

قال الإمام الغزالى: من لم يعرف  
المنطق فلا ثقة له في العلوم أصلًاً.

(الفتاوى الرضوية، ٢٣/٦٣١)

# المرقاة

للمحقق العلامة مولانا فضل إمام الخير  
آبادى الحنفى عليه رحمة الله القوي

(المتوفى ١٢٤٣ أو ١٢٤٤ هـ)



مع الحاشية المفيدة

# المشكاة

قال الإمام الغزالى: من لم يعرف المنطق فلا ثقة له في العلوم أصلًا.  
(الفتاوی الرضوية، ٢٣/٦٣)

# المروقة

للمحقق العلامة مولانا فضل إمام الخير آبادى الحنفى عليه رحمة الله القوي  
(المتوفى ١٢٤٤ أو ١٢٤٣ هـ)

مع الحاشية المفيدة

# المشكاة

من مجلس المدينة العلمية  
شعبة الكتب الدراسية

مَكْتَبَةُ الْمَدِينَةِ

للطباعة والنشر والتوزيع  
كراتشي - باكستان

الموضوع: المنطق  
الكتاب: **المرقة**

المصنف: العلامة فضل إمام الخير آبادي الحنفي  
عدد الصفحات: ١٠٤

الإشراف الطباعي: مكتبة المدينة كراتشي باكستان  
التنفيذ: **المدينة العلمية** (الدعوة الإسلامية)

**شعبة الكتب الدراسية**

جميع الحقوق محفوظة للناشر، يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتقليل والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي إلا بإذن خططي من:  
مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

البريد الإلكتروني: ilmia@dawateislami.net



**الطبعة الأولى**

(شوّال ١٤٣٦)  
July 2015

عدد النسخ: 2000

يطلب من:

021-3220331	مكتبة المدينة: شہید مسجد کھارادر باب المدینہ کراچی.
042-37311679	مكتبة المدينة: دربار مارکیٹ، گنج بخش روڈ. لاہور.
041-2632625	مكتبة المدينة: امین پور بازار، سردار آباد (فیصل آباد).
058274-37212	مكتبة المدينة: چوک شہیدان، میر پور. کشمیر.
022-2620122	مكتبة المدينة: فیضان مدینہ آفندی ٹاؤن. حیدر آباد.
061-4511192	مكتبة المدينة: نزد پیپل والی مسجد، اندرون بوئر گیٹ. ملتان.
044-2550767	مكتبة المدينة: کالج روڈ بالمقابل غوثیہ مسجد، نزد تحصیل کونسل ہال. اوکاڑہ.
051-5553765	مكتبة المدينة: فضل داد پلازہ، کمیٹی چوک اقبال روڈ. راولپنڈی.
068-5571686	مكتبة المدينة: درانی چوک نہر کنارہ. خان پور.
0244-4362145	مكتبة المدينة: چکرا بازار، نزد MCB. نوابشاہ.
071-5619195	مكتبة المدينة: فیضان مدینہ بیراج روڈ. سکھر.
055-4225653	مكتبة المدينة: فیضان مدینہ شیخوپورہ موڑ گھرانوالہ.
	مكتبة المدينة: فیضان مدینہ گلبرگ نمبر ۱، التور سٹریٹ، صدر. پشاور.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الرقم
vii	المدينة العلمية.....	١
ix	عملنا في هذا الكتاب.....	٢
x	ترجمة فضل إمام الخيرآبادي .....	٣
xi	أهمية علم المنطق.....	٤
١	<b>مقدمة</b>	٥
٣	<b>فصل:</b> في أقسام التصور.....	٦
٤	تعريف النظر.....	٧
٤	<b>فصل:</b> الحاجة إلى المنطق.....	٨
٦	فائدة: في واسع علم المنطق.....	٩
٦	<b>فصل:</b> في تعريف علم المنطق.....	١٠
٦	<b>فصل:</b> في موضوع علم المنطق.....	١١
٧	فائدة: في غاية علم الميزان .....	١٢
٧	<b>فصل:</b> في الدلالة .....	١٣
٩	<b>فصل:</b> أقسام الدلالة اللفظية الوضعية .....	١٤
٩	<b>فصل:</b> في الدلالة التضمنية والالتزامية .....	١٥
١٠	<b>فصل:</b> اللفظ الدال إما مفرد وإما مركب، وأقسام المفرد.....	١٦
١٢	<b>فصل:</b> تقسيم آخر للمفرد.....	١٧
١٣	<b>فصل:</b> في أقسام اللفظ المتكرر المعنى.....	١٨
١٥	<b>فصل:</b> في اللفظ المرادف .....	١٩
١٥	<b>فصل:</b> في أقسام المركب .....	٢٠
١٥	<b>فصل:</b> في أقسام المركب التام .....	٢١
١٦	<b>فصل:</b> في أقسام المركب الناقص .....	٢٢

١٦	.....	<b>فصل:</b> في أقسام المفهوم .....	٢٣
١٨	.....	<b>فصل:</b> في أقسام الكلي .....	٢٤
٢٠	.....	<b>فصل:</b> في النسبة بين الكليين .....	٢٥
٢١	.....	<b>فصل:</b> معنى آخر للجزئي .....	٢٦
٢١	.....	<b>فصل:</b> الأول من الكليات "الجنس" .....	٢٧
٢٢	.....	<b>فصل:</b> الثاني من الكليات "النوع" .....	٢٨
٢٣	.....	<b>فصل:</b> في ترتيب الأجناس .....	٢٩
٢٣	.....	<b>فصل:</b> الأجناس العالية عشرة .....	٣٠
٢٥	.....	<b>فصل:</b> في ترتيب الأنواع .....	٣١
٢٥	.....	<b>فصل:</b> الثالث من الكليات "الفصل" .....	٣٢
٢٦	.....	<b>فصل:</b> كل مقوم للعالي مقوم للسفافل .....	٣٣
٢٧	.....	<b>فصل:</b> كل مقسم للسفافل مقسم للعالي .....	٣٤
٢٧	.....	<b>فصل:</b> الرابع من الكليات "الخاصة" .....	٣٥
٢٨	.....	<b>فصل:</b> الخامس من الكليات "العرض العام" .....	٣٦
٢٨	.....	<b>فائدة:</b> تقسيم الكليات إلى الذاتيات والعرضيات .....	٣٧
٢٨	.....	<b>فصل:</b> أقسام العرضيات .....	٣٨
٢٩	.....	<b>فصل:</b> أقسام العرضي اللازم .....	٣٩
٢٩	.....	<b>فصل:</b> أقسام العرضي المفارق .....	٤٠
٢٩	.....	<b>فصل:</b> في التعريفات .....	٤١
٣١	.....	<b>فصل:</b> أقسام التعريف .....	٤٢
٣١	<b>باب الثاني في الحجة وما يتعلق بها</b>		٤٣
٣١	.....	<b>فصل:</b> في القضايا .....	٤٤
٣٢	.....	<b>فصل:</b> أقسام القضية الحملية .....	٤٥
٣٢	.....	<b>فصل:</b> أجزاء القضية الحملية .....	٤٦

٣٣	.....	<b>فصل: أجزاء القضية الشرطية</b>	٤٧
٣٣	.....	<b>فصل: تقسيم القضية باعتبار الموضوع</b>	٤٨
٣٤	.....	<b>فصل: القضايا المحصورة</b>	٤٩
٣٤	.....	<b>فصل: في أسوار القضايا</b>	٥٠
٣٦	.....	<b>فصل: بعض اختصارات المناطقة</b>	٥١
٣٦	.....	<b>فصل: في الحمل</b>	٥٢
٣٧	.....	<b>فصل: تقسيم آخر للحملية</b>	٥٣
٣٨	.....	<b>فصل: تقسيم آخر للقضية</b>	٥٤
٣٨	.....	<b>فصل: القضايا الموجهة</b>	٥٥
٤١	.....	<b>فصل: في المركبات</b>	٥٦
٤٢	.....	<b>فصل: اللادوام واللاضرورة</b>	٥٧
٤٢	<b>باب الشرطيات</b>	٥٨	
٤٤	.....	<b>فصل: أنواع الشرطية المنفصلة</b>	٥٩
٤٥	.....	<b>فصل: تقسيم آخر للشرطية المنفصلة</b>	٦٠
٤٦	.....	<b>فصل: تقسيم ثالث للشرطية</b>	٦١
٤٦	.....	<b>فصل: في ذكر أسوار الشرطيات</b>	٦٢
٤٧	.....	<b>فصل: في طرف الشرطية</b>	٦٣
٤٧	.....	<b>فصل: مقدمة فصول التناقض والعكس</b>	٦٤
٤٧	.....	<b>فصل: في التناقض</b>	٦٥
٤٩	.....	<b>فصل: تناقض القضايا المحصورة والموجهة</b>	٦٦
٥١	.....	<b>فصل: تناقض الشرطيات</b>	٦٧
٥١	.....	<b>فصل: في العكس المستوي</b>	٦٨
٥٣	.....	<b>فصل: في عكس التقىض</b>	٦٩
٥٤	.....	<b>فصل: مقدمة في مباحث الحجة</b>	٧٠

٥٥	.....	<b>فصل:</b> في القياس .....	٧١
٥٥	.....	<b>فصل:</b> في القياس الاقتراني .....	٧٢
٥٦	.....	<b>فصل:</b> الشكل الأول أشرف أشكال القياس، وشروط إنتاجه .....	٧٣
٥٨	.....	<b>فصل:</b> شروط إنتاج الشكل الثاني .....	٧٤
٥٩	.....	<b>فصل:</b> شروط إنتاج الشكل الثالث .....	٧٥
٦٠	.....	<b>فصل:</b> شروط إنتاج الشكل الرابع .....	٧٦
٦٠	.....	<b>فائدة:</b> النتيجة في القياس تتبع أدون المقدمتين .....	٧٧
٦٠	.....	<b>فصل:</b> في الاقترانيات من الشرطيات .....	٧٨
٦١	.....	<b>فصل:</b> في القياس الاستثنائي .....	٧٩
٦٣	.....	<b>فصل:</b> في الاستقراء .....	٨٠
٦٣	.....	<b>فصل:</b> في التمثيل .....	٨١
٦٥	.....	<b>فصل:</b> قياس الخلف .....	٨٢
٦٦	.....	<b>فصل:</b> لا بد لكل قياس من صورة ومادة .....	٨٣
٦٧	.....	<b>فصل:</b> في البرهان وما يتعلّق به .....	٨٤
٧٣	.....	<b>فصل:</b> أقسام البرهان .....	٨٥
٧٤	.....	<b>فصل:</b> القياس الجدلية .....	٨٦
٧٥	.....	<b>فصل:</b> القياس الخطابي .....	٨٧
٧٦	.....	<b>فصل:</b> القياس الشعري .....	٨٨
٧٩	.....	<b>فصل:</b> القياس السفسيطي .....	٨٩
٨٠	.....	<b>فصل:</b> في أسباب الغلط .....	٩٠
٨١	.....	<b>فصل:</b> أقسام عدم التمييز بين الشيء وشبيهه .....	٩١
٨٢	.....	<b>فصل:</b> في الأغالط التي تقع بسبب المعنى .....	٩٢
٨٩	.....	<b>فصل:</b> القياس الذي إحدى مقدمتيه غير برهانية .....	٩٣
٩٠	.....	<b>خاتمة:</b> في أنّ لكل علم ثلاثة أمور .....	٩٤
٩١	.....	<b>فصل:</b> في الرؤوس الثمانية .....	٩٥

## المديّة العلميّة

من مؤسّس جمعيّة "الدعاة الإسلاميّة" محبّ أعلى حضرة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنة، العلامة مولانا أبي بلال محمد إلياس العطار القادري<sup>(١)</sup> الرضوي الضيائي -دام ظله العالى-:

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وعلم البيان، والصلة والسلام على خير الأنام سيدنا ومولانا محمد المصطفى أحمد المحتى، وعلى آله الطيبين الراشدين وصحبه الصديقين الصالحين برحمتك يا أرحم الراحمين ! ... وبعد:

(١) قام البُعدة حامي السنة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنة أبو بلال العلامة مولانا محمد إلياس العطار القادري الرضوي -دامت برَّكتهم العالية- ولد في مدينة "كراتشي" في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩ هـ الموافق ١٩٥٠ م. عالم، عامل، تقىٰ، ورع، حياته المباركة مظهر لخشية الله -عزٌ وجلٌ- وعشق الحبيب المصطفى -صلى الله تعالى عليه وآله وسلم-، مع كونه عابداً وزاهداً فإنه داعية للعالم الإسلامي، وأمير ومؤسس لـ "الدعاة الإسلاميّة" غير السياسية العالمية لتبليغ القرآن والسنة، محاولاته المخلصة المؤثرة، من تصانيفه وتأليفاته: المذاكرات المدنية (أسئلة حول أهم المسائل الدينية اليومية) والمحاضرات المليلية بالسنن النبوية، ورسائله الإصلاحية في الأردية كثيرة، ومن بعض رسائله يترجم إلى اللغة العربية، منها: "ظام الملوك"، "هموم الميت"، "ضياء الصلاة والسلام"، وأسلوب تربته أدى إلى حصول انقلاب في حياة المسلمين من المسلمين، خاصة الشباب، وأعطى هذا المقصد المدنى بأنه:

### على محاولة إصلاح نفسي وإصلاح نفوس العالم إن شاء الله عزٌ وجلٌ

ولتحقيق هذا المقصد انتشر الدعاة المستفيضون منه إلى أنحاء العالم المزيتون بتيجان العمامات الخضر والمغطرون بـ "الإنعامات المدنية" (السنن النبوية) في "القوافل المدنية" (قوافل تസافر للدعوة إلى الله عزٌ وجلٌ) للدعوة إلى الكتاب والسنة. فالشيخ مع كونه كثير الكرامة فهو نظير نفسه في أداء الأحكام الإلهية واتباع السنة، إنه صورة للشريعة والطريقة العلمية والعلمية حيث يمظهره يذكّرنا بعهد السلف الصالحين، وتشرف بالإرادة من شيخ العرب والعجم قطب المدينة المنوره مضيف أضيفي المدينة الطيبة ضياء الدين أحمد القادري المدنى -رحمه الله-. والحضره مولانا عبد السلام القادرى -رحمه الله- جعله خليفة له، وكذا الفقيه الأعظم المفتى بـ "الهند" الشارح للبخاري شريف الحق الأمudi -رحمه الله- جعله خليفة له، وأعطاء الإجازة في السلسل الأربعـة: القادرية والخشيبة والنقشبندية والشهروردية، وأعطاء الإجازة في الحديث أيضاً. وهكذا أكرمه الأمير خلف قطب المدينة الحضره مولانا الحافظ فضل الرحمن القادرى الأشرفى المدنى -رحمه الله- بالأسانيد والإجازات المتاحة. وقد حصل له الخلافة من الطرق الأخرى مع إجازات في الحديث النبوى الشريف أيضاً من عدة من المشايخ الكرام والعلماء العظام، منهم: المفتى الأعظم بـ "باكستان" مولانا وقار الدين القادرى -رحمه الله- لكنه يعطي الطريقة القادرية فقط. نسأل الله عزٌ وجلٌ أن يغفر لنا بحاجه هؤلاء الأولياء. آمين.

بِحَمْدِ اللَّهِ -عَزَّوَ جَلَّ- جَمِيعَةُ الدُّعَوَةِ الْعَالَمِيَّةِ الْحَرْكَةِ الْغَيْرِ السِّيَاسِيَّةِ "الدُّعَوَةُ إِلَسْلَامِيَّةُ" لِتَبْلِيغِ الْقُرْآنِ وَالسَّنَّةِ تَصْمِيمًا لِلدُّعَوَةِ الْخَيْرِ وَإِحْيَا السَّنَّةِ وَإِشَاعَةِ عِلْمِ الشَّرَائِعِ فِي الْعَالَمِ، وَلِأَدَاءِ هَذِهِ الْأُمُورِ بِحُسْنِ فَعْلٍ وَبِنَجْهٍ مُتَكَامِلٍ أُقِيمَتْ مَجَالِسٌ، مِنْهَا: مَجَالِسُ "الْمَدِينَةِ الْعَلَمِيَّةِ"، وَبِحَمْدِ اللَّهِ تَبارَكَ وَتَعَالَى أَرْكَانُ هَذَا الْمَحَلِّ هُمُ الْعُلَمَاءُ الْكَرِيمُونَ كَثُرُهُمُ اللَّهُ السَّلَامُ عَزَّمُوا عَزْمًا مُصَمِّمًا لِإِشَاعَةِ الْأَمْرِ الْعَلَمِيِّ الْخَالصِيِّ وَالْتَّحْقِيقِيِّ. وَأَنْشَأُوا لِتَحْصِيلِ هَذِهِ الْأُمُورِ سَتَّةَ شَعَبٍ، فَهِيَ:

شَعْبَةُ لِكُتُبِ الْإِصْلَاحِيَّةِ.

شَعْبَةُ لِتَرَاجِمِ الْكُتُبِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى الْأَرْدَيْهِ.

شَعْبَةُ لِتَحْرِيْجِ الْكُتُبِ.

وَمِنْ أَوَّلِ تَرْجِيحَاتِ مَجَالِسُ "الْمَدِينَةِ الْعَلَمِيَّةِ" أَنْ يَقْدِمَ التَّصَانِيفُ الْجَلِيلَةُ الْشَّمِينَةُ لِأَعْلَى الْحَضْرَةِ، إِمامِ أَهْلِ السَّنَّةِ، الْعَظِيمِ الْبَرَّةِ وَالْمَرْتَبَةِ، الْمُجَدَّدِ الدِّينِ وَالْمَلَةِ، الْحَامِيِّ السَّنَّةِ، الْمَاهِيِّ الْبَدْعَةِ، الْعَالَمِ الْشَّرِيعَةِ، شِيخِ الطَّرِيقَةِ، الْعَالَمَةِ، مَوْلَانَا، الْحَاجِ، الْحَافِظِ، الْقَارِيِّ، الشَّاهِ الْإِمَامِ **أَحْمَدَ رَضَا خَانَ** -عَلَيْهِ رَحْمَةُ الرَّحْمَنِ- بِأَسَالِيبِ السَّهْلَةِ وَفَقَادُ لِعَصْرِنَا الْجَدِيدِ.

فَلِيَعَاوِنَ كُلَّ أَحَدٍ مِنَ الْإِخْرَوَةِ إِلَيْهَا الْإِسْلَامِيَّةِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَدِينَيَّةِ بِسَاطِهِ، وَلِيُطَالِعَ الْكُتُبِ الَّتِي طَبَعَتْ مِنَ الْمَحَلِّ وَلِيَرْغَبَ إِلَيْهَا الْآخَرِينَ مِنَ الْإِخْرَوَةِ إِلَيْهَا.

أَعْطَى اللَّهُ -عَزَّوَ جَلَّ- مَجَالِسُ "الدُّعَوَةِ إِلَسْلَامِيَّةِ" كُلَّهَا لَا سِيَّماً "الْمَدِينَةِ الْعَلَمِيَّةِ" ارْتِقاءً مُسْتَمِرًا وَجَعَلَ أُمُورَنَا فِي الدِّينِ مِزَينَةً بِحَلَيَّةِ الْإِحْلَاصِ، وَوَسِيلَةً لِخَيْرِ الدَّارَيْنِ، وَرَزَقَنَا اللَّهُ -عَزَّوَ جَلَّ- الشَّهَادَةَ تَحْتَ ظَلَالِ الْقَبَّةِ الْخَضْرَاءِ عَلَى صَاحِبِهَا الصَّلَاةَ وَالسَّلَامُ، وَالْمَدْفَنَ فِي رَوْضَةِ الْبَقِيعِ، وَالْمَسْكَنَ فِي جَنَّةِ الْفَرْدَوْسِ. آمِينَ بِحَجَّ النَّبِيِّ الْأَمِينِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.



(تعريب: المدينة العلمية)

## عملنا في هذا الكتاب

- ١ - قد حاولنا في أن نعرض الكتاب على نحو يسهل به قراءته وفهمه للطلبة الكرام والمدرسين العظام بغير الرملة والخطأ.
- ٢ - قد قابلنا متن الكتاب مع مطبوعة متعددة.
- ٣ - وضعنا **الحاشية المأكولة** من الحواشى المتعددة أجلها "المرقة" لمولانا محمد عبد الحكيم شرف القادرى، المطبوعة من مكتبة قادرية بلاهور، وشرح المرقة لحفيد المصنف مولانا عبد الحق العمري الخير آبادى، المطبوع من المطبع النظامي بكانفور.
- ٤ - قد أوضحنا متن الكتاب بما بين السطور من العبارات المختصرة الكثيرة الفوائد.
- ٥ - قد التزمنا **الخط العربي** الجديد وأوردنا علامات الترقيم على وفقه.
- ٦ - قد زخرفنا عناوين الكتاب باللون الأحمر.
- ٧ - وضعنا الآيات بين **الأقواس المزهرة** هكذا: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾.
- ٨ - وضعنا الأحاديث الشريفة بين **الأقواس** هكذا: ((المؤمن من غير كريم)).
- ٩ - قد زدنا في ابتداء الكتاب **ترجمة المصنف وأهمية علم المنطق**.  
ومع ذلك لا نبرء نفوتنا عن الخطأ والسيان فالمرجو من الأحباء المكرمين أن يعطوه بخلباب الإصلاح والعفو والإحسان وما النصر إلا بالرحمن وهو خير من يستعان، حسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوّة إلا بالله العظيم، وصلى الله تعالى على حبيباً وشفيينا وقرة أعيننا سيدنا ومولانا محمد النبي المختار، وعلى آل الأطهار الأنوار وأصحابه الأكابر الأبرار.  
آمين، يا رب العلمين!

**شعبة الكتب المراسية  
المدينة العلمية** "الدعوة الإسلامية"

## ترجمة فضل إمام الخير آبادي

### اسميه وموالده وأخذه العلوم:

الشيخ الفاضل العلامة فضل إمام بن محمد أرشد بن محمد صالح بن عبد الواحد بن عبد الماجد بن القاضي صدر الدين العمري الحنفي الخيرآبادي، أحد مشاهير العلماء، انفرد بالإمامية في صناعة الميزان والحكمة في عصره، ولم ينافيه أحد من نظرائه، ولد ونشأ بـ "خير آباد"، (ولم يُظفر بتاريخ ولادته بعد تبع الكتب) وقرأ العلم على مولانا عبد الواحد الخيرآبادي، ثم درس وأفاد وأقبل على المنطق والحكمة إقبالاً كلياً، وصنف الكتب. (نرفة علماء هند/٤١٢/٧) وبائع العلامة على يد الشاه صلاح الدين الصفوبي عليه رحمة الله القوي. (نرفة علماء هند/٣٧٦)

### تلاميه:

قد استفاد منه خلق كثير العلوم العقلية والنقلية نذكر أسماء بعض من اشتهر من تلامذته غاية الاشتهر منهم ابنه المعلم الرابع للمنطق المجاهد الكبير المحقق الشهير مولانا فضل حق الخيرآبادي قدس سره قائد تحريك الحرية الإسلامية، منهم قدوة الأصفياء زبدة أهل الصفاء مولانا الشاه غوث علي قلندر پاني پتى قدس سره، منهم صدر الصدور بدر البدور مولانا العلامة مفتني صدر الدين الدھلوی قدس سره. (من كلمة التقديم على "المرقة" لشرف القادری، بتصرف)

### تصانيفه:

ومن مصنفاته: "المرقة" في المنطق متن متين، ومنها: "تلخيص الشفاء للشيخ الرئيس"، ومنها: "حاشية على میر زاہد رسالہ" و "حاشية على میر زاہد ملا جلال". (نرفة الخواطر/٤١٢/٧)

### وفاته:

مات بـ "خير آباد" لخمس خلوون من ذي القعدة سنة ثلاثة وأربعين وما تسعين وألف. ودفن في إحاطة روضة الشيخ سعد الدين بـ "خير آباد". (نرفة الخواطر/٤١٢/٧، حاشية مترجم نرفة علماء هند/٣٧٧)

## أهمية علم المنطق

الحمد لله رب العالمين، خالق السموات والأرضين، والصلوة والسلام على من كان نبياً وآدم بين الماء والطين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد!

فإن معرفة الواجب وصفاته وتوحيده جل مجده من أهم الفرائض وأفضل الواجبات لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّا وَالْأَنْسَا لِأَلِيَعْبُدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي ليعرفون، وظاهر أن معرفته تعالى لا تحصل لأوساط العقول إلا بالنظر وما يعرف به صحة النظر من فساده "صناعة الميزان". وأيضاً لا اختصاص لميزان بالفلسفة؛ لأن أكثر مسائل العلوم بأسرها نظرية يمكن وقوع الخطأ في استدلالاتها بل يقع لكثير من الناس، والعاصم عن الخطأ فيها بحسب الظاهر هو "المنطق"، وفي الحقيقة لا عاصم إلا العناية الربانية والرحمة الإلهية، ولذا جعله المتأخرون جزءاً للكلام.

ومع ذلك كتب الأقدمين مشحونة باصطلاحات الميزانية وتدقيقـات منطقية مثل عمدة القاري وفتح الباري والمرقة شرح المشكاة وغيرها من شروح الحديث، ومثل التفسير الكبير وروح المعاني وأنوار التنزيل وأسرار التأويل وغير ذلك من التفاسير، ومثل المواقف وشرحـه والمقاصد وشرحـه وشرح العقائد وشرح شرح العقائد المشهور بالنبراس، والدولة المكية بالمادة الغيبة وسبحان السبوح لإمام أهل السنة شيخ الإسلام والمسلمين الإمام أحمد رضا حـان عليه رحمة الرحمن وغير ذلك من كتب الأصول، والقواعد الضيائية للعارف الجامي وحاشيته للفاضل الأجل مولانا عبد الغفور الاري وغيرها من كتب النحو، ولا شك أنها محتاجـون إلى هذه الكتب غـاية الاحتياج ولا يمكن لأمثالـنا الوصول إلى مقاصـدـها إلا بـمعرفة اصطـلاحـاتـ مـيزـانـةـ وـمسـائلـ منـطـقـيةـ.

وبناء على هذه الأمور يتضح بلا مـرـيـةـ أنـ المنـطـقـ آلةـ العـلـومـ بأـسـرـهاـ وـأـنـفـعـ الوـسـائـلـ جـلـهاـ ولا يـسـعـ لـنـاـ الإـعـراـضـ عنـ منـطـقـ الإـسـلـامـينـ، ولـقـدـ رـأـيـتـ بـعـضـ النـاسـ يـرـغـبـونـ عـنـهـ وـيـشـنـعـونـ عـلـىـ مـنـ يـشـتـغلـ بـتـعـلـيمـهـ أوـ تـعـلـمـهـ معـ أـنـ المـتـيقـظـ الـحـازـمـ يـعـلـمـ أـنـ لـاـ يـسـتـغـيـ عـنـهـ أـحـدـ مـنـ أـوـسـاطـ

وإن كان الأذكياء العظام كالصحابة والمجتهدون لا حاجة لهم إليه؛ لأنَّ الصحابة لاستفاضتهم من صحبة النبي صلَّى الله تعالى عليه وسلم مستغنو عن أمثال هذه الصناعة والأئمة المجتهدون لما أعطاهم الفياض الأجل ملكة فطرية وطبيعة وقادة لا يحتاجون إليه.

اعلم أنَّ المنطق مع كثرة فوائده وتوفُّر عوائده لا ينبغي الانهِمَّاك وصرف تمام العمر في تحصيله وتعليمه؛ لأنَّ المقصود الأعلى والمطلوب الأسنى هو علم التفسير والحديث والفقه والأصول والعقائد والتتصوف، فيجب بعد تحصيل قدر كافٍ من مسائل الميزان الاشتغال بالعلوم المقصودة والتعقق فيها، لأنَّ المنطق آلة لها ووسيلة إليها، والاقتصار على الآلة ليس من شأن العقلاء فضلاً عن الفضلاء، فمن صرف جميع العمر فيه فكأنه وقف على القنطرة ولم يتوجه إلى المقصود. (من كلمة التقديم لشرف القادرى، بتصرف)

قال جامع المعقول والمنقول، إمام أهل السنة، أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن: نفس منطق ايك علم آئي و خادم علم اعلى الاعالي ہے۔ اس کے اصل مسائل یعنی مباحث کلیات خمسہ و قول شارح و تقاسیم قضایا و تناقض و عکوس و صناعات خمس کے تعلم میں اصلاً حرج شرعی نہیں، نہ یہ مسائل شرع مطہر سے کچھ مخالفت رکھیں۔ بیان کرنے والے ”دائمہ“ کی مثال میں ”کل شيء معلوم لله دائمًا“ کی جگہ ”کل فلک متحرک دائمًا“ لکھیں تو یہ اُن کی تقصیر ہے منطق کا قصور نہیں۔ ائمہ مؤیدین بنور اللہ الہمین اپنی سلامت فطرت عالیہ کے باعث اس کی عبارات و اصطلاحات سے مستغنی تھے تو ان کے غیر بیشک ان تو اعد کی حاجت رکھتے ہیں، جیسے صحابہ کرام رضی اللہ تعالیٰ عنہم کو نحو و صرف و معانی بیان و غیرہ علوم کی احتیاج نہ تھی کہ یہ اُن کے اصل سلیقه میں مرکوز تھے، اس سے ان کے غیر کا افتقار منتفی نہیں ہوتا، والہذا امام ججۃ الاسلام غزالی فیلس سره العالی نے فرمایا: ”من لم یعرف المنطق فلا ثقة له في العلوم أصلًا“۔ (الفتاوى الرضوية، ۶۲۱/۲۳)، بہت ائمہ کرام نے اس سے اشتغال رکھا بلکہ اس میں تصانیف فرمائیں بلکہ آسفار دینیہ مثل کتب

أصول فقه وأصول دين كامتداد بناء، "رد المحتار" ميل هي: أما منطق الإسلاميين الذي مقدماته قواعد إسلامية فلا وجه للقول بحرمته بل سماه الغزالى معيار العلوم، وقد ألف فيه علماء الإسلام ومنهم المحقق ابن الهمام فإنه أتى منه بيان معظم مطالبه فى مقدمة كتابه "التحرير الأصولي".  
بأن علم آلى سے بقدر آلیت اشتغال چاہئے، اس میں منہک ہو جانے والاسفیہ جاہل اور مقاصد اصلیہ سے محروم وغافل ہے۔ (الفتاوى الرضوية، ٦٣٢/٢٣)، وأيضاً قال الإمام: منطق بلا شبهة مفيده وكراهة اور أكثر جله محتاج اليه ہے۔ (الفتاوى الرضوية، ٦٣٦/٢٣)، قال صدر الشريعة العالمة المفتى محمد أمجد علي الأعظمي عليه رحمة الله القوي: منطق کی تعلیم بھی جائز ہے کہ فی نفسم منطق میں دین کے خلاف کوئی چیز نہیں، اسی وجہ سے متاخرین متکلمین نے منطق کو علم کام کا ایک جز قرار دے دیا اور أصول فقه میں بھی منطق کے مسائل کو بطور مبادی ذکر کرتے ہیں۔ (بہار شریعت، ١٣٨/١٣)، قال العالمة محمد عبد الحکیم شرف القادری: ثم لأمر ما أردت تحشية "المرقة" للإمام الهمام الجليل الشان العظيم البرهان مولانا فضل إمام قدس سره وهو كتاب مشهور بين الأنام مقبول بين الخواص والعوام يحتوي على مسائل مهمة مع سلاسة عبارته ونفاسة إشارته داخل في نصاب المدارس الإسلامية خلاصة لمقاصد الأسفار العالية يستحسن كل مخالف وموافق ولا ينكر أحد ما فيه من الفوائد والمرافق. (من كلمة التقديم لشرف القادری) قال خاتم الحكماء، شمس العلماء مولانا عبد الحق العمري الخير آبادي قدس سره: فلما كانت الرسالة الموسومة بـ"المرقات" صحيفة لطيفة قمية بأن ينمّق بما الإبريز على صفائح أللاباب أرباب الفهم والتميز شرحتها. (شرح المرقة/١)

### أسماء بعض الشروح والحواشي على المرقة:

- ١ - "شرح المرقة" لمحمد عبد الحق العمري الخير آبادي.
- ٢ - "المرضاة حاشية المرقة" لمحمد عبد الحکیم شرف القادری.
- ٣ - "الرساة على المرقة" لمفتى محمد علي افتخار العلوی.

## كتب علم المنطق

(١).. البحر الخضم (**منطق الشفاء**)، (٢)..**الشفاء**، (٣)..**القانون**، كلها لأبي علي سيناء المتوفى ٢٨٤هـ.

(٤)..**مطالع الأنوار** لمحمود بن أبي بكر الأرموي الشافعي الشهير بالشيخ سراج الدين أبي الثناء المتوفى ٦٨٢هـ.

(٥)..**رسالة الشمسية**، (٦)..**جامع الدقائق**، (٧)..**الكشف**، (٨)..**شرح الكشف**، (٩)..**تنزيل الأفكار**، كلها لعمر بن علي الكاتبي القرزيبي المتوفى ٤٩٣هـ، وهو تلميذ نصير الدين الطوسي سلطان الحكماء المدققين وقد وفدهم.

(١٠)..**شرح المطالع** لقطب الدين الرازي التحتاني وهو محمود (أو محمد) بن محمد الرازي المتوفى ٧٦٦هـ،

(١١)..وله شرح على الرسالة الشمسية للكاتبي المعروف بـ(**القطبي**). ويروى أنه كان له عبد ربه من صغره وعلمه حتى كان مدرساً وفاضلاً في كل العلوم وكان يدعى ببارك شاه المنطقي وهو الذي أخذ عنه الشريف الجرجاني شرح المطالع لمولاه قطب الدين الرازي. وكان طلب فرائمه أولاً من الشارح ولم يقبل ذلك وتعلل بأنني شيخ وأنت شاب فأرسله الشارح إلى غلامه مبارك شاه. فلما وصل الشريف إلى مبارك شاه أحجازه بالجلوس في درسه بشرط أن يسمع فقط ولا يقرأ ولا يتكلم أصلاً. ثم ليلة من الليل كان يطوف المدرس في المدرسة إذ سمع مباحثة في بعض الحجرات فإذا هو الشريف المذكور وسمع منه تحقیقات عجيبة وتدقيقات غريبة حتى لحقه البهجة والسرور بحيث رقص في فناء المدرسة على أن مثل هذا الفاضل يقرأ عنده فلما أصبح أذن له في القراءة والتكلم. يروى أنَّ الشريف كتب (حواشي شرح المطالع) عند قراءته عليه.

(مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ١/٢٧٥، بتصريف، دار الكتب العلمية، بيروت)

(١٢)..**كشف الأسرار** للخونجي، وهو محمد بن بامادر بن عبد الملك القاضي أفضل الدين الخونجي المتوفى ٦٤٥هـ.

(١٣)..إِنْ أَرَدْتَ بِلُوْغَ الْغَايَةِ فِي الْمَنْطَقِ فَلِيَكَ بِـ(**تعديل الميزان**) وهو أحد أقسام (تعديل العلوم) للإمام الهمام، والجبر القميّ، فخر العلماء الأعلام، صدر الشريعة، **غياث الدين** منصور بن صدر الدين محمد الشيرازي المتوفى سنة ٤٨٤هـ. وقد كشف في هذا الكتاب عن غواص طالباً تحرير فيها عقول الأقدمين وأبرز قواعده لم يهتد إليها أحد من الأوحدين. (مفتاح السعادة ومصباح السيادة بتصرف).

(١٤)..**شرح التهذيب**، المتن لسعد الدين التفتازاني المتوفى ٧٩١هـ، والشرح لعبد الله اليزمي.

(١٥)..**سلم العلوم** لمحب الله البهاري المتوفى ١١١٩هـ.

(١٦)..**شرح القاضي مبارك** على سلم العلوم، وهو القاضي محمد مبارك بن محمد دائم الفاروقى الهندى المتوفى ١٦٢هـ.

(١٧)..**إيساغوجي** لأثير الدين المفضل بن عمر لأبيهري المتوفى في حدود ٧٠٠هـ، وهي غير إيساغوجي فرفيريوس اليوناني التي ترجمها ابن المقفع. ولأبيهري هذا شرح إيساغوجي سماه (١٨)..**قال أقرب**. (اكتفاء القنوع بما هو مطبوع).

(١٩)..**المرقة** وهو هذا الكتاب. (كله مأخوذ من كتب الأعلام) [علمية]

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أبدع الأفلاك والأرضين، والصلة على من كان نبياً وآدم بين الماء والطين، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد! فهذه عدة فصول في علم الميزان، لا بد من حفظها وضبطها لمن أراد أن يتذكر من أولى الأذهان، وعلى الله التوكل وهو المستعان.

### مقدمة

اعلم أنَّ العلم يطلق على معانٍ أحدها: حصول صورة الشيء في العقل، ثانيها: الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل<sup>(١)</sup>، ثالثها: الحاضر عند المدرك<sup>(٢)</sup>، رابعها: قبول النفس هذا المذهب متسوّب إلى جمهور المتكلمين<sup>١٢</sup>.  
لتلك الصورة، خامسها: الإضافة<sup>(٣)</sup> الحاصلة بين العالم والمعلوم.

(١) اعلم أنَّ القائلين بكون العلم عبارةً عن الصورة الحاصلة مع القول بحصول الأشياء بأنفسها في الذهن لما قالوا: "يعلم من مقوله الكيف" أورد عليهم أنَّ العلم على هذا التقدير لما كان متحداً مع المعلوم فلا يكون كيماً مطلقاً بل يلزم اندراج حقيقة واحدة تحت مقولتين أعني الجوهر والكيف مثلاً، قال الأستاذ المطلق والإمام المدقق مولانا عطا محمد البندباليوي: إنَّ العلم على هذا المذهب على نحوين، "الصورة" و"الحالة الإدراكية" والأول ليس من مقوله معينة بل هو تابع لمقوله المعلوم، والثاني هو العلم الحقيقي من مقوله الكيف فلا اعتراف، وإنما نشأ الإبراد لتوهم أنَّ العلم على هذا المذهب بمعنى الصورة من مقوله الكيف وليس كذلك، فإنَّ العلم عند القائلين بالصورة من مقوله الكيف بمعنى الحالة الإدراكية. (المرضة حاشية المرقة/٢٥)

(٢) هذا تعريف لفظي للإدراك شامل للحضوري والحاصلوي ولجميع أنجائه من العلم بالوجه وبالكتنه وبكتنه، وتفصيله: أنَّ الحاضر عند المدرك إنْ كان نفس الشيء بلا توسط صورة فهو العلم الحضوري وهو عين المعلوم ذاتاً وإعتبراً وإن كان الحاضر عنده صورة الشيء فهو العلم الحاصلوي. (شرح المرقة/٨، بحذف)

(٣) إنَّ العلم عند المتكلمين في الحقيقة صفة بسيطة ذات إضافة لكن لما كان الكشف موقعاً على الإضافة ولها دخل قوي فيه ولذا قال الجمهور على سبيل المساعدة: "العلم إضافة" والمحققون منهم احترزوا عن التسامح وصرحوا بأنَّ العلم صفة بسيطة ذات إضافة. (المرضة حاشية المرقة/٢٦)

وهو<sup>(١)</sup> ينقسم على قسمين<sup>(٢)</sup> أحدهما: يقال له التصور<sup>(٣)</sup>، وثانيهما: يعبر عنه بالتصديق<sup>(٤)</sup>، أما التصور فهو الإدراك الحالي عن الحكم، والمراد بالحكم<sup>(٥)</sup> نسبة أمر إلى أمر آخر إيجاباً أو سلباً، وإن شئت قلت: إيقاعاً أو انتزاعاً، وقد يفسر الحكم بوقوع مثال للتصور الحالي عن الحكم.<sup>٦</sup> النسبة أو لا وقوعها، كما إذا تصورت زيداً وحده أو قائماً وحده من دون أن ثبت القيام لزيد أو تسلبه عنه، أما التصديق فهو على قول الحكماء عبارة عن الحكم المقارن أي لكون التصور شرطاً للتصديق.<sup>٧</sup> للتصورات، فالتصورات الثلاثة شرط لوجود التصديق ومن ثم لا يوجد تصديق بلا تصور والإمام الرازي يقول: إنه عبارة عن مجموع الحكم وتصورات الأطراف، فإذا قلت: زيد قائم وأذعنـت بقيام زيد تحصل لك علوم ثلاثة أحدها: علم زيد وثانيها: إدراك معنى قائم وثالثها: علم المعنى الرابط الذي يعبر عنه في الفارسية بـ"هست" في الإيجاب وـ"نيست"

(١) أي العلم الذي هو المقسم سواء كان حصولياً أو حادثاً منه. (شرح المرقة/١٠)

(٢) متباثتين بحسب الصدق لا بحسب التحقق ضرورة اجتماع التخييل والإذعان في القضية المذعنة. (شرح المرقة/١٠)

(٣) هو علم غير الإذعان يتعلق بكل شيء؛ إذ لا حجر فيه فيتعلق بكله التصديق أيضاً. (المرضة حاشية المرقة/٢٦)

(٤) الجزم إن لم يكن مطابقاً للواقع فإما أن يتحمل الزوال بتشكك المشكك فهو "التقليد المخطي" أو لا يتحمل الزوال فهو "الجهل المركب"؛ لأنَّ صاحبه جاهل عن الواقع ومع ذلك جاهل عن جهله، وإن كان الجزم مطابقاً للواقع فإما أن يتحمل الزوال بالشكك فهو "التقليد المصيب" أو لا يتحمل الزوال فهو "اليقين"، ثم اليقين إن كان حاصلاً دون المشاهدة والتجربة فعلم اليقين، وإن كان حاصلاً مع المشاهدة فعين اليقين، وإن كان حاصلاً مع التجربة فحق اليقين. (المرضة حاشية المرقة/٢٧)

(٥) لما كان لفظ الحكم مانعاً في تعريف التصديق وجوداً وفي تعريف التصور عدماً وهو قد يطلق على النسبة التامة حملية كانت أو شرطية اتصالية أو انفصالية وقد يطلق على إدراك تلك النسبة على وجه الإذعان فأراد أن يشير إلى ما هو المراد. (المرضة حاشية المرقة/٢٧)

في السلب و"ہے" و"نہیں" في الهندية، ويقال لهذا المعنى الربطي<sup>(١)</sup>: الحكم تارةً والسبة الحكمية أخرى، فإذا أتقنت ما علمناك فاعلم أنَّ الحكماء<sup>(٢)</sup> يزعمون أنَّ التصديق ليس إلا إدراك المعنى الربطي، والإمام يزعم<sup>(٣)</sup> أنَّ التصديق مجموع الإدراكات الثلاثة، أعني تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وإدراك النسبة الحكمية المسمى بالحكم.

**فصل: التصور قسمان أحدهما بديهي أي حاصل بلا نظر وكسب كتصورنا الحرارة والبرودة ويقال له: الضروري أيضا وثانيهما نظري أي يحتاج في حصوله إلى الفكر والنظر كتصورنا الجن والملائكة<sup>(٤)</sup> فإنما محتاجون<sup>(٥)</sup> في أمثل هذه التصورات إلى تجشّم فكر**

(١) أعلم أنه قد علم من عبارة المصنف قسّس سره إطلاق الحكم على معانٍ أحدها التصديق حيث قال: "أما التصديق فهو على قول الحكماء الحكم" فيكون علماً وثانياً وقوع النسبة ولا وقوعها حيث قال: "وقد يفسر الحكم بوقوع النسبة أو لا وقوعها" والمراد من الوقوع واللاوقوع النسبة الثامة الخبرية وقد اعتبر في هذا التعبير على النسبة التقنية، ثالثها: المعنى الربطي حيث قال: "ويقال لهذا المعنى الربطي الحكم تارةً" والمراد المعنى الربطي وإن كانت النسبة الثامة الخبرية لكن المعتبر فيها كونها مناط الحكاية عن نفس الأمر والحكم بالمعنىين الآخرين في مرتبة المعلوم. (المرضاة حاشية المرفأة/٢٨)

(٢) إشارة إلى الفرق بين مذهب الإمام ومذهب الحكماء، والفرق بوجوه: أحدهما أنَّ التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الإمام الهمام، وثانيها أنَّ تصور الطرفين والنسبة شرط للتصديق خارج عنه على قولهم وشرطه -أي جزءه- الداخلي فيه على قوله، وثالثها أنَّ الحكم نفس التصديق عندهم وجزءه الداخلي عنده. (المرضاة/٢٨)

(٣) هذا صريح في أنَّ الحكم عند الإمام إدراك النسبة الحكمية مع أنه قد نقل عنه أنه فعل من أفعال النفس، فيكون فيه الإمام قولهان. (شرح المرقة/١٧، المرضاة/٢٩)

(٤) يعني إذا قلنا: جسم لطيف ناري يتشكل بأشكال مختلفة حتى الكلب والخنزير يذكر و يؤنث حصل لنا تصور الجن وإذا قلنا: جسم لطيف نوري يتشكل بأشكال مختلفة سوى الكلب والخنزير لا يذكر ولا يؤنث حصل لنا تصور الملك ولهذا نرى أنَّ كل واحد من هذين التصورين نظري لحصوله بالنظر والترتيب. (المرضاة حاشية المرقة/٢٩)

(٥) إنما احتاج إلى هذا التبيه؛ لأنَّ الإمام الرازي ذهب إلى بداهة جميع التصورات فانقسام التصور إلى البديهي والنظري في حيز الخفاء عنده. (شرح المرفأة/٢٠)

وترتب نظر ويقال له: الكسي أيضاً، والتصديق أيضاً قسمان، أحدهما: البدائي الحاصل من غير فكر وكسب وثانيهما: النظري المفترء إليه، مثال الأول الكل أعظم من الجزء والإثنان نصف الأربع، ومثال الثاني العالم حادث<sup>(١)</sup> والصانع موجود ونحو ذلك.

**فائدة:** فإذا علمت ما ذكرنا أن النظريات مطلقاً تصورية كانت أو تصديقية مفتقرة إلى نظر وفكرة فلا بد لك أن تعلم معنى النظر فأقول: **النظر في اصطلاحهم** عبارة عن ترتيب أمور<sup>(٢)</sup> معلومة ليتأدى ذلك الترتيب إلى تحصيل المجهول، كما إذا رتب المعلومات الحاصلة لك من تغير العالم وحدوث كل متغير وتقول: العالم متغير وكل متغير حادث فحصل لك من هذا النظر والترتيب علم قضية أخرى لم يكن حاصلاً لك قبل وهي العالم حادث.

**فصل:** إياك وأن تظن<sup>(٣)</sup> أن كل ترتيب يكون صواباً موصلاً إلى علم صحيح كيف ولو كان الأمر كذلك ما وقع الاختلاف والاتفاق بين أرباب النظر مع أنه قد وقع، فمن قائل دليل لوقوع التناقض

(١) إن قلت: الجزء قد يكون أعظم من الكل كما ورد في الخبر أن ضرس الجهنمي يكون مثل أحد يوم القيمة، وكذا ذنب الطاؤس أعظم منه، قلنا: لم تتصور معنى الكل والجزء؛ لأن الكل عبارة عن مجموع الأجزاء ولا شك أن مجموع أجزاء الجهنمي يكون أعظم من ضرسه ومجموع أجزاء الطاؤس أعظم من ذنبه. (المرضة حاشية المرقة/٣٠)

(٢) فإنه يحتاج إلى النظر بأن يقال: العالم متغير وكل متغير حادث، يتبع العالم حادث، وكذا إذا قلنا: الصانع مؤثر في المجموع وكل ما هو يكون كذلك موجود يتبع الصانع موجود. (المرضة حاشية المرقة/٣٠)

(٣) الترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته، وفي الاصطلاح جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون نسبة بعضها إلى بعض بالتقدم والتأخر، المراد بالأمور ما فوق الواحد، فإن الجموع الواقعة في تعريف الفن يراد بها ذلك، وإنما قلنا ذلك ليشمل التعريف ما إذا كان الترتيب بين أمرين كالحيوان الناطق. (المرضة/٣٠)

(٤) أعلم أن مقصود المصنف العلامة قدس سره بيان الاحتياج إلى المنطق وكان بيان الاحتياج موقعاً على ثلاثة أمور تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، وانقسام كل منهما إلى البدائي والنظري ووقوع الخطأ في الفكر عند قصد تحصيل النظري من البدائي فلما فرغ من الأولين شرع في بيان الثالث وقال: إياك وأن تظن...إلخ. (المرضة/٣١)

يقول: العالم<sup>(١)</sup> حادث ويستدل بقوله: العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث، ومن

زاعم يزعم أنّ العالم قديم غير مسبوق بالعدم ويرهن عليه بقوله العالم مستغن عن المؤثر

وهو الثاني.

وهو الأول.

وكل ما هذا شأنه فهو قديم ولا أظنك شاكا في أنّ أحد الفكرين صحيح حق والآخر فاسد غلط.

وإذا كان قد وقع<sup>(٢)</sup> الغلط في فكر العقلاء فعلم من ذلك أنّ الفطرة الإنسانية غير

كافية في تمييز الخطأ من الصواب وامتياز القشر عن اللباب فجاءت الحاجة في ذلك

إلى قانون عاصم عن الخطأ في الفكر، يبين فيه طرق اكتساب المجهولات عن المعلومات

وهذا القانون هو المنطق والميزان.

أما تسميتها بالمنطق<sup>(٣)</sup> فلتتأثره في النطق الظاهري أعني التكلم إذ العارف به يقوى

على التكلم بما لا يقوى عليه الجاهل، وكذا في النطق الباطني أعني الإدراك لأنّ المنطقي

يعرف حقائق الأشياء ويعلم أجناسها وفصولها وأنواعها ولوازمها وخواصها بخلاف الغافل

عن هذا العلم الشريف وأما تسميتها بالميزان فلأنه قسطاس للعقل توزن به الأفكار

(١) أعلم أنّ "العالم" يطلق على جميع ما سوى الله تعالى من الموجودات، و"الحادث" هو الموجود بعد العدم و"القديم"

هو الموجود الذي لا ابتداء لوجوده، فمعنى قولهنا: "العالم حادث" أنّ كل موجود سوى الله تعالى موجود بعد العدم؛

إذ هو خالق كل شيء بإرادته و اختياره، هذا هو الحق الذي يجب اعتقاده. (المرضاة حاشية المرقة/٣٢)

(٢) دفع لما يمكن وروده من أنّ وقوع الخطأ في النظر لا يوجب الاحتياج إلى قانون يسمى منطقاً لم لا يجوز أن تعصم

الفطرة الإنسانية عن الخطأ في الفكر؟ حاصل الدفع أنا إذا شاهدنا أنّ كثيراً من العقلاء وقعوا في خطأ لعارض عرضهم

علمنا أنّ الفطرة الإنسانية غير عاصمة عن الخطأ في الفكر، أما الفطرة الحالية عن العوارض والموائع فهي وإن كانت

كافحة في العصمة لكن لا حاجة لصالحها إلى المنطق فلا ضير، فافهم. (المرضاة حاشية المرقة/٣٢)

(٣) المنطق إما مصدر ميمي بمعنى النطق، أطلق على هذا الفن مبالغة فإنّ للمنطق مدخلة عظيمة في تكميل النطق، وإما

اسم مكان فإنّ هذا العلم محل النطق ومظهره. (حاشية المرقة/٤)

الصحيحة ويعرف به نقصان ما في الأفكار الفاسدة واحتلال ما في الأنوار الكاذبة ومن

ثم يقال له: **العلم الآلي**<sup>(١)</sup> لكونه آلة لجميع العلوم<sup>(٢)</sup> لا سيما للعلوم الحكيمية<sup>(٣)</sup>.

**فائدة:** اعلم أنَّ أرسطاطاليس الحكيم دونَ هذا العلم بأمر الإسكندر الرومي؛ ولهذا يلقب **بالمعلم الأول**، والفارابي هذب هذا الفن وهو **المعلم الثاني** وبعد إضاعة كتب الفارابي فصله الشيخ أبو علي بن سينا.

**فصل:** ولعلك علمت مما تلونا عليك في بيان الحاجة حد المنطق وتعريفه من أنه علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، كبدن الإنسان للطب، والكلمة والكلام<sup>(٥)</sup> لعلم النحو، فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقة لكن لا مطلقاً بل من حيث إنها موصلة إلى المجهول التصورى أو التصديقى.

(١) اعلم أنَّ بعض الناس قد ظنوا أنَّ المنطق؛ إذ هو آلة العلوم وخدمتها لا يكون علماً من جملتها، وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ المنطق علم في نفسه آلة بالقياس إلىسائر العلوم وإطلاق العلم الآلي عليه جامع للاعتبارين. (شرح المرقة/٢٦)

(٢) فلا يرد: أنه لو كان المنطق آلة لجميع العلوم لكان كل علم محتاجاً إلى المنطق فيلزم كون المنطق محتاجاً إلى نفسه أو إلى منطق آخر فيلزم الدور أو التسلسل، وذلك (أي عدم الورود) لتخفيض بعض العلوم بالاحتياج إلى المنطق.

(٣) اعلم أنه لو كان المنطق خارجاً عن أقسام الحكمة النظرية فكونه آلة للعلوم الحكيمية ظاهر، ولو كان داخلاً تحت الحكمة الإلهية - كما يفهم من كلام أكثر الرؤساء - فيقال: لما كان البحث فيه من جهة الإصال وكان غير مقصود

بالذات فرز عن الحكمة وجعل وسيلة إليها. (شرح المرقة/٢٦)

(٤) يخرج بهذا القيد العلوم القانونية التي تعصم مراعاتها عن الخطأ في اللفظ والعبارة كالصرف والنحو والمعاني.

(٥) الصواب أنَّ موضوعه النحو الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الأقسام الثلاثة أي الكلمة والمركب الغير الإسنادي والكلام. (المرضاة حاشية المرقة/٣٥)

**فائدة:** اعلم أن لكل علم وصناعة غاية وإنما كان طلبه عثباً والجذب فيه لغواً وغاية علم الميزان الإصابة في الفكر وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر.

**فصل:** لا شغل<sup>(١)</sup> للمنطقى من حيث إنه منطقى يبحث الألفاظ، كيف وهذا البحث يمعزل عن غرضه وغايته ومع ذلك فلا بد له من بحث الدالة على المعنى؛ لأنّ أي تكون الإفادة والاستفادة موقوفة على اللفظ من حيث الدالة على المعنى.<sup>١٢</sup> الإفادة والاستفادة موقوفة عليه ولذلك يقدم بحث الدالة والألفاظ في كتب المنطق.

**فصل في الدالة:** الدالة لغة هو الإرشاد أي "راه نموذج." وفي الاصطلاح كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر<sup>(٢)</sup>، والدالة قسمان: "لفظية، وغير لفظية" ، واللفظية ما يكون الدال فيه اللفظ، وغير اللفظية ما لا يكون الدال فيه اللفظ، فيكون الأقسام سنتين<sup>٣</sup>. وكل منها على ثلاثة أنحاء، أحدها: "اللفظية الوضعية" كدلالة لفظ زيد على مسماه والثانية: "اللفظية الطبيعية" كدلالة لفظ أحـ أحـ بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة، وقيل: بفتحهاـ على وجع الصدر؛ فإنـ الطبيعة تضطرـ بإحداثـ هذاـ اللفظـ عندـ عروضـ الوجعـ فيـ الصدرـ، والثالثـةـ: "اللفظية العقلية" كدلالة لفظ ديز المسمـوـعـ<sup>(٤)</sup>ـ منـ وراءـ الجدارـ

(١) بضم الشين وسكون الغين السجحة أو ضمها، أو فتح الشين وسكون الغين أو فتحها، ففيه أربع لغات. (شرح/٣٢)

(٢) الشيء الأول دال والثاني مدلول، اعلم أن الدال في الاصطلاح هو اللفظ والمدلول هو المعنى وإنما باعتبار اللغة الدال والمدلول هو المتكلم والمخاطب واللقط وواسطة في الدالة والمعنى مدلول عليه. (المراضا حاشية المرقاة/٣٦)

(٣) إنما قيد اللفظ بكونه مسمـوـعاـ منـ وراءـ الجدارـ لماـ أفادـ السيدـ المحققـ قدـسـ سـرهـ أنـ اللافـظـ إـذـ كـانـ مشـاهـداـ كانـ وجودـ مـعـلـومـاـ بـحسـ البـصـرـ لـاـ بدـلـالـةـ لـفـظـ، وإنـماـ مـثـلـ بـلـفـظـ دـيزـ إـشـارـةـ إـلـىـ أنـ خـصـوصـيـةـ لـفـظـ لـغـ فيـ الدـالـةـ العـقـلـيـةـ بـخـالـفـ خـصـوصـيـتهاـ فيـ الدـالـةـ الـوضـعـيـةـ وـالـطـبـعـيـةـ. (شرحـ المرقاـةـ/٣٣ـ) أقولـ: وأيـضاـ لـفـظـ زـيدـ المـسـمـوـعـ منـ وـرـاءـ الجـارـ يـدـ دـالـةـ عـقـلـيـةـ عـلـىـ وـجـودـ الـلـافـظـ لـكـنهـ دـالـ عـلـىـ الـمـعـنـىـ الـمـوـضـعـ لـهـ أـيـضاـ فـاخـتـارـ الـمـصـنـفـ قدـسـ سـرهـ لـفـظـ دـيزـ ليـمـتـازـ عـقـلـيـةـ اـمـيـازـ تـامـاـ عـنـ الـوـضـعـيـةـ لـعـدـمـ وـجـودـ الـوـضـعـيـةـ فـيـهـ. (المراضا حاشية المرقاة/٣٧ـ)

على وجود اللفظ، ورابعها: "غير اللغوية الوضعية" كدلالة الدوال الأربع<sup>(١)</sup> على مدلولاتها الخامسة: "غير اللغوية الطبيعية"<sup>(٢)</sup> كدلالة صهيل الفرس على طلب الماء والكلأ، وسادسها: "غير اللغوية العقلية" كدلالة الدخان على النار فهذه ست دلالات. والمنطق<sup>(٣)</sup> إنما يبحث عن الدلالة اللغوية الوضعية لأن الإفادة لغير والاستفادة من الغير

أي بالدلالة اللغوية الوضعية. ١٢. أي بغير اللغوية الوضعية.  
إنما يتيسر بها بسهولة بخلاف غيرها فإن الإفادة والاستفادة بها لا يخلو عن صعوبة<sup>(٤)</sup> هذا.

(١) هي الخطوط والعقود والنصب والإشارات كذا أفاد المولى الجامي قدس سره السامي، فالخطوط وهي النقوش الدالة على المعاني بتوسيط الألفاظ الموضوعة لها، والعقود مفاصل الأنامل دالة على الأعداد بحسب اصطلاح التحجار، والنصب ما ينصب على الطريق لتعيين المسافة وغير ذلك، والإشارات دالة على المشار إليه، وجميع هذه الدوال من غير اللفظ فدلائلها وضعيّة غير لغوية. (المرضة حاشية المرقة/٣٧)

(٢) أعلم أن السيد السندي قدس سره قد أنكر غير اللغوية الطبيعية قائلاً بأنّ أمثلتها داخلة في العقلية فإن العلاقة فيها أيضاً عقلية، وللفاضل اللاهوري مولانا عبد الحكم السیالکوتی بين الفرق بينهما بأن المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر، يعني أن دلالة الأثر على ذات المؤثر عقلية وعلى صفتة طبيعية فافهم. (المرضة/٣٨)  
قد علم مما سبق الأقسام الستة للدلالة ولم يعلم أن المنطق من أي قسم يبحث فشرع المصنف في بيانه.

(المرضة حاشية المرقة/٣٨)

(٤) تتحققه أن طبع الإنسان يقتضي الاجتماع مع بني نوعه ليشاركونا ويتعاونوا في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها حتى لو انفرد عنهم تعذر معيشته وحصول الأشياء المذكورة لما كان بمعونتهم فيتوقف لا محالة على أن يعلم كل واحد غيره ما في ضميره، والدلالة الطبيعية وكذا العقلية غير كافية لفهم المفصل وأما الإشارات فأيضاً غير كافية للدلالة وفي الكتابة مشقة عظيمة فاحتاج في التعليم والتعلم إلى الألفاظ الموضوعة بإزاء ما في ضميرهم، فعلم أنّ الافتقار إنما هو إلى الدلالة اللغوية الوضعية فلها الاعتبار في العلوم والمحاورات دون غيرها، وبهذا ظهر أن الألفاظ موضوعة للمعنى من حيث هي إذ المقصود من الوضع ليس إلا إفادة ما في الضمير ولا يتعلق القصد بإفاده الشيء من حيث تقييده بأحد الوجودين. وتمام التفصيل في شرح شمس العلماء. (المرضة حاشية المرقة/٣٨)

١٢٠ الاعتبار

**فصل:** وينبغي أن يعلم أن الدلالة اللفظية الوضعية التي لها العبرة في المحاورات والعلوم على ثلاثة أنحا<sup>(١)</sup> أحدها: المطابقية وهي أن يدل اللفظ على تمام ما وضع ذلك اللفظ له كدلالة لفظ الإنسان على مجموع الحيوان والناطق وثانيها: التضمنية وهي أن يدل اللفظ على جزء المعنى الموضوع له كدلالة على الحيوان فقط أو على الناطق فقط، وثالثها<sup>(٢)</sup>: الدلالة الالتزامية وهي أن لا يدل اللفظ على الموضوع له ولا على جزئه بل على معنى خارج لازم للموضوع له واللازم هو ما ينتقل الذهن من الموضوع له

مثال للزروم عادي ١٢٠

إليه كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة<sup>(٣)</sup> وكدلالة لفظ العمى على البصر.

لأنهما يستلزمان الوضع، والوضع مستلزم للمطابقة

**فصل:** الدلالة التضمنية والالتزامية لا توجدان بدون المطابقة وذلك لأن الجزء لا يتصور بدون الكل وكذا اللازم بدون الملزوم والتابع<sup>(٤)</sup> لا يوجد بدون المتبوع والمطابقة قد توجد بدونهما لجواز أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط لا جزء له ولا لازم له، فإن قلت: لا نسلم أن يوجد معنى لا لازم له فإن لكل معنى لازماً البتة وأقله أنه ليس غيره. قلنا: المراد باللازم

(١) أعلم أن الدلالة تنقسم باعتبار الدال وهو اللفظية وغيرها وباعتبار نفس الدلالة وهو أن تكون عقلية أو وضعيّة أو طبيعية وباعتبار المدلول وهو أن يكون المعنى تمام الموضوع له أو جزءه أو لازمه. (حاشية المرقة/٦)

(٢) أعلم أن اللفظ الموضوع لا يدل على ما هو خارج عن الموضوع له إلا لكونه لازماً له، فلا بد في الدلالة الالتزامية من الزروم أعم من أن يكون ذهنياً كالبصر بالنسبة إلى الأعمى أو عرفياً كالوجود بالنسبة إلى الحائم. (حاشية المرقة/٦)

(٣) فيه نظر ظاهر؛ إذ لا ينتقل من تصور الإنسان إلى تصور قابل العلم وصنعة الكتابة مع أن المعتبر في الالتزام الزروم البين بالمعنى الأ شخص (وهو الذي يسببه ينتقل الذهن من الملزوم إلى اللازم) كما سيصرح فلا يصلح هذا مثالاً للمدلول الالتزامي إلا أن يقال: إنه مناقشة في المثال. (شرح المرقة/٣٧)

(٤) أي من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع، وإنما قيدها بالحيثية احترازاً عن التابع الأعم؛ فإنه قد يوجد بدون المتبوع كالحرارة للنار، فإنها تابعة للنار وقد توجد بذونها كما في الشمس والحركة أما من حيث إنها تابعة للنار فلا توجد إلا معها. (المرضاة حاشية المرقة/٤)

هو اللازم اليين الذي ينتقل الذهن من الملزم إليه وقولك: "ليس غيره" ليس من اللوازم  
البيئة لأننا كثيراً ما نتصور المعاني ولا يخطر ببالنا معنى الغير فضلاً عن كونه ليس غيره.

**فصل:** **اللفظ الدال إما مفرد وإما مركب<sup>(١)</sup>**، **فالمفرد<sup>(٢)</sup>** ما لا يقصد بجزئه الدلالة على

جزء معناه كدلالة همسة الاستفهام على معناه دلالة "زيد" على مسماه دلالة "عبد الله"

على المعنى العلمي والمركب ما يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه كدلالة "زيد قائم"<sup>(٣)</sup>

المحسوبي من الكلام معناه ١٢٠

على معناه دلالة "رامي السهم" على فحراوه. ثم **المفرد على أنحا**، ثلاثة لأنه إن كان

معناه مستقلاً بالمفهومية أي لم يكن في فهمه محتاجاً إلى ضم ضمية فهو اسم إن لم

(١) إن قيل: المركب ليس له وضع سوى وضع المفردات فلا يدخل في الدال بالمطابقة حتى يكون قسماً له، قلنا: الوضع قد يكون شخصياً - وهو تخصيص اللفظ المعين للمعنى - كوضع زيد لمعناه ووضع الإنسان لمسماه، وقد يكون نوعياً، وهو على نوعين: الأول ما يكون بشروط قاعدة كلية دالة على أنَّ كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعدد للدلالة على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له، كما يقال: كل لفظ يكون على زنة فاعل فهو موضوع لذات من يقوم به الفعل وكل جمع عرف فهو لجميع تلك المسميات إلى غير ذلك، والثاني ما يكون بشروط قاعدة دالة على أنَّ كل لفظ موضوع يدل على معناه الموضوع له، وعند تعدد إرادة ذلك المعنى لمانع يراد به مناسبة مخصوصة عند تحقيق القرابة، والمركبات والمشتقات وغيرهما مما يكون دلائله على المعنى بالهيئة موضوعة للمعنى بالوضع النوعي بالمعنى الأول فلا يراد، والمعتبر في الحقيقة هو الوضع الشخصي والقسم الأول من الوضع النوعي، أما القسم الثاني فمحظى بالمحاجز. (المرضاة حاشية المرقة/٤٢)

(٢) سواء لم يكن له جزء كهمسة الاستفهام أو كان جزء ولم يكن لمعناه جزء كاسم الجملة أو كان له جزء ولم يكن له دلالة على المعنى كزید أو كان له جزء دال على المعنى لكن لا يكون مدلوله جزء للمعنى المقصود كعبد الله علماً أو كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلاته مقصودة كالحيوان الناطق علمًا. (المرضاة/٤٢)

(٣) وهو مركب، فإنَّ لفظ زيد يدل على الحيوان الناطق مع الشخص المعين ولفظ "قائم" على ذات مبهمة متضفة بالمعنى المصدرى وهو القيام. (المرضاة حاشية المرقة/٤٢)

أي المعنى.<sup>١٢</sup>

يقتربن<sup>(١)</sup> ذلك المعنى بزمان من الأزمنة الثلاثة، وكلمة إن اقتربن به، وإن لم يكن معناه مستقلاً فهو أداة في عرف الميزانيين وحرف في اصطلاح النحويين هذا.

**فصل:** اعلم أنه قد ظن بعضهم أن الكلمة عند أهل الميزان هي ما يسمى في علم النحو بالفعل وليس هذا الظن بصواب<sup>(٢)</sup> فإن الفعل أعم من الكلمة ألا ترى أن نحو أضرب مثل تضرب و غير ذلك.<sup>١٣</sup> و نضرب وأمثاله فعل عند النحاة وليس بكلمة عند المنطقين؛ لأن الكلمة من أقسام المفرد و نحو أضرب و نضرب مثلاً ليس بمفرد بل هو مركب<sup>(٣)</sup> لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى فإن "الهمزة" تدل على المتكلم و "ض رب" على معنى الحدث<sup>(٤)</sup>.

(١) سواء لم يقتربن أصلاً كلفظ القرآن والحديث أو اقتربن بأحد الأزمنة الثلاثة لكن لا بحسب الوضع مثل اسم الفاعل والمفعول ومثل أسماء الأفعال على قولـ (المرضاة حاشية المرقاة/٤٢)

(٢) لوجهين الأول أن الأفعال الناقصة أفعال عند النحاة وليست بكلمات عند أصحاب هذا الفن (أي المناطقة) بل هي أدوات زمانية، والثاني ما بيته بقوله: فإن الفعل أعم من الكلمة... إلخـ (شرح المرقاة/٤٥)

(٣) لأنه يتحمل الصدق والكذب وكل محتمل للصدق والكذب مركب بخلاف الغائب، فإن الفاعل ليس جزءاً لمفهومه وإلا يلزم أن يكون ذكر الفاعل بعد الفعل في قولـنا: "يضرـ" تأكيداً كما أن ذكر الفاعل في مثل قولـنا: "أضرـ أنا" و "تضـرـ أنت" تأكيد، وهذا باطل بحسب محاورات العربـ (المرضاة حاشية المرقاة/٤٣)

(٤) وهـنا إشكال وهو أنـ الـهمـزةـ منـ قولـناـ: "أـضرـ"ـ مـثـلاًـ وـإـنـ دـلـتـ عـلـىـ معـنـىـ لـكـ الـبـاقـيـ جـزـءـ لـمـ يـدـلـ عـلـىـ معـنـىـ بـوـجهـهـ منـ الـوـجـوهـ وـذـلـكـ أـنـ الـمـرـكـبـ مـنـ ضـادـ سـاكـنـةـ ثـمـ رـاءـ ثـمـ بـاءـ إـمـاـ أـنـ لـاـ يـكـونـ لـفـظـاـ أـوـ يـكـونـ لـفـظـاـ لـاـ يـكـونـ دـالـاـ عـلـىـ معـنـىـ مـنـ الـعـاـنيـ،ـ وـأـحـابـ عـنـهـ الشـيـخـ فـيـ "ـمـنـطـقـ الشـفـاءـ"ـ بـوـجهـينـ الـأـوـلـ الـمـرـكـبـ مـاـ يـدـلـ جـزـءـ لـفـظـهـ عـلـىـ جـزـءـ معـنـىـ فـيـكـنـيـ فـيـ دـلـالـةـ جـزـءـ وـاحـدـ وـأـمـاـ دـلـالـةـ الـبـاقـيـ عـلـىـ الـبـاقـيـ فـمـاـ لـاـ يـقـضـيـهـ حدـ المـرـكـبـ،ـ الثـانـيـ أـنـ الـبـاقـيـ مـنـ الـلـفـظـ يـدـلـ عـلـىـ الـبـاقـيـ مـنـ الـمـعـنـىـ حـالـ التـرـكـيبـ وـهـذـاـ الـقـدـرـ كـافـ،ـ وـتـقـصـيـلـهـ أـنـ الـحـدـثـ وـالـنـسـبـةـ إـلـىـ زـمـانـ مـحـصـوصـ مـفـهـومـانـ مـنـ "ـأـضـرـ"ـ وـلـيـسـ الـهـمـزةـ دـالـةـ عـلـيـهـمـاـ فـتـعـيـنـ فـهـمـهـمـاـ مـنـ باـقـيـ الـلـفـظـ وـدـلـالـتـهـ حـالـ التـرـكـيبـ كـافـيـةـ فـيـ كـوـنـ الـلـفـظـ مـرـكـبـاـ فـلـاـ يـضـرـ عـدـ دـلـالـتـهـ حـالـ التـحلـيلـ.ـ (ـشـرـحـ المـرـقاـةـ/٤٥ـ)

**فصل:** قد يقسم المفرد بتقسيم آخر وهو أن المفرد إما أن يكون معناه واحداً أو يكون أي المفرد الذي... إلخ.<sup>١٢</sup>

كثيراً والذي له معنى واحد على ثلاثة أضرب؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون ذلك المعنى متعيناً م شخصاً أو لم يكن والأول يسمى علماً كزيد، وـ"هذا" وـ"هو" والأولى أن يسمى هذا القسم بـ"الجزئي الحقيقي"، والثاني أي ما لا يكون معناه الواحد م شخصاً بل يكون له أفراد كثيرة هو ضربان أحدهما أن يكون صدق ذلك المعنى على سائر أفراده على سبيل الاستواء من غير أن يتفاوت بأولية أو بأولوية أو أشدية أو أزيدية، ويسمى هذا القسم بالمتواطي لتوافقه وتوافقها في تصدق ذلك المعنى العام كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر، وثانيهما أن لا يكون صدق ذلك المعنى العام في جميع أفراده على وجه الاستواء بل يكون صدق ذلك المعنى على بعض الأفراد بالأولية<sup>(١)</sup> أو الأشدية<sup>(٢)</sup> أو الأولوية<sup>(٣)</sup> وصدقها على البعض الآخر بأضداد ذلك كالوجود بالنسبة إلى الواجب جلّ

(١) وهي عبارة عن أن يكون صدق الكلي على بعض الأفراد علة وصدقها على بعض آخر معلولاً فيكون صدقها على بعض الأفراد أقدم كالوجود فإن ثبوته للواجب تعالى علة وثبوته للممکن معلول فهو مشكك. (المرضة/٤٥)

(٢) وهي عبارة عن أن يكون صدق الكلي على بعض الأفراد أشد وعلى البعض الآخر أضعف بأن يكون أمثال الأضعف متزرعة من الأشد ولا تكون تلك الأمثال ممتازة في الوجود بحسب الإشارة الحسية كالياض فإنه صادق على العاج والثلج مع أن أمثال بياض العاج متزرعة من بياض الثلج وليس ممتازة في الوجود بحسب الإشارة الحسية، والأزيدية عبارة عن أن يكون صدق الكلي على بعض الأفراد أزيد وعلى البعض الآخر أقل ف بأن يكون أمثال الأنفصال متزرعة من الأزيد وممتازة في الإشارة الحسية، هذا على منع البشائية فإنهم قائلون بأن الأشدية مختصة بالكيفيات والأزيدية مختصة بالكميات كما أن القوة مختصة بالجوهر، أما عند الإشراقية فلا فرق بينهما إلا بحسب الأسماء بل هي تعبيرات لكمال الماهية ولذا لم يذكر المصنف الأزيدية هنا لأن دراجتها في الأشدية إذ لا فرق بينهما عند الإشراقية إلا بحسب الاسم. (المرضة حاشية المرقة/٤٥)

(٣) وهي عبارة عن صدق الكلي على بعض الأفراد بحسب الذات وعلى بعض آخر بحسب الغير كالمضيء فإنه يصدق على الشمس بحسب ذاتها وعلى القمر بحسب استفادته الضوء من الشمس كما يقال: نور القمر مستفاد من نور الشمس.

مجدده، وبالنسبة إلى الممكן وكالياض بالنسبة إلى الثلج والماعج، ويسمى هذا القسم مشككاً؛ لأنّه يقع الناظر في الشك في كونه متواطياً أو مشتركاً.

**فصل:** المتكرر المعنى له أقسام عديدة، وجه الحصر أنّ اللفظ الذي كثر معناه إن وضع

ذلك اللفظ لكل معنى<sup>(١)</sup> ابتداء بأوضاع متعددة على حدة يسمى مشتركاً كالعين وضع

تارة للذهب وتارة للباصرة وتارة للركبة، وإن لم يوضع لكل ابتداء بل وضع أولاً لمعنى

ثُم استعمل في معنى ثان لأجل مناسبة بينهما إن اشتهر في الثاني وترك موضوعه الأول  
بأن يكون استعماله في المعنى الأول

يسمى منقولاً<sup>(٢)</sup>، والمنقول بالنظر إلى الناقل ينقسم إلى ثلاثة أقسام<sup>(٣)</sup> أحدها: المنقول

العرفي باعتبار كون الناقل عرفاً عاماً<sup>(٤)</sup> وثانيها: المنقول الشرعي باعتبار كونه أرباب

(١) أي أنّ اللفظ الموضوع لهذا المعنى كما أنه موضوع لذلك المعنى من غير نظر إلى مناسبة معنى آخر فهو المشترك اللغطي أما المشترك المعنوي فهو الذي وضع لمعنى أفراده كثيرة كإنسان مثلاً، فإنه موضوع للحيوان الناطق وأفراده كثيرة كزيد وعمرو وغيرها، فالإنسان مشترك معنوي بين هذه الأفراد، فالفرق بينهما أنّ المشترك اللغطي له أوضاع متعددة والمشترك المعنوي موضوع لمعنى أفراده متعددة. (المرضاة حاشية المرقة/٤٦)

(٢) أعلم أنّ المرتجل وهو اللفظ الذي وضع أولاً لمعنى ثم نقل إلى معنى آخر بلا مناسبة بينه وبين المعنى الأول كـ"جعفر" مثلاً فإنه كان موضوعاً للنهر الصغير ثم جعل علماً بلا مناسبة بينه وبين المعنى الأول. (شرح المرقة/٥٤) والحق أنه قسم من رأسه، قال محب الله البهاري في "السلم": وهو -أي اللفظ المفرد- إن تعدد معناه فإن وضع لكل ابتداء فهو مشترك وإنما ترك استعماله في الأول ونقل إلى الثاني بمناسبة فمنقول أو لا بمناسبة فمرتجل وإنما فحقيقتة ومحار. (المرضاة حاشية المرقة/٤٦)

(٣) وجه الحصر أنّ الناقل إما أن يكون عرفاً عاماً فمنقول عري أو عرفاً خاصاً وهو إما أن يكون عرفاً أرباب الشرع فمنقول شرعياً أو يكون عرفاً طائفية مخصوصة سوى أرباب الشرع فمنقول اصطلاحياً، ثم أعلم أنّ المنقول الشرعي داخل في المنقول الاصطلاحى لكنه لفضله وشرفه أفرزه. (المرضاة حاشية المرقة/٤٦)

(٤) المراد بالعرف العام ما لا يتعين ناقله يعني لا يختص النقل بأهل عرف واصطلاح خاص وإن لم يكن الناقل فيه إلا بعض الناس، فلا يرد ما قبل: إنه إن كان الناقل في العرف العام جميع الناس لزم أن يكون جميعهم متقدماً على نقل

الشرع وثالثها: المنسُول الاصطلاحي باعتبار كونه عرفاً خاصاً وطائفة مخصوصة مثل

أي المنسُول العربي.<sup>١٢.</sup>

**الأول** كلفظ الدابة كان في الأصل موضوعاً لما يدب على الأرض ثم نقله العامة للفرس

أي المنسُول الشرعي.<sup>١٢.</sup>

أو لذوات القوائم الأربع مثال الثاني كلفظ الصلاة كان في الأصل بمعنى الدعاء ثم نقله

أي المنسُول الاصطلاحي.<sup>١٢.</sup>

الشارع إلى أركان مخصوصة، مثال الثالث كلفظ الاسم كان في اللغة بمعنى العلو ثم

نقله النحاة إلى كلمة مستقلة في الدلالة غير مقترنة بزمان من الأزمنة الثلاثة، وإن لم

باقرينة.<sup>١٢.</sup>

يشتهر في الثاني ولم يترك الأول بل يستعمل في الموضوع الأول مرّة وفي الثاني أخرى

يسمى بالنسبة إلى الأول حقيقةً وبالنسبة إلى الثاني مجازاً، كالأسد بالنسبة إلى الحيوان

المفترس والرجل الشجاع فهو بالنسبة إلى الأول حقيقة<sup>(١)</sup> وبالنسبة إلى الثاني مجاز<sup>(٢)</sup>.

الدابة مثلاً من معنى آخر وهو باطل، فإنَّ كثيراً من الناس لا يعرف لغة العرب فكيف يصح منهم التواطؤ على ذلك، وإنْ كان بعضهم فالناقل في العرف الخاص أيضاً بعض الناس فلا فرق. وما قال الصدر المعاصر للمحقق الدواني: إنَّ الناقل في العرف العام أهل اللغة فعجب جداً. (شرح المرقة)<sup>(٥٤)</sup>

(١) لتحقق اللفظ واستقراره في موضعه الأصلي أي الموضوع له، وعلامة الحقيقة تبادر الذهن إلى ذلك المعنى بدون قرينة. (المرضاة حاشية المرقة)<sup>(٤٧)</sup>

(٢) لأنَّه متتجاوز عن موضعه الأصلي أي موضوع له، وعلامة المجاز أن يكون إطلاق اللفظ محلاً، مثلاً إطلاق الأسد على الرجل الشجاع محلاً؛ لأنَّه ليس بمفترس أو إطلاق اللفظ على بعض المسمى كاطلاق الدابة على الحمار قال المحقق الحير آبادي: أعلم أنَّ المجاز لا بد فيه من علاقة بين المعنين (أي المعنى الحقيقي والمحازي ليتقبل الذهن إلى المعنى المحازي) فإنَّ كانت تلك العلاقة تشبيهاً وهو المشاركة في وصف خاص معتمد به يسمى استعارة وإن كانت العلاقة غير المشابهة بين المعنين مثل اللزوم والسببية يسمى مجازاً مرسلاً، وقد حصروا العلاقة المصحة للتجوز في خمسة وعشرين نوعاً بالاستقراء. (المرضاة حاشية المرقة)<sup>(٤٧، بتغير)</sup>

**فصل:** إن كان اللفظ متعددًا والمعنى واحدًا يسمى مرادفًا<sup>(١)</sup> كالأسد والليث والغيم

برهان بكتاب ابن  
الغيث<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** المركب قسمان، أحدهما المركب النام وهو ما يصح السكوت عليه كـ"زيد

قائم"، وثانيهما المركب الناقص وهو ما ليس كذلك.

أي النقل عن

**فصل:** المركب النام ضربان يقال لأحدهما: الخبر والقضية، وهو ما قصد به الحكاية<sup>(٣)</sup>

ويحتمل الصدق والكذب ويقال لقائله: إنه صادق أو كاذب، نحو السماء فوقنا والعالم<sup>(٤)</sup>

حدث فإن قيل<sup>(٥)</sup>: قولنا لا إله إلا الله قضية وخبر مع أنه لا يحتمل الكذب قلت مجرد

(١) المعتبر فيه وحدة المعنى من كل وجه، فالمترادفين لا من كل وجه لا يكونان مترادفين كالناظق والفضيحة فإنهما ليسا مترادفين (إذ ليس معناهما واحداً وإن كان مصاديقهما واحداً) ولا بد من كون كل من المترادفين مستقلاً في الدلالة فخرج المؤكّد. (شرح المرقة/٥٥، بتغير) والمراuff مأخوذ من الرديف أي الجالس خلف الراكب، وجه التسمية أنَّ اللقطين للدلالتهما على معنى واحد كأنهما راكبان على مركب واحد. (المرضاة حاشية المرقة/٤٧)

(٢) لعل لفظ الغيم وقع من زلة قلم الناسخ؛ لأنَّ معنى الغيم السحاب ومعنى الغيث المطر فلا بد أن يقال: المطر والغيث بدل الغيم والغيث، هذا ما قال صاحب "الهدية الشاهجهانية" في الشرح الفارسي، وليس بشيء؛ إذ الغيث يستعمل بمعنى السحاب أيضًا، قال في المسجد: "الغيث ح غivot وأغياث وربما سموا السحاب غيتاً"؛ فعبارة المصنف العلام قدس سره صحيحة بلا ريب؛ إذ معنى الغيم والغيث هو السحاب. (المرضاة حاشية المرقة/٤٧)

(٣) عن الأمر الواقع الذي هو المحكى عنه، وهو في الحالات كون الموضوع بحيث يصح انتزاع المحمول أو سلبه عنه، وفي "المتصلات" كون المقدم بحيث لا يفارقه التالي لزومًا أو اتفاقًا، أو عدم كونه على هذه الحقيقة، وفي المتنصلات كون المقدم بحيث ينافي الثاني أو لا ينافي، ومن هنا ظهر أنَّ معنى نفس الأمر ما يفهم من قولنا: الأمر كما في نفسه مع قطع النظر عن حكم الحكم وحكاية الحاكي. (شرح المرقة/٥٦) فالحكاية هو مفهوم القضية والممحكي عنه مصاديقها. (المرضاة حاشية المرقة/٤٨)

(٤) حاصله أنَّ تعريف الخبر ليس بجماع؛ لأنَّ قولنا: لا إله إلا الله صادق قطعاً لا يحتمل الكذب مع أنه خبر والخبر لا بد أن يكون محتملاً للصدق والكذب. حاصل الجواب: أنَّ الخبر ما يكون بنفس ذاته مع قطع النظر عن الأمور الخارجية

اللفظ يحتمله وإن كان نظراً إلى خصوصية الحاشيتين غير محتمل للكذب<sup>(١)</sup> ويقال لثاني القسمين: الإنشاء، والإنشاء أقسام أمر ونهي وتمن وترج واستفهام ونداء.

**فصل:** المركب الناقص على أنحاء<sup>(٢)</sup> منها: المركب الإضافي كفلام زيد، ومنها: المركب التوصيفي كالرجل العالم، ومنها: المركب التقييدي كفي الدار، وهاهنا قد تم بحث الألفاظ والآن نرشدك إلى بحث المعاني.

**فصل:** المفهوم -أي ما حصل في الذهن-<sup>(٣)</sup> قسمان، أحدهما: جزئي، والثاني: كلي، أما الجزئي فهو ما يمنع نفس تصوره<sup>(٤)</sup> عن صدقه على كثيرين كزيد وعمرو وهذا

كخصوصية الحاشيتين أو تحقق مصاديق في نفس الأمر أو انعدامه أو كون قائله مما يستحيل عليه الكذب بالذات (كالواجب تعالى جل مجده فإنه يمتنع الكذب منه امتناعاً ذاتياً) أو بالغير محتملاً للصدق والكذب. (شرح المرقة: ٥٨) يعني أنَّ هذا الخبر لا يحتمل الكذب لخصوصية الحاشيتين. (المراضة حاشية المرقة: ٤٨)

(١) يعني أنَّ الخبر عبارة عما يحتمل الصدق والكذب بمجرد النظر إلى مفهومه مع قطع النظر عن وقوع مدلول الكلام في نفس الأمر ولا وقوعه وعن خصوصية المتكلم بل عن خصوصية مفهومه أيضاً فلا يضر تعين أحدهما بحسب الواقع واللاواقع ولا بحسب حال المتكلم ولا بحسب خصوصية مفهومه. (شرح المرقة: ٥٨)

(٢) أعلم أنَّ المركب الناقص عبارة عن المركب الذي لا إسناد فيه، فهو إما تقييدي إن كان الثاني قيداً للأول سواء كان صفة له أو مضافاً إليه أو لا يكون شيئاً منهما، بأن يكون التركيب من الفعل والمفعول أو الظرف أو نحوهما، أو من الموصول والصلة، أو غير ذلك، أو غير تقييدي إن لم يكن كذلك كفي الدار، والحال أنَّ المركب الناقص إما مركب من جزئين تامي الدلالة لكن أحد أحدهما قيداً للآخر فهو تقييدي، وإما مركب من جزئين أحدهما غير تام الدلالة كالمركب من الأداة والاسم أو الأداة والفعل فهو غير تقييدي، وبهذا ظهر ما في عبارة المتن من المساعدة والمساهمة. (شرح المرقة: ٥٩)

(٣) أي ما من شأنه أن يحصل في الذهن سواء كان حاصلاً بالفعل أو لا. (شرح المرقة: ٦٠)

(٤) إنما قيد المعن بنفس التصور؛ ليخرج بعض أقسام الكلي وهو الذي يمتنع فيه الشركة لنفس التصور بل لأمر خارج كمفهوم واجب الوجود. (شرح المرقة: ٦٠، بتصرف) لأنه وإن كان بالنظر إلى دلائل التوحيد غير صالح لصدقه على

الفرس<sup>(١)</sup> وهذا الجدار، وأما الكلي فهو ما لا يمنع<sup>(٢)</sup> نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه  
عن صدقه على كثرين<sup>(٣)</sup> كالإنسان والفرس، وقد يفسر الكلي والجزئي بتفسيرين آخرين أما الكلي<sup>(٤)</sup> فهو ما جوز العقل تكثره من حيث تصوره وأما الجزئي فهو ما لا يكون كذلك<sup>(٥)</sup>.

كثرين لكن نفس مفهومه مع قطع النظر عن تلك الدلائل يصلح لأن يصدق على كثرين، وليخرج الكليات الفرضية كالالاشيء واللاموجود فإن أفرادها وإن لم تكن موجودة في الخارج لكن نفس تصورها لا يمنع عن صدقها على كثرين، ثم الفرض هنا يعني التحويز العقلي لا التقدير المحسن وإلا لا يكون مثل زيد جزئياً لأن فرض صدقه على كثرين بمعنى التقدير المحسن جائز وإن لم يجوزه العقل. (المريض حاشية المرقة/٤٩، بتغير)

(١) أشار بإبراد الأمثلة أن الهذية والتتعيين متبر في الجزئي الحقيقي، سواء كان ذلك التعيين بلا واسطة كما في زيد؛ فإن التعيين متبر في وضعه أو بالواسطة كما في "هذا الفرس" فإن التعيين حاصل بواسطة اسم الإشارة. (المريض/٤٩)  
(٢) يعني أن الكلي لا يعتبر في موصوفه التعيين والهذية؛ فيمكن أن يصدق على أفراد كثيرة مع قطع النظر عن الأمور الخارجية كالإنسان مفهومه الحيوان الناطق والفرس مفهومه الحيوان الصاہل، فإن نفس تصور مفهوم كل منهما لا يمنع عن صدقه على كثرين. (المريض حاشية المرقة/٤٩)

(٣) المراد من صدقه على كثرين حمله عليها حملاً متعارفاً إيجابياً على سبيل الاجتماع. (شرح المرقة/٦٢)  
(٤) أعلم أن تعريف الجزئي فيما سبق وجودي وتعريف الكلي عدمي وهما تعريف الكلي وجودي وتعريف الجزئي عدمي، فلا اهتمام بالوجودي قدم تعريف الجزئي فيما سبق وقام تعريف الكلي هبنا. (المريض/٥٠، بتغير)  
(٥) بل يكون بحيث يتقبض العقل بمجرد تصوره من أن يكون أكثر من واحد كهذا الرجل، ثم منشأ المنع من تحويز التكثير والتعدد ليس ذلك المدرك مطلقاً بل منشأه ذلك المدرك بنحو من الإدراك وهو الإدراك الحسي فالشيء الواحد إذا أدرك بتحوين من الإدراك أحدهما حسي والآخر عقلي كان ذلك الأمر بالقياس إلى من أدركه بالحس جزئياً وبالقياس إلى من أدركه بالعقل كلياً، مثلاً إذا كان الإنسان مقروناً بالعوارض المحسوسة كالأين والوضع وغيرها، وإدراكه من هو كذلك كان جزئياً فما هو مدرك بالحواس جزئي وما هو مدرك بالعقل كلي، وبهذا ظهر كثرة الكليات الفرضية لأنها لعدم اشتتمالها على الهذية لا يتقبض العقل بمجرد تصورها عن تحويز تكثيرها في الخارج. (شرح المرقة/٦٢)

**فصل: الكلي أقسام، أحدها: ما يمتنع وجود أفراده في الخارج كاللامشيء<sup>(١)</sup>**  
**واللامكن واللاموجود، وثانيها<sup>(٢)</sup>: ما يمكن أفراده ولم توجد كالعقلاء<sup>(٣)</sup> وجلب من**  
**الياقوت، وثالثها: ما أمكنت أفراده ولم توجد من أفراد إلا فرد واحد كالشمس**  
**أي مفهوم الواجب فإن ذاته تعالى متعال عن الكلية والجزئية.<sup>(٤)</sup>**  
**والواجب تعالى<sup>(٥)</sup> ورابعها: ما وجدت له أفراد كثيرة إما متساهية كالكواكب السيارة**

(١) المراد بالامتناع الذاتي وبالإمكان الواقع في مقابلة هو سلب ضرورة العدم وهو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الواجب ومقابل الممتنع كما حرق السيد المحقق قدس سره وغيره من المحققين؛ فلا يرد أنه إن أريد بالإمكان الواقع في مقابلة الإمكان العام لم يكن مقالاً للممتنع وإن أريد بالإمكان الخاص لا يندرج الواجب تحته.

(شرح المرقة/٦٣)

(٢) إنما سميت هذه المفهومات كليات إذ لا يمنع العقل بمجرد تصورها مع قطع النظر عن شمول نطاقها لجميع الأشياء من فرض اشتراكتها، ومن ثم قيل: إن الكليات الفرضية بالنسبة إلى الحقائق الموجودة كليات والحق أن فرد الكلي ما يصدق عليه الكلي في نفس الأمر بالفعل أو بالإمكان ومن بين أن الحقائق الموجودة لا يصدق عليها الكليات الفرضية في نفس الأمر أصلاً فلا حظ لها من الفردية بالقياس إليها. (شرح المرقة/٦٤)

(٣) الفرق بين القسم الأول وبين هذا القسم أن القسم الأول وإن كان بمجرد النظر إلى نفس التصور جائز التكرر لكن العقل لا يحوز الأفراد في الخارج وجود الأفراد في هذا القسم جائز عند العقل وإن لم تكن موجودة. (المרצה/٥٠)

(٤) طائر ذو قوائم أربع طويلة، له جناحان جناح في المشرق وجناح في المغرب، والآن ليس بموجود في الواقع عند الفلسفة. (المרצה حاشية المرقة/٥٠)

(٥) في إبراد المثالين إشارة إلى أن ما أمكنت أفراده ووجد منها واحد على قسمين، الأول وجد له فرد واحد مع إمكان الغير كالشمس فإنه كوكب نوراني مرکوز في الفلك الرابع على المشهور عند الفلاسفة، إذ يمكن أن توجد له أفراد آخر لكن لم توجد إلا فرد واحد، والثاني ما وجد له فرد واحد مع امتناع الغير كالواجب تعالى، فإن مفهومه وإن كان كلياً لجواز وقوع الشركة فيه بمجرد النظر إلى نفس التصور لكن لم يوجد من أفراد إلا واحد أي الباري عن اسمه ويمنع وجود فرد آخر له؛ لما أن دلائل التوحيد قاطعة لاحتمال الشركة. (المרצה حاشية المرقة/٥٠) المراد بالواجب ليس ذات المقدسة؛ لأنه خارج عن مفهوم الكلي والجزئي لأنه ليس في ذاته كلياً ولا جزئياً، بل المراد به مفهوم الواجبية، فإن قلت: قد صرحو أن مفهوم وجود عين ذاته، قلت: المراد به أن ذاته تعالى بذلك مصدق لهذا المفهوم ومطابق الحكم به، وليس المراد أن ذاته تعالى عين مفهوم الواجب، فتأمل. (شرح المرقة/٦٤)

فإنها سبع<sup>(١)</sup> الشمس والقمر والمريخ والزهرة والرجل وعطارد والمشتري أو غير متساهمة كأفراد الإنسان والفرس والغنم والبقر وقد أورد<sup>(٢)</sup> على تعريف الكلي والجزئي سوال تقريره أن الصورة الحاصلة من البيضة المعينة والشبح المرئي من بعيد ومحسوس الطفل في مبدأ الولادة كلها جزئيات مع أنه يصدق عليها تعريف الكلي لأنّ في هذه الصور فرض صدقها على كثيرين غير ممتنع، والجواب<sup>(٣)</sup>: أنّ المراد بصدق المفهوم في تعريف الكلي هو الصدق على وجه الاجتماع وهذه الصور أعني صورة البيضة المعينة وغيرها إنما يصدق على كثيرين بدلاً لا معاً، فإنّ الوحدة مأخوذة في هذه الصور ضرورة أنها مأخوذة من مادة معينة جزئية ولو لا فيها اعتبار التوحد وكانت كليلة من غير لزوم إشكالٍ، هذا.

(١) اشتهر أنَّ الكواكب سبع أي القمر والعطارد والزهرة والشمس والمريخ والمشتري والرجل مرکوزة في الأفلاك السبع على الترتيب المذكور لكن مفتني الحنف والأنس العلامة النسفي الحنفي صرح بأنَّ الجمهور على أنَّ الفلك موج مكفوف (حَالاً) تحت السماء تجري فيه الشمس والقمر والنجمون. [نسير النسفي/ ٧١٥] (المرضاعة/ ٥١)

(٢) حاصل الإيراد أنَّ تعريف الجزئي غير جامع وتعريف الكلي غير مانع؛ إذ المواد الثلاث أعني صورة البيضة المعينة والشبح المرئي من بعيد ومحسوس الطفل في مبدأ الولادة أي بعد مرتبة العقل البهولاني؛ إذ الولد لا يدرك في تلك المرتبة غير ذاته وصفاته أمور جزئية يصدق عليها تعريف الكلي، وتفصيله أنَّ الصورة الخيالية الحاصلة من البيضة المعينة مع قطع النظر عن الشخص الحسي يصلح للاشتراف بين كل واحد من البيضات المتشابهة الغير المتميزة عن الحس وكذا الشبح المرئي من بعيد فإنه يصلح للانطباق على زيد وعمرو وبكر وغيرهم وأما في الصورة الثالثة فلما قيل: إنَّ الحس المشترك في الطفل لنقصانه لا يقدر علىأخذ الصورة من المادة بخصوصها فالضرورة يكون الصورة الحاصلة في خياله منطبقة على كثيرين. (المرضاعة حاشية المرقة/ ٥١، شرح المرقة/ ٦٤، باختصار)

(٣) حاصله أنَّ هذه الصور إما أن تكون الوحدة مأخوذة فيها كما هو الظاهر لأنها مأخوذة من مواد معينة فهي أمور جزئية بلا ريب لعدم صدقها على وجه الاجتماع وهو المعتبر في الكلي، وإما أن لا تكون الوحدة مأخوذة فيها فهي كليلة، فلا إيراد. (المرضاعة حاشية المرقة/ ٥١)

## فصل في النسبة بين الكليين: اعلم أنَّ النسبة بين الكليين تتصور على أنحاء

**أربعة<sup>(١)</sup>** لأنك إذا أخذت كلينين فإذاً أن يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر فهما

أي الحيوان الناطق.<sup>١٢</sup>

متساويان كالإنسان والناطق، لأنَّ كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان أو يصدق أحدهما

ملحق المعلومات.<sup>١٣</sup>

على كل ما يصدق عليه الآخر ولا يصدق الآخر على جميع أفراد أحدهما، فينهمما عموم

وخصوص مطلقاً كالحيوان والإنسان فيصدق الحيوان على كل ما يصدق عليه الإنسان

ولا يصدق الإنسان على كل ما يصدق عليه الحيوان بل على بعضه، أو لا يصدق شيء

منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر فهما متباثنان كالإنسان والفرس، أو يصدق بعض

كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فينهمما عموم وخصوص من وجه

كالبيض والحيوان ففي البط يصدق كل منهما وفي الفيل يصدق الحيوان فقط وفي الثلوج

والعاج يصدق الأبيض فقط، وهذه أربع نسب<sup>(٢)</sup> التساوي والتباين والعموم والخصوص

مطلقاً والعموم والخصوص من وجه، فاحفظ ذلك.

(١) وجه الحصر أنَّ الكليين إنما أن لا يصدق شيء منهما على فرد من أفراد الآخر فهما متباثنان أو يصدق كل منهما

على بعض الأفراد معاً فإذاً أن يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر فهما متساويان أو لا يكون الصدق الكلي من

الجانبين فإذاً أن يصدق أحدهما على جميع أفراد الآخر فينهمما عموم وخصوص مطلق، وما يصدق على جميع أفراد

الآخر أعم والأخر أخص، أو لا يصدق أحدهما على جميع أفراد الآخر بل يصدق كل منهما على بعض أفراد الآخر

فينهمما عموم وخصوص من وجه، الأمثلة مذكورة في المتن. (المرضاة حاشية المرقة/٥٢)

(٢) المراد حصر الكليين في النسب الأربع لا حصر النسب في الأربع حتى يكون كون التبائن الجزئي نسبة أخرى قادحة

في الحصر والحق أنَّ المقصود حصر النسب الممتنعة الاجتماع في الأربع لا حصر النسب مطلقاً ولا شك أنَّ التبائن

الجزئي يجتمع مع التبائن الكلي أو العموم من وجه بل لا يمكن بدون أحدهما. (شرح المرقة/٧٠)

**فصل:** وقد يقال للجزئي معنى آخر وهو ما كان أخص تحت الأعم فالإنسان على هذا التعريف جزئي لدخوله تحت الحيوان وكذا الحيوان لدخوله تحت الجسم النامي وكذا الجسم النامي لدخوله تحت الجسم المطلق وكذا الجسم المطلق لدخوله تحت الجوهر والسبة بين الجزئي الحقيقي وبين هذا الجزئي المسمى بالجزئي الإضافي عموم وخصوص مطلقاً<sup>(١)</sup> لاجتماعهما في زيد مثلاً وصدق الإضافي بدون الحقيقي في الإنسان فإنه جزئي إضافي وليس بجزئي حقيقي لأنّ صدقه على كثيرين غير ممتنع.

**فصل:** الكليات خمس<sup>(٢)</sup> الأولى "الجنس"، وهو كلي مقول<sup>(٣)</sup> على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو<sup>(٤)</sup> كالحيوان فإنه مقول على الإنسان والفرس والغنم إذا سُئل عنها بـ"ما هي" ويقال: الإنسان والفرس ما هما فالجواب حيوان.

(١) هذا إذا لم يرد بدخوله تحت أعم دخوله تحت ذاتي، ولو أريد دخوله تحت ذاتي فيبهما عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى على المتأمل. (شرح المرقة/٢١) فعلى هذا التقدير مثال انفراد الجزئي الحقيقي الواجب جل مجده على مذهب الفلاسفة؛ لأنه ليس داخلاً تحت الكلي الذاتي لكونه بسيطاً. (المرضة حاشية المرقة/٥٣)

(٢) وجه الحصر أنَّ الكلي إما أن يكون عينحقيقة الأفراد أو جزءاً لها أو خارجاً عنها الأولى النوع والثانية إنْ كان تمام مشترك بين تلك الحقيقة و Maher أخرى فهو الجنس وإلاً فهو الفصل والثالث إما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة فهي الخاصة وإلاً فالعرض العام. (المرضة حاشية المرقة/٥٣)

(٣) الظاهر أنَّ ذكر لفظ الكلي في تعريفه إنما لكونه مقسماً له، وأما ذكر لفظ المقول فإنما هو ليتعلق به قوله: "على كثيرين"، فلا يرد أنَّ لفظ الكلي مستدركاً؛ لأنَّ المقول على كثيرين يعني قوله: "كلي" جنس شامل لجميع الكليات، وقوله: "على كثيرين" ليوصف بقوله: مختلفين بالحقائق، وقوله: مختلفين بالحقائق احتراز عن الباقي أعني الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس. (المرضة حاشية المرقة/٥٣، بحذف)

(٤) أعلم أنَّ المذكور في السؤال بـ"ما هو" إما أن يكون أمراً واحداً أو متعدداً فإنَّ كان المذكور الواحد جزئياً حقيقياً كان السؤال عن تمام ماهيته المختصة به فيحاب بالنوع كما إذا قلنا: زيد ما هو؟ فالجواب: إنسان، وإنْ كان نوعاً كان السؤال عن حقيقته التفصيلية فيحاب بالحد مثلاً إذا قلنا: الإنسان ما هو؟ فالجواب: حيوان ناطر، وإنْ كان

**فصل: الثاني "ال النوع" ، وهو كلي<sup>(١)</sup> مقول على كثرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو، وللنوع معنى آخر ويقال له: النوع الإضافي وهو ماهية<sup>(٢)</sup> يقال عليها<sup>(٣)</sup> وعلى غيرها: الجنس في جواب ما هو وبين النوع الحقيقي والنوع الإضافي عموماً وخصوصاً من وجه<sup>(٤)</sup>**

١٢. إذا افترضت برائحة نوع حسيّ.

١٢. إذا افترضت برائحة نوع إضافي.

**لتصادفهمَا على الإنسان وصدق الحقيقى بدون الإضافي في النقطة وصدق الإضافي بدون**  
**الحقيقى في الحيوان.**

المذكور في السؤال أموراً متعددة كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بينها فيجاب بالنوع إن كانت متفقة الحقيقة كما إذا قلنا: زيد وعمرو ما هما؟ فالجواب: إنسان، وبالجنس إن كانت مختلفة الحقيقة مثلاً إذا قلنا: الإنسان والفرس ما هما؟ فالجواب حيوان. (المرضاة حاشية المرقة/٥٤)

**(١) فلفظ الكلي على ما سبق في تعريف الجنس جنس النوع، قوله: "مقول على كثرين متفقين بالحقائق" فصل يخرج به الجنس والعرض العام لتصادفهمَا على كثرين مختلفين بالحقائق، قوله: "في جواب ما هو" أيضاً فصل يخرج به الفصل والخاصية؛ إذ لا يقعان في جواب ما هو بل الفصل يقع في جواب "أي شيء هو في ذاته" والخاصية في "أي شيء هو في عرضه" هذا هو النوع الحقيقى؛ لأنَّه تمام حقيقة أفراده أو لأنَّه المتبارد من اطلاق النوع في عرف المتفقين وبالتالي علامه الحقيقة. (المرضاة حاشية المرقة/٥٤)**

**(٢) الماهية تطلق على ثلاثة معان: الأول الأمر الحصول في الذهن، والثاني ما به الشيء هو هو، الثالث الكلي الواقع في جواب ما هو، وهو المراد هنا فيخرج الجزئي الحقيقى والصنف عن تعريف النوع الإضافي لخروجهما عن المقسم؛ إذ الأول ليس بكلي والثاني وإن كان كلياً لكنه لا يكون مقولاً في جواب ما هو. (المرضاة حاشية المرقة/٥٤)**

**(٣) أي قوله أولياً، فيخرج الصنف؛ لأنَّ الجنس يقال عليه قوله ثانياً بواسطة النوع. وأعلم "النوع" يتماز عما عده بالذاتي كإنسان فإنه ممتاز عن الفرس لكونه ناطقاً والناطق ذاتي له، و"الصنف" هو النوع المقيد بالقيد الكلي العرضي كالبغدادي فإنه إنسان له نسبة إلى البلد المقدس وهذه النسبة أمر كلي خارج عن حقيقته، و"الشخص" هو النوع المقيد بالقيد الجزئي العرضي كزير بالنسبة إلى إنسان. (المرضاة حاشية المرقة/٥٤)**

**(٤) هذا على رأى المؤخرين، أما القدماء فقد ذهبا إلى أنَّ بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، فالنقطة التي هي عبارة عن انتهاء الخط، وطريقه فهي عندهم من البساطات الخارجية لا البساطات الذهنية فيمكن اندرجها تحت الجنس، قال مولانا محمد أشرف الساليوي البريلوي في حاشية "شرح التهذيب" أقول: إنَّ النقطة ليس لها أحجزاء مقدارية ولا الهيولى والصورة ونفي الأجزاء الخارجية مستلزم لنفي الأجزاء الذهنية من الجنس والفصل؛ لأنَّ الهيولي والصورة متهددان مع الجنس والنصل بالذات ومتغيران بالاعتبار فالتمثيل بالنقطة حق. (المرضاة حاشية المرقة/٥٤)**

**فصل في ترتيب الأجناس<sup>(١)</sup>:** الجنس إما سافل وهو ما لا يكون تحته جنس ويكون فوقه جنس بل إنما يكون تحته النوع كالحيوان فإنّ تحته الإنسان وهو نوع وفوقه الجسم النامي وهو جنس فالحيوان جنس سافل وإما متوسط وهو ما يكون تحته جنس وفوقه أيضاً جنس كالجسم النامي فإن تحته الحيوان وفوقه الجسم المطلق<sup>(٢)</sup> وإما عال وهو ما لا يكون فوقه جنس ويسمى بجنس الأجناس أيضاً كالجوهر فإنه ليس فوقه جنس وتحته الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان.

**فصل: الأجناس العالية عشرة<sup>(٣)</sup>** وليس في العالم شيء<sup>(٤)</sup> خارج عن هذه الأجناس، ويقال لهذه الأجناس العالية: المقولات العشر أيضاً، إحداها الجوهر والباقي المقولات التسع للعرض، والجوهر هو الموجود لا في موضوع أي محل<sup>(٥)</sup> بل قائم بنفسه كالأجسام

(١) أعلم أنه اعتبر ترتيب الأجناس من السافل إلى العالي؛ لأنّ جنسية الكلي معتبرة بالنسبة إلى ما تحته بحسب العموم والعموم إنما يتزايد بحسب الصعود مثلاً الحيوان جنس لعمومه وشموله للإنسان والفرس والأسد وغيرها، وفوقه الجسم النامي وفيه عموم زائد لشموله النيات وهكذا الجسم المطلق والجوهر. (المرضة حاشية المرقة/٥٥)

(٢) في كون الجسم المطلق جنساً إشكال عويس؛ لأنّ الجسم عندهم مركب من الهيولي والصورة وهيولي العناصر مخالفة لهيولي الأفلاك كما تقرر عندهم فلا يكون الجسم عندهم حقيقة واحدة؛ لأنّ محالفة الذاتيات توجب اختلاف الذات، فتأمل.

(٣) لا يجب على المنطقى البحث عن المقولات العشر؛ لأنه من مباحث الحكم، نعم يحصل للمتعلم إحاطة تامة بالأمور ويقتدر على إبراد الأمثلة المحتاج إليها لإيضاح القواعد؛ ولذا التزم قديماء المنطقين ذكر أقسامها وأنواعها وخصوصها في أوائل كتب المنطق على سبيل الوضع والتسليم، والمصنف العالمة قدس سره تعدهم في ذلك، ثم أعلم أنّ حصر الأجناس العالية في العشرة ليس إلا بالاستقراء. (المرضة حاشية المرقة/٥٥، شرح المرقة/٧٦،٧٧)

(٤) أعلم أنّ الواجب تعالى وكذا صفاتاته ليس داخلاً تحت شيء من المقولات؛ لأنّها منحصرة في العالم والعالم اسم لما سوى الله تعالى وصفاته، فلا يقال في حقه: إنه جوهر. (المرضة حاشية المرقة/٥٥)

(٥) أعلم أنّ المحل على قسمين: ما يحتاج إلى الحال بنفس الذات كالهيولي فإنها محتاجة إلى الصورة القائمة بها، ويقال لهذا القسم: "مادة"، وما يستغني عن الحال كالجسم فإنه ليس محتاجاً بحسب ذاته إلى الأعراض القائمة به ويسمى هذا القسم "موضوعاً"، فقول المصنف: "أي محل" تفسير بالأعم. (المرضة حاشية المرقة/٥٦ بتغير)

والموّلات العرضية هي الكم<sup>(١)</sup> والكيف<sup>(٢)</sup> والإضافة<sup>(٣)</sup> والأين<sup>(٤)</sup> والملك<sup>(٥)</sup> وال فعل<sup>(٦)</sup>  
والانفعال<sup>(٧)</sup> والمتمى<sup>(٨)</sup> والوضع<sup>(٩)</sup>، ويجمعها هذا البيت الفارسي:

(١) إنما ذكر الكم عقّب الجوهر لكونه أعم وجوداً من الكيف وأصح وجوداً من المضاف، واعلم أنّ الكم هو العرض الذي يقبل القسمة والتجزئي لذاته سواء كانت تلك القسمة وهمية أو انفكاكية. (المرضة حاشية المرقة/٥٦)

(٢) قدمه على باقي المقوّلات؛ لأنّه أصح وجوداً من جميعها، وهو عرض لا يقتضي القسمة والتنبيه أي لا يكون معناه معقولاً بالقياس إلى الغير، وأقسامه أربعة: الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المخصصة بالكميات والكيفيات الاستعدادية، وهذا الحصر استقرائي. (شرح المرقة/٨٩)

(٣) وهي هيئة حاصلة للشيء بالنسبة إلى الغير وله بالنسبة إليه، كالأبوة والبنوة؛ فإنّها نسبة تعقل بالقياس إلى البنوة وهي أيضاً نسبة تعقل بالقياس إلى الأبوة وهذا يسمى مضافاً حقيقياً والذات المعروضة لهذه الإضافة مضافاً مشهورياً، وقد يطلق المضاف المشهوري على المجموع المركب منها ومن معروضها، والتحقيق أنّ الإضافات الحقيقة ليست موجودة في الخارج بأنفسها بل إنما وجودها في الخارج بمعنى أنّ انتزاعها موجود فيه لكن الاتصال بعض الإضافات قد يكون في الخارج، فتأمل ولا تغفل. (المرضة حاشية المرقة/٥٦)

(٤) هي هيئة حاصلة للشيء بسبب حصوله في المكان، قال شمس العلماء: هي نسبة المتمكن إلى المكان أي كونه فيه، وهو على نحوين حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسعه فيه غيره (أي السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي) وغير حقيقي وهو ما لا يكون كذلك ككون زيد في الدار. (المرضة/٥٦)

(٥) يقال لهذه: المقوله الجدة أيضاً، وهي هيئة حاصلة للشيء بسبب ما يحيط به أو بعضه ويتناقل بانتقاله، وذلك المحيط إما طبعي كالإهاب للهرة أو عرضي كالبرقع والقميص والعمامه وغير ذلك. (المرضة حاشية المرقة/٥٦)

(٦) وهو هيئة حاصلة للشيء بسبب تأثيره في الغير يسيراً يسيراً، كالهيئة الحاصلة للنار بسبب تسخين الماء، قال شمس العلماء: هو إخراج شيء شيئاً من القوة إلى الفعل يسيراً يسيراً كالتبديد والتتسخين. (المرضة/٥٦، يتغير)

(٧) وهي هيئة حاصلة للشيء بسبب تأثيره من الغير مثل هيأة الماء عند التسخين عن النار تدريجياً، قال شمس العلماء: هو خروج الشيء من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج. (المرضة حاشية المرقة/٥٦، يتغير)

(٨) هي هيئة حاصلة للشيء بسبب حصوله في الزمان، قال شمس العلماء: هو نسبة الشيء إلى الزمان، وهو أيضاً كالأين ينقسم إلى حقيقي وغير حقيقي، أما الحقيقي فهو كون الشيء في الزمان الذي لا يفضل عليه كالصوم لل يوم وغير الحقيقي ما لا يكون كذلك كالدخول في الشهر والسنة والمتمى الحقيقي يجوز أن يشترك فيه كثيرون بخلاف الأين الحقيقي. (شرح المرقة/٩٢)

(٩) وهو هيئة حاصلة للشيء من جهة نسبتين نسبة بعض أجزاء الشيء إلى بعض ونسبة إلى خارج عنه، سواء كان ذلك

مَرْدَيْهُ دَرَازْ نِيكُو دِيدِمْ بِشَهْرِ اُمْروزْ كِيفْ ١٢. أَيْنْ ١٢. بَاخْوَاسْتَهُ نَسْتَهُ اَذْ خَوْيِشْ كَرْدْ فِيرْ وَزْ كِمْ ١٢. اَنْفَعَلْ ١٢. وَضْ ١٢. مَلْكْ ١٢.

## فصل في ترتيب الأنواع: اعلم أن الأنواع قد تترتب متازلة<sup>(١)</sup> فال النوع قد يكون

تحته نوع ولا يكون فوقه نوع فهو النوع العالي وقد يكون تحته نوع وفوقه نوع وهو كالجسم المطلق؛ إذ تحته الجسم الثامني وهو نوع ليس فوقه نوع

النوع المتوسط وقد لا يكون تحته نوع ويكون فوقه نوع فهو النوع السافل<sup>(٢)</sup> ويقال له: كالإنسان لأنّه فوقه الحيوان وغيره،

نوع الأنواع أيضاً.

من الكليات الخمس. ١٢.

**فصل:** الثالث "الفصل" وهو كلي مقول على شيء في جواب أي شيء<sup>(٣)</sup> هو في ذاته

كما إذا سئل الإنسان بأي شيء هو في ذاته فيجاب بأنه ناطق وهو قسمان قريب وبعيد،

الخارج حاوياً أو محاوياً أو لم يكن شيئاً منهما، أما نسبة الأجزاء بعضها إلى بعض فمثل حالة القيام والقعود أما النسبة إلى الخارج الحاوي فتحو حالة المكين بالنسبة إلى المكان وبالنسبة إلى الخارج المحاوي فكهيأة المكان بالنسبة إلى المكين وبالنسبة إلى الخارج الغير الحاوي وغير المحاوي فمثل حالة القيام والقعود بالنسبة إلى زيد. (المراضة ٥٧)

(١) أشار بلفظ قد إلى أن الترتيب ليس ضرورياً لجواز كونها مفردة (كالعقل على تقدير جعله نوعاً وكون الجوهر جنساً له)

ولذا لم يجعلها من المراتب، ومن جعلها منها نظر إلى الترتيب وجوداً وعدماً. (شرح المراضة ٢٩) إنما رتب الأنواع متازلة لأن النوع ينبيء عن الخصوص وكلما كان النوع أسفل كان الخصوص فيه أزيد بخلاف الأجناس فإنها تشعر عن العموم وكلما كان الجنس أعلى كان العموم فيه زائداً، فلذا ربت متتصاعدة. (المراضة حاشية المراضة ٥٧)

(٢) ولا بد أن يكون حقيقياً وإضافياً أيضاً، أما الأول فلأنه لا نوع تحته وأما الثاني فلا اندراجه تحت الجنس، وبهذين

الاعتبارين يقال له: نوع الأنواع، والمراد أن أحد الأمرين غير كاف في كونه نوع الأنواع لأنّ مجموع الأمرين كاف، ولا يلزم أن يكون النوع المفرد المندرج تحت جنس نوع الأنواع بل لا بد أن يكون ذلك الجنس نوعاً

مندرج تحت جنس آخر، وبهذا ظهر أن مفهوم نوع الأنواع مستلزم للنسبة إلى ما فوقه ولذلك يجب تركيه من الجنس والفصل فما لا يندرج تحت جنس كالوحدة والنقطة نوع حقيقي وليس بنوع الأنواع. (شرح المراضة ٩٣)

(٣) اعلم أن "أي شيء" في اللغة يكون لطلب المميز مطلقاً سواء كان ذلك المميز ذاتياً أو عرضياً لازماً أو مفارقًا صالحًا

لوقوعه في جواب ما هو أم لا لكنه مخصوص لطلب المميز الذي لا يقع في جواب ما هو عند المنطقين، فإذا قلنا:

أي شيء هو في ذاته فالمطلوب المميز الذاتي الذي لا يقع في جواب ما هو وهو الفصل، وإذا قلنا: أي شيء هو في

فالقريب هو المميز عن المشاركات في الجنس القريب والبعيد هو المميز عن المشاركات

فإنه يميز الإنسان عن الفرس والبقر وغيرها من مشاركات الحيوانية.

١٢٠

في الجنس البعيد<sup>(١)</sup> ، فالأول كالناطق للإنسان والثاني كالحساس له وللفصل<sup>(٢)</sup> نسبة إلى

فإنه يميز الإنسان عن مشاركات الجسم النامي وهو ما يدخل في حقيقة الشيء، ويكون جزءاً لها.

١٢١

النوع فيسمى مقوماً؛ لدخوله في قوام النوع وحقيقةه، ونسبة إلى الجنس فيسمى مقسماً

عطف تفسيري ١٢

لأنه يقسم الجنس ويحصل قسماً له كالناطق فهو مقوم للإنسان لأنّ الإنسان هو الحيوان

الناطق ومقسم للحيوان؛ لأنّ بالناطق حصل للحيوان قسمان، أحدهما: "الحيوان الناطق"

والآخر: "الحيوان الغير الناطق".

أي الطول والعرض والعمق.

**فصل:** كل مقوم لل العالي مقوم للسفافل<sup>(٣)</sup> كالقابل للأبعاد فإنه مقوم للجسم وهو مقوم

للجسم النامي والحيوان والإنسان وكالنامي فإنه كما أنه مقوم للجسم النامي مقوم

عرضه فالمحصود المميز العرضي وهو الخاصة، وإذا عرفت هذا فقوله: كلي جنس يشمل الكليات الخمس والحد،

وقوله: مقول على الشيء في جواب أي شيء هو فصل يخرج به الحد والنوع والجنس؛ لوقعها في جواب ما هو،

والعرض العام لعدم وقوعه في جواب أصله، إلاّ من حيث إنه خاصة إضافية لا من حيث إنه عرض عام، وقوله: في

ذاته فصل ثان يخرج به الخاصة؛ لوقعها في جواب أي شيء هو في عرضه. (المرضة حاشية المرقة/٥٨)

(١) هذا الكلام يدل دلالة صريحة على أنّ ما لا جنس له لا فصل له، وإنّ لكان قسم آخر وهو الذي يميز عن المشاركات

في الوجود دون الجنس مع أنه حصر الفصل في القسمين والظاهر منه الحصر العقلي كذلك قبل. (شرح المرقة/٩٣)

(٢) تقسيم آخر للفصل باعتبار النسبة فهو مقوم لنوع ومقسم للجنس، إن قلت: إن التقسيم ضم أمور مختلفة إلى أمر

واحد لتحصيل أمور متعددة فكيف يصير الفصل مقسماً إذ لا يحصل بعد ضمه بالجنس أمور متعددة بل أمر واحد؟

قلنا: أشار المصنف العلامة إلى جوابه بقوله: لأنّ بالناطق حصل قسمان... إلخ، وحاصله أنّ إذا ضمتنا الفصل وجوداً

وعدما يحصل قسمان لا محالة، مثلاً نضم الناطق وعدمه بالحيوان فيحصل له قسمان الحيوان الناطق والحيوان الغير

الناطق، قال شمس العلماء: فيه مسامحة؛ لأنّ الفصل إذا اقترب بالجنس ميّزه وحصله نوعاً فلو كان الناطق مقسماً

للحيوان إلى قسمين ومحصلاؤه فيهما لكان هو حاصلاً فيهما ضرورة أنّ المقسم يقوم ما قسم إليه. (المرضة/٥٨)

(٣) موجبة كلية، ودليله أنّ مقوم العالي جزء لل العالي والعلمي جزء للسفافل وجزء الجزء جزء كالقابل للأبعاد الثلاثة فإنه جزء

للحجسم والجسم جزء للإنسان فيكون القابل للأبعاد الثلاثة جزءاً للإنسان، ثم اعلم أنّ قابل الأبعاد فصل مقوم للجسم

للحيوان ومقوم للإنسان أيضاً كالحساس والمحرك بالإرادة فإنهما كما أنهما مقومان

للحيوان كذلك مقومان للإنسان وليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالٰ<sup>(١)</sup> فإن الناطق

بل هو مقسم له ١٢.

مقوم للإنسان وليس مقوماً للحيوان.

**فصل:** كل فصل مقسم للسافل مقسم للعالٰ فالناطق كما يقسم الحيوان إلى الناطق

وغير الناطق كذلك يقسم الجسم المطلق إليهما وليس كل مقسم للعالٰ مقسماً

للسافل<sup>(٢)</sup> فإن الحساس مثلاً يقسم الجسم النامي إلى الجسم النامي الحساس وإلى

بل هو مقسم له ١٢. الجسم النامي الغير حساس وليس يقسم الحيوان إليهما فإن كل حيوان حساس ولا

يوجد حيوان غير حساس.

**فصل:** الكلي الرابع "الخاصة"<sup>(٣)</sup> وهو كلي خارج عن حقيقة الأفراد محمول على أفراد

واقعة تحت حقيقة واحدة فقط كالضاحك للإنسان والكاتب له.

المطلق، والنامي للجسم النامي، والحساس والمحرك بالإرادة للحيوان، والناطق للإنسان، فاحفظه فإنه ينفعك.

(١) فإن السافل ليس فيه أمر زائد إلا الفصوص المقومة فلو فرضت مشتركة اتحد العالٰ والسافل ماهية لكن بعض مقوم

السافل مقوم للعالٰ وهو ما كان مقوماً للعالٰ بعينه. (شرح المرقة/٩٤) يعني أن هذه القضية سالبة جزئية لأنَّ ليس

كل سور السالبة الجزئية فيكون معناه بعض مقوم السافل (أي الفصل القريب له) ليس مقوماً للعالٰ. (المرضة/٥٩)

(٢) سالبة جزئية يعني بعض مقوم العالٰ لا يكون مقسماً للسافل كالقابل للأبعاد الثلاثة مقسم للجوهر ومقوم للإنسان

وغيره، نعم بعض مقوم العالٰ يكون مقسماً للسافل وهو مقوم السافل بعينه مثل الناطق فإنه مقوم للجوهر ومع

ذلك مقوم للحيوان أيضاً. (المرضة حاشية المرقة/٥٩)

(٣) أعلم أنَّ الخاصة إنْ عمت جميع الأفراد التي تختص بحقيقةتها تسمى شاملة كالضاحك بالقوة للإنسان، والكاتب

بالقوة له (إنَّ كل واحد منها ثابت لكل فرد من أفراد الإنسان)، وإن لم تعم جميع الأفراد تسمى غير شاملة كالضاحك

بالغ فعل للإنسان، والكاتب بالفعل له (الثبوت كل واحد منها لبعض أفراده)، ثم أعلم أنَّ الخاصة حقيقة هو ما يختص

باليشيء ولا يوجد في غيره أصلاً مثل "خاتم النبيين" فإنه مختص بالشيء صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يوجد في غيره،

إضافية وهو ما يختص بالشيء بالقياس إلى بعض ما يغايه؛ فالماشي خاصة للإنسان بالقياس إلى الشجر. (المرضة/٦٠)

عن حقيقة الأفراد ١٢٠

**فصل:** الخامس من الكليات "العرض العام"، وهو الكلي الخارج المقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كالماشي محمول على أفراد الإنسان والفرس.

**فائدة:** وإذا قد علمت مما ذكرنا أنَّ الكليات خمس، الأول: الجنس، والثاني: النوع، والثالث: الفصل، والرابع: الخاصة، والخامس: العرض العام، فاعلم أنَّ الثلاثة الأول يقال لها: الذاتيات<sup>(١)</sup>، ويقال للآخرين: العرضيات، وقد يختص اسم الذاتي بالجنس والفصل فقط ولا يطلق على النوع بهذا الإطلاق لفظ الذاتي.

خاصية كانت أو عرضاً عاماً ١٢

**فصل:** العرضي أعني الخاصة والعرض العام ينقسم إلى لازم ومتفرق فاللازم ما يمتنع أي الانقسام إلى متساوين ١٢٠ انفكاكه عن الشيء إما بالنظر إلى الماهية<sup>(٢)</sup> كالزوجية للأربعة والفردية للثلاثة فإن انفكاك الزوجية عن الأربعة والفردية عن الثلاثة مستحيل وإما بالنظر إلى الوجود كالسود للجشبي

(١) الذاتي يطلق على معنيين الأول ما لا يكون خارجاً عن حقيقة الأفراد، وبهذا المعنى يقال لكل من الجنس والتوع والفصل ذاتيات؛ لأنَّ شيئاً منها ليس خارجاً عن حقيقة الأفراد وإنْ كان النوع عن حقيقتها والجنس والفصل جزءاً لها، والثاني ما يكون داخلاً في حقيقة الأفراد، ولا شك في كون الجنس والفصل ذاتياً بهذا المعنى لدخولهما في حقيقة الأفراد بخلاف النوع فإنه عن حقيقتها والعرضي يطلق على ما يكون خارجاً عنها، إنْ قلت: إنَّ معنى الذاتي ما يكون منسوباً إلى الذات فكيف يصح تسمية النوع ذاتياً؛ لأنه عن الذات والماهية ونسبة الشيء إلى نفسه غير معقول؟ قلنا: قال شمس العلماء: إنَّ الذاتي بحسب قانون اللغة وإنْ كان مشتملاً على النسبة لكن بحسب اصطلاح المتنطق غير مشتمل عليها بل معناه ما ليس بعرضي. (المرضة حاشية المرقة/٦٠)

(٢) يعني العرض اللازم على قسمين لازم الماهية وهو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء بالنظر إلى الماهية مع قطع النظر عن الوجود الخارجي أو الذهني كالزوجية فإنها لا يمكن انفكاكها عن أربعة أشياء سواء كانت الأربعة في الخارج أو الذهن، ولازم الوجود وهو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء بالنسبة إلى الوجود الخارجي أو الذهني كالسود فإنه لازم للوجود الخارجي للجشبي وليس لازماً ل Maheriyah؛ فإنَّ Maheriyah الإنسان ولو كان لازماً ل Maheriyah لزم أن يكون كل إنسان أسود. (المرضة حاشية المرقة/٦١)

فإن انفكاك السواد عن وجود الجبشي مستحيل لا عن ماهيته؛ لأنَّ ماهيته الإنسان، وظاهر أنَّ السواد ليس بلازم للإنسان، والعرض المفارق ما لم يمتنع انفكاكه عن الملزوم كالكتابة بالفعل للإنسان والمتشي بالفعل له.

يقال له: اللازم بين بالمعنى الأخص. ١٢٠.

**فصل: العرض اللازم** <sup>(١)</sup> قسمان، الأول: ما يلزم تصوره من تصور الملزوم كالبصر للعمي، والثاني: ما يلزم من تصور الملزوم واللازم الجزم باللزوم كالزوجية للأربعة، فإنَّ من تصور الأربعة وتصور مفهوم الزوجية يجزم بدهاً أنَّ الأربعة زوج ومنقسمة بمتتساوين.

**فصل: العرض المفارق** –أعني ما يمكن انفكاكه عن المعروض– أياً <sup>(٢)</sup> قسمان: أحدهما: ما يدوم عروضه للملزوم كالحركة للفلك، والثاني: ما يزول عنه إما بسرعة، كحرمة الخجل وصفرة الوجه، أو ببطء، كالشيب والشباب .

**فصل في التعريفات:** معرف الشيء <sup>(٣)</sup> ما يحمل عليه لافادة تصوره، وهو على أربعة أقسام: الحد التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص، فالتعريف إن كان

(١) العرض اللازم على قسمين بين وغير بين وبين غير وبين هو الذي يحتاج إلى دليل برهاني كالحالات للعالم؛ لأنه يحتاج إلى دليل برهاني وهو قوله: لأنَّ متغير وكل متغير حادث، والبين وهو الذي لا يحتاج إلى دليل برهاني سواء توقف على حدس أو تجربة أو نحو ذلك أو لا، وهو على قسمين بين بالمعنى الأخص وهو الذي يلزم تصور اللازم من تصور الملزوم كالبصر للعمي فإنَّ معناه عدم البصر عمما من شأنه البصر ولا يمكن تصور العمى بدون تصور البصر، وبين بالمعنى الأعم وهو الذي يلزم من تصور اللازم والملزوم والسبة بينهما الجزم باللزوم كالزوجية للأربعة؛ فإنَّ من تصور الأربعة أي مجموع أربع وحدات وتصور الزوجية أي كون العدد منقسمًا بمتتساوين وتصور النسبة بينهما حصل له الجزم باللزوم بينهما. (المرضة حاشية المرقة/٦١، بحذف)

(٢) وقد يمثل بالعشق (المحاري) والأمراض المزمنة، وهذا أولى من المذكور في المتن؛ لأنَّ الشيب إنما يزول بزوال محله فلا يصدق عليه أنه بطئ الزوال؛ إذ الظاهر منه أن يزول العرض مع بقاء المحل. (شرح المرقة/٩٨) اللهم إلا أن يقال: المراد بالشيب الغير الطبيعي فإنه يزول بالأدوية. (المرضة حاشية المرقة/٦٢)

(٣) أعلم أنَّ المعرف لا بد أن يكون أعرف وأجلـى من المعرف لكنه كاشفاً له فلا يصح بالمساوي معرفة وجهـلة ولا

بالجنس القريب والفصل القريب يسمى حداً تاماً<sup>(١)</sup> كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، وإن كان بالجنس البعيد والفصل القريب أو به وحده يسمى حداً ناقصاً، وإن كان بالجنس القريب والخاصة يسمى رسمًا تاماً<sup>(٢)</sup>، وإن كان بالجنس البعيد والخاصة أو أما كونه حداً فلذلك مانعاً عن أما كونه رسمًا فلذلك تعريفاً بالآخر وأما كونه ناقصاً فلتقتصر بعض أجزاء الرسم عنه وهو الجنس القريب.<sup>١٢</sup> بالخاصة وحدها<sup>(٣)</sup> يسمى رسمًا ناقصاً، مثل الحد الناقص: تعريف الإنسان بالجسم الناطق أو بالناطق فقط، ومثال الرسم التام: تعريف الإنسان بالحيوان الصاحك، ومثال الرسم الناقص: تعريفه بالجسم الصاحك أو بالصاحك وحده، ولا دخل في التعريفات للعرض العام؛ لأنه لا يفيد التمييز.

بالأختى، ومن هنها ظهر عدم جواز تعريف المضایيف بالمضایيف، وكذا الحال في المتضادين كقولهم: السود ما يضاد البياض، وعدم جواز تعريف الشيء بنفسه كقولهم: الإنسان حيوان بشري، وبما لا يعرف إلا به كقولهم: في حد الشمس: كوكب يطلع نهاراً، وعدم استعمال الأسماء المحازية والمشتركة والغربية وهذا القدر متافق عليه، إنما الاختلاف في جواز التعريف بالأعم، فالقدماء جوزوه في مطلق التعريف؛ لأن الغرض من التعريف الامتياز بوجه ما فيجوز بالمساوي والأعم والأخص، والمتاخرون قالوا: يجب أن يكون بالمساوي في الصدق فيجب الاطراد (المنع) والانعکاس (الجمع) فلا يجوز بالأعم (لكونه غير مانع) والأخص (لكونه غير جامع). (شرح المرقة/٩٨)

<sup>(١)</sup> أما كونه حداً فلأنّ الحد في اللغة المنع وهو لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الأغيار فيه وأما كونه تاماً فلذلك جميع الذاتيات فيه. (المرضة حاشية المرقة/٦٢)

<sup>(٢)</sup> أما كونه رسم فلأنّ رسم الدار أثراً، وهذا التعريف لما كان بالخارج اللازم الذي هو أثر من آثار الشيء كان تعريفاً بالآخر فكان رسم، وأما أنه تم فلم يشأبهه بالحد التام حيث إنه وضع فيه أمر عام (الجنس القريب كما هو في الحد التام) وقيد بالخاص (يعني بالخاصة هنا وبالفصل في الحد التام). (المرضة حاشية المرقة/٦٢)

<sup>(٣)</sup> وقد يكون الرسم الناقص مشتملاً على الأعراض العامة التي يكون مجموعها مختصاً بحقيقة واحدة، كقولنا: الطائر الولود في تعريف الخفافش؛ فإنّ الطائر والولود من عوارضه العامة لكن مجموعهما مختص به؛ إذ لم يوجد طائر يلد، وكقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماش على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة مستقيم القامة. (المرضة/٦٣)

## فصل: التعريف قد يكون حقيقيا<sup>(١)</sup> كما ذكرنا وقد يكون لفظيا<sup>(٢)</sup> وهو ما يقصد به

المقصود توضيح المعنى الموضوع له بالفظ أعم.

تفسير مدلول اللفظ كقولهم سعادنة نبت والغضنفر الأسد وهما قد تم بحث التصورات  
توضيح معناه الموضوع له بالفظ مرادف.<sup>(٢)</sup>

أعني القول الشارح.

## الباب الثاني في الحجة وما ي يتعلق بها

راجع إلى قصيدة، وتدكيره

### فصل في القضايا: القضية<sup>(٣)</sup> قول يحمل الصدق والكذب<sup>(٤)</sup>، وقيل: هو قول يقال

لائقله: إنه صادق فيه أو كاذب، وهي قسمان: حملية وشرطية، أما الحملية فهو ما حكم

أي المحمول.<sup>(٥)</sup>

فيها بثبوت شيءٍ أو نفيه عنه كقولك زيد قائم وزيد ليس بقائم، وأما الشرطية فما  
أي للموضوع.<sup>(٦)</sup>

لا يكون فيه ذلك الحكم، وقيل: الشرطية ما ينحل إلى قضيتيين<sup>(٧)</sup> كقولنا: إن كانت

أي ثبت شيءٍ أو نفيه عنه.<sup>(٨)</sup>

(١) وهو ما يكون المقصود فيه تحصيل الصور الغير الحاصلة كالحيوان الناطق، ثم إن كان وجود تلك الصور في الخارج

فالتعريف بحسب الحقيقة، هذا في الأمور الخارجية، وإن لم يكن وجودها في الخارج معلوماً سواء كان موجوداً أو

معدوماً كتعريف العنقاء بأنه طائر مخصوص انعدم بداعه نبي ذلك الزمان فالتعريف بحسب الاسم هنا في الموجودات

الاعتبارية والمفاهيم الاصطلاحية. (المرضة حاشية المرقة/٦٣)

(٢) التعريف اللغطي ما يعين به معنى اللفظ من المعاني المخزونة ولا يكون فيه تحصيل صورة مجهولة من الصورة المعلومة

بل المقصود منه الالتفات الثاني إلى الصورة الحاصلة في الذهن. (المرضة حاشية المرقة/٦٣)

(٣) اعلم أنَّ القضية تطلق بالحقيقة والمحاجز على المعقولة والمليفوظة؛ لأنَّ المعتبر هي المعقولة وإنما اعتبرت المليفوظة

لدلائلها على المعقولة فتسمية المليفوظة بالقضية تسمية الدال باسم المدلول والقول يطلق على المليفوظ والمعقول

فال مليفوظ حنس للقضية المليفوظة والمعقول للقضية المعقولة. (شرح المرقة/١٠٢)

(٤) الصدق والكذب قد يوصف بما هي القضية فمعناه المطابقة للواقع وعدم المطابقة للواقع، وعليه بناء قولهم في تعريف

القضية: قول يحمل الصدق والكذب، وقد يوصف بما هي القائل فمعناهما مطابقة الإيجاز للواقع وعدم مطابقته للواقع

وعليه بناء قولهم: قول يقال لائقله إنه صادق فيه أو كاذب. (المرضة حاشية المرقة/٦٣)

(٥) الشرطية قضية تنحل إلى قضيتيين كل منهما قضية بالقوة يعني إذا حذفنا أدوات الاتصال والانفصال وهي "إن" و"فأ"

و"إما" و"أو" يبقى مكان بحيث لو اعتبر فيما الحكم يصير كل منهما قضية. (المرضة حاشية المرقة/٦٣)

الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود فإذا حذف الأدوات بقي الشمس طالعة والنهار موجود، والحملية<sup>(١)</sup> ما لا ينحل إلى قضيتين بل ينحل إما إلى مفردان كقولك زيد هو قائم فإذا حذفت الرابطة أعني هو بقى زيد وقائم وهما مفردان وإما إلى مفرد وقضية كما في قولك زيد أبوه قائم فإذا حلته بقى زيد وهو مفرد وأبوه قائم وهو قضية.

**فصل:** الحملية ضربان، موجة وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء، وسالة وهي التي حكم فيها بنفي شيء عن شيء نحو الإنسان حيوان والإنسان ليس بفرس.

**فصل:** الحملية تلتئم من أجزاء ثلاثة، أحدها: المحكوم عليه ويسمى موضوعاً، والثاني: المحكوم به ويسمى محمولاً، والثالث: الدال على الرابط ويسمى رابطة، ففي قولك: زيد هو قائم، "زيد" محكوم عليه وموضوع و"قائم" محكوم به ومحمول ولفظة "هو"<sup>(٢)</sup> نسبة ورابطة، وقد تمحض الرابطة في اللفظ دون المراد فيقال: زيد قائم.

(١) قال السيد المحقق قدس سره: إن القضية إن لم يوجد في شيء من طرفيها نسبة فهي حملية كقولك: "الإنسان حيوان"، وإن وجدت فإن كانت مما لا تصح أن تكون تامة بأن تكون نسبة تقيدية فهي أيضاً حملية كقولنا: "الحيوان الناطق جسم ضاحك"، وإن كانت مما تصح أن تكون تامة فإما أن توجد في أحد طرفيها فيكون القضية أيضاً حملية كقولك: "زيد أبوه قائم"، وإما أن توجد فيهما معاً فإما أن تكون ملحوظة اجمالاً فتكون أيضاً حملية كقولك: "زيد قائم" ينافيه "زيد ليس بقائم" وإنما أن تكون ملحوظة تفصيلاً ف تكون القضية شرطية كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"، فظاهر أن أطراف الحملية إما مفردة بالفعل أو بالقوة فإن المشتمل على النسبة التقيدية مطلقاً وهذا المشتمل على النسبة الجزئية إذا كانت ملحوظة اجمالاً مما يمكن أن يوضع مفرداً؛ لأن دلالته إجمالية وأن أطراف الشرطية لا يمكن أن يوضع المفردات في مواضعها؛ إذ لا يمكن أن يستفاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والسبة على التفصيل. (شرح المرقة/١٠٥)

(٢) فيه دفع لما قبل: إن الرابطة في لغة العرب هي العلامات الإعرابية؛ إذ المفردات إذا ذكرت ساكتة الأواخر لم تدل

لتقدمه على الجزء الثاني رتبة ٢٠.

**فصل:** للشرطية أيضاً أجزاء ويسمى الجزء الأول منها مقدماً، والجزء الثاني منها تاليًا، وفي قوله: "إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً"، قوله: "إن كانت الشمس طالعة" مقدم، وقوله: "كان النهار موجوداً" تالي، والرابطة هي الحكم بينهما<sup>(١)</sup>.

**فصل:** وقد تقسم القضية<sup>(٢)</sup> باعتبار الموضوع، فال موضوع إن كان جزئياً<sup>(٣)</sup> وشخصاً معيناً سميت القضية شخصية ومخصوصة كقولك: "زيد قائم" وإن لم يكن جزئياً بل كان كلياً

على الإسناد فإن ذكرت مع إعرابها أفادت ذلك فيكون الإعراب دالاً على الرابطة وإنَّ الهيئة التركيبية موضوعة للربط بالوضع النوعي المعترض في المشتقات والمركبات، وجه الدفع أنَّ العلامات الإعرافية ليست باللفاظ حتى تكون رابطة بل دالة على الفاعلية والمفعولية وغيرهما، وإنما يفهم معنى الرابطة عند حذف الرابطة من تلك العلامات بطريق الالتزام؛ لأنَّ تلك العلامات تدل على المعاني المعتبرة التي لا تكون بدون الرابطة، وكذا الهيئة التركيبية ليست من قبيل اللفاظ كما لا يخفى. اعلم أنه قال العالمة التفتازاني: إنَّ المنطقين لما لم يجدوا في كلام العرب لفظاً دالاً على الربط الغير الرماني نحو "است" في الفارسية و"إستَن" في اليونانية استعاروا لهذا المعنى لفظة "هو" فهو في الأصل (أي اللغة) موضوع لمعنى اسمى كسائر الضمائر ثم نقل عنه إلى معنى غير مستقل بالمفهومية على سبيل الاستعارة. (شرح/١١٢)

(١) هذا بناء على مذهب أهل المتنطق فإنهم ذهبوا إلى أنَّ الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي وأما أهل العربية فذهبوا إلى أنَّ الحكم في الجزء والشرط قيد للمسند في الجزء بمنزلة الحال أو الظرف، والتحقيق ما أفاد بعض الأكابر قدس سره أئمَّا نعلم بالضرورة أنَّ اللزوم بين الأشياء متتحقق في نفس الأمر فإذا أريد الحكاية عن هذا اللزوم يعقد نسبة بين تحقق الملزم واللازم ويحكي بها عن اللزوم وهذه النسبة مخالفة للنسبة الحتمية وكذا المحكى عنهما فهما متناقضان وإنكاره مكابرة محضة فإنَّ الحق ما ذهب إليه المنطقيون، وأنَّ ما ذهب إليه أهل العربية إن لم يكن له تاویل فمردود. (شرح المرقة/١١٤)

(٢) أي الحتمية فإنَّ هذه الأقسام بأسرها إنما تجري فيها، أما الشرطية فتجري فيها هذه الأقسام سوى الطبيعة بأن يقال: الحكم في الشرطية إنَّ كان على تقدير معين شخصي فشخصية وإنَّ فإنَّ بینت كمية تقديرها كلاماً أو بعضاً فمحضورة وإلاً فمهملة. (المراضة حاشية المرقة/٦)

(٣) لم يقل: "علمًا" ليشمل "هذا عالم" و"أنا عالم" وأمثالهما؛ وأنَّ العلم لا يكون إلا لفظاً ظاهراً فلو قال: "علمًا" يفهم حصر القضية الشخصية في الملفوظة. (شرح المرقة/١١٦)

فهو على أنواع؛ لأنها إن كان الحكم فيها على نفس الحقيقة<sup>(١)</sup> تسمى القضية طبيعية نحو الإنسان نوع والحيوان جنس وإن كان على أفرادها<sup>(٢)</sup> فلا يخلو إما أن يكون كمية الأفراد فيها مبيناً أو لم يكن، فإن بين كمية الأفراد تسمى القضية محصورة كقولك: كل إنسان لحصر أفراد المحكوم عليها كلاً أو بعضاً، حيوان وبعض الحيوان إنسان وإن لم يبين تسمى القضية مهملة نحو الإنسان في خسر<sup>(٣)</sup>.

### فصل: المحصورات أربع<sup>(٤)</sup>، إحداها: الموجة الكلية كقولك كل إنسان حيوان،

والثانية: الموجة الجزئية نحو بعض الحيوان أسود، والثالثة: السالبة الكلية نحو لا شيء من الزنجي بأبيض، والرابعة: السالبة الجزئية نحو بعض الإنسان ليس بأسود.

### فصل: الذي يبين به كمية الأفراد من الكلية والبعضية يسمى سوراً، وهو مأخوذ من سور البلد، وسور الموجة الكلية "كل"<sup>(٥)</sup> و"لام الاستغراف"، وسور الموجة الجزئية

معنى نصيل شبر. ١٢.

(١) المراد من نفس الحقيقة أعم من أن يكون من حيث هي أو من حيث العموم فيدخل المهملة القدمائية في الطبيعة وهي ما حكم فيها على نفس ماهية الموضوع لا بشرط شيء. (شرح المرقة/١١٦)

(٢) هذا نص على أن الحكم في المحصورة على الأفراد بالذات وهو حق. (المرضة حاشية المرقة/٦٦)

(٣) مهملة المتأخرین إذا كانت الآلـف واللام للعهد الذهني التي تكون مدخلـها في حـكم التـكرة وإن كانت للاستغراف فـكلـية وإن كانت للجـنس ويـكون عـلى المـاهـيـة بـشـرـط لـا شـيـء فـمـهـمـلـة قـدـمـائـيـة. (المرضة حاشية المرقة/٦٦)

(٤) لأن الحكم فيها إما بالإيجاب أو بالسلب وعلى التقديرـين إما على كل الأفراد أو على بعضـها فإنـ حـكم بالإيجاب على كل الأفراد فـمـوجـة كـلـية وإنـ حـكم بالإيجاب على بعضـها فـمـوجـة جـزـئـية وإنـ حـكم بالـسلـب على كلـها فـسـالـبـة كـلـية وإنـ حـكم بالـسلـب على بعضـها فـسـالـبـة جـزـئـية. (شرح المرقة/١١٨)

(٥) أعلم أن لفظ "الكل" يطلق على معانٍ أحدها: الكل الأفرادي وهو الذي يشمل كل فرد فـردـ كـقولـنا: "كل رـمان مـأـكـولـ" أي كل فـردـ منـ أـفـرادـ مـأـكـولـ، وـثـانـيـهاـ: الكلـ المـجمـوعـيـ وهوـ الذـيـ بـمعـنـىـ المـجمـوعـ لـشـمـولـ الأـجزـاءـ كـقولـنا: "كلـ الرـمانـ مـأـكـولـ" أيـ جـمـيعـ أـجزـائـهـ مـأـكـولـ، وـثـانـيـهاـ: بـعـنىـ الـكـلـيـ وهوـ مـخـفـفـ الـكـلـيـ كـقولـنا: كلـ إـنـسـانـ نـوـعـ أيـ إـنـسـانـ الـكـلـيـ نـوـعـ، وـالـمـرـادـ هـنـاـ مـعـنـاهـ الـأـوـلـ أيـ الـكـلـ الـأـفـرـادـيـ. (المرضة حاشية المرقة/٦٧)

"بعض" و"واحد" نحو بعض وواحد من الجسم جماد، وسور السالبة الكلية "لا شيء"

و"لا واحد" نحو لا شيء من الغراب بأيضاً ولا واحد من النار بارد، ووقوع النكرة

تحت الفي<sup>(١)</sup> نحو ما من ماء إلا وهو رطب، وسور السالبة الجزئية<sup>(٢)</sup> "ليس بعض"

كقولك: ليس بعض الحيوان بحمار، وبعض ليس" كما تقول" بعض الفواكه ليس بحلو،

اعلم أنَّ في كل لسان سوراً يخصها ففي الفارسية لفظ "هر"<sup>(٣)</sup> سور الموجة الكلية

كقول الشاعر: بيت

(١) لأنَّ نفي الفرد منهم لا يكون إلا بانتفاء جميع الأفراد، وهذا من قبيل التعميم بعد التخصيص. (شرح المرقة/١١٩)

(لأنَّ قوله: "لا شيء" و"لا واحد" قد وقع فيه النكرة تحت النفي أيضاً). (المراضة حاشية المرقة/٦٧)

(٢) اعلم أنهم قالوا: سور السالبة الجزئية "ليس كل" و"ليس بعض" وبعض ليس، والمصنف العالمة قنس سره ترك الأول؛

لأنه يدل على السلب الجزئي بالالتزام؛ إذ مفهومه الصريح رفع الإيجاب الكلي وهو يمكن برفع الإثبات عن كل

واحد وبرفع الإثبات عن البعض، فرفع الإثبات عن البعض متتحقق على كلا التقديرتين فهو دال عليه بالالتزام، وإنما

جعلوه سوراً للسلب الجزئي نظراً إلى أنَّ السلب الجزئي لازم منه قطعاً، وأما "ليس بعض" وبعض ليس" فهما يدلان

على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة، وعلى سلب الحكم عن كل واحد بالالتزام، ضرورة أنَّ رفع الإيجاب عن

البعض لا يتحقق بدون رفع إثبات كل واحد، هذا هو الفرق بين الأول والآخرين، وأما الفرق بين الآخرين فهو أنَّ

"ليس بعض" قد يذكر للسلب الكلي إذا جعل حرف السلب رافعاً للموجة الجزئية ولا يذكر للإيجاب أصلاً؛ لأنَّ

شأن حرف السلب رفع ما بعده فيمتعد الإيجاب وبعض ليس" لا يذكر للسلب الكلي لوضع البعض أولاً وحرف

السلب إذا توسيط يقتضي رفع ما يتأخر عنه عما يتقدمه وهو البعض فلا يكون إلا سلباً عنه، وقد يذكر للإيجاب إذا

جعل (السلب) جزءاً من مفهوم المحمول، كذلك في "شرح المطالع"، واعلم أنَّ سوراً قد يذكر في جانب المحمول

فيسمى القضية منحرفة؛ لأنَّ رافقها عن وضعها الطبيعي، فإنَّ من حق السور أن يورد على الموضوع؛ ليظهر كلية أفراده

وبعديتها بخلاف المحمول فإنه مفهوم الشيء فلا يقبل الكلية والجزئية. (شرح المرقة/١١٩، بالاختصار)

(٣) وكذلك لفظ "بهم" وللسالبة الكلية لفظ "بيچ" و"برخي بست" للإيجاب الجزئي و"برخي نیست" للسلب الجزئي

كذا في "شرح المطالع". (شرح المرقة/١٢٠).

هرآنکس که در بند حرص افتاد دهد خرمن زندگانی باد

**فصل:** قد جرت عادة الميزانيين أنهم يعبرون عن الموضوع بـ"ج" وعن المحمول بـ"ب" (١)، فمتي أرادوا التعبير عن الموجة الكلية يقولون: كل ج ب (٢)، ومقصودهم من ذلك الإيجاز ودفع توهם الانحصار (٣).

**فصل:** الحمل في اصطلاحهم اتحاد المتغيرين في المفهوم بحسب الوجود، في

الحيوان الناطق مع التشخيص المخصوص ١٢.

قولك: زيد كاتب وعمرو شاعر مفهوم زيد مغایر لمفهوم كاتب لكهما موجودان بوجود وهو ذات ثبت له وصف الكابة ١٢.

(١) قيل: إنما اختاروا هذين الحرفين؛ لأنَّ أول حروف الهجاء وهو "الألف" لكونه ساكنًا لا يتلفظ به فاختاروا "الباء" ولما كانت "الباء" و"الثاء" مشابهة للباء في الخط ترتكوهما وإنَّ لم يتميز الموضوع عن المحمول في الخط واختاروا "الجيم" لتميزه في الخط وعكسوا الترتيب؛ لئلا يتوهם أنَّ المراد بهما أنفسهما. ولاختيار "ج" للموضوع و"باء" للمحمول من بين الحروف وجه لطيف، وهو أنَّ في جانب الموضوع ثلاثة أشياء: ذات الموضوع والوصف العناني وعقد الوضع وهو صدق الوصف العناني على الذات، فناسب أن يعبروا عنه بـ"ج" الذي عدده ثلاثة وفي جانب المحمول شيئاً: الوصف وصدقه على الذات، فناسب أن يعبروا عنه بـ"ب" الذي عدده إثنان. (شرح /٦٨، المرضاة/٦٨)

(٢) قال الفاضل اللاهوري في حواشيه على "شرح الشمسية": الأشهر التلفظ بهما بسيطاً كما يقتضيه الكتابة وهو الحق؛ لأنَّ الاختصار حاصل به وأما التلفظ باسمهما أعني "الجيم" و"الباء" فهو تلفظ باسمين ثلاثة يشار كهما سائر الأسماء الثلاثية فإنه إذا تلفظ باسمهما يفهم منها الحرفن المخصوصان كما في قولنا: كل إنسان حيوان يفهم منه مدلول طرفيه فلا يكون التعبير دالاً على الشمول لجميع القضايا بخلاف ما إذا تلفظا بسيطين فإنه لا معنى لهما أصلاً فعلم أنه يعبر بهما عن الموضوع والمحمول، وهذا هو مرضي المصنف العلامقة قيس سره أيضًا حيث قال في "شرح ميزان المنطق": التلفظ بهما بسيطاً أرجح وعليه قراءة علماء عصرنا. (شرح المرقة/١٤٤) وقال رئيس المحققين مولانا محب الله البهاري: "الأشهر التلفظ بهما اسم مركتباً، وتفصيل المسألة بما لا مزيد عليه في شرح شمس العلماء مولانا عبد الحق الخير آبادي "للمرقة" و"شرح السلم" لمولانا حمد الله، و"حاشيته" لأستاذ المدققين مولانا أحمد حسن كانپوري قدس سرهم فلينظر ثم. (المرضاة حاشية المرقة/٦٨)

(٣) لما كان قولهما: "كل إنسان حيوان" كثير الواقع في تمثيل الموجة الكلية يمكن أن يتوهם منه أنَّ الموجة الكلية ليس إلاً هذا فلديع هذا التوهם جردوها عن الخصوصيات وقالوا: كل ج ب. (المرضاة حاشية المرقة/٦٨)

واحد وكذا مفهوم عمرو وشاعر متغائر وقد اتحدا في الوجود، ثم الحمل على قسمين:  
لأنه إن كان بواسطة "في" أو "ذو" أو "اللام" كما في قوله: زيد في الدار والمال لزيد  
وخلد ذو مال يسمى الحمل بالاشتقاق، وإن لم يكن كذلك بل يحمل شيء على شيء  
بلا بواسطة هذه الوسائل يقال له: الحمل بالمواطأة، نحو: عمرو طيب وبكر فصيح.

**فصل:** تقسيم آخر للحملية<sup>(١)</sup> موضوع الحملية إن كان موجوداً في الخارج وكان الحكم فيها باعتبار تحقق الموضوع وجوده في الخارج كانت القضية خارجية، نحو:  
فإن ثبوت الكتابة للإنسان إنما هو بحسب وجوده في الخارج ١٢.  
الإنسان كاتب وإن كان موجوداً في الذهن وكان الحكم باعتبار خصوص وجوده في  
فإن كلية الإنسان إنما يعرض له في الذهن ١٢.  
الذهن كانت ذهنية نحو الإنسان كلي وإن الحكم باعتبار تقرره في الواقع مع عزل  
النظر عن خصوصية ظرف الخارج أو الذهن سميت القضية حقيقة نحو الأربعة زوج  
والستة ضعف الثلاثة.

(١) هذا تقسيم للحملية باعتبار المحكى عنه، وتفضيله أن القضية الحملية على ثلاثة أقسام الأول الخارجية والثاني الذهنية والثالث الحقيقة؛ لأن الحكم في القضية الحملية الموجبة بشيئات المحمول للموضوع وفي الحملية السالبة بسلب المحمول عن الموضوع، فإن كان الحكم في الموجة بشيئات المحمول للموضوع بحسب الخارج وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب الخارج فالقضية خارجية كقولنا: "زيد كاتب وزيد ليس بكاتب" وإن كان الحكم في الموجة بشيئات المحمول للموضوع بحسب الذهن وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب الذهن وفي السالبة بسلب المحمول للموضوع بحسب نفس الأمر وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب مطلق نفس الأمر فالقضية حقيقة كقولنا: الأربعة زوج والأربعة ليس بفرد، وكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة على قسمين؛ لأنه إن كان الحكم باتحاد الموضوع والمحمول أو سلبه عنه بالفعل يسمى بيته، وإن كان الحكم باتحاد الموضوع والمحمول أو سلبه عنه على تقدير انتظام الوصف العنوانى على الذات على تقدير وجودها فالقضية غير بيته، فأقسام القضايا ستة الأولى: الخارجية البيانية والثانى: الخارجية الغير البيانية والثالث: الذهنية البيانية والرابع: الذهنية الغير البيانية والخامس: الحقيقة البيانية والسادس: الحقيقة الغير البيانية. (شرح المرقة ١٢٨)

## فصل: القضية الموجبة وكذا السالبة تنقسمان إلى معدولة وغير معدولة، فالمعدولة

ما يكون فيه حرف السلب جزءاً من الموضوع أو من المحمول أو كليهما، مثل الأول قولنا: اللاحي جماد، مثل الثاني: زيد لاعالم، مثل الثالث: اللاحي لاعالم، هذا في الإيجاب، وأما في السلب فمثل الأول: اللاحي ليس بعالم، ومثال الثاني: العالم ليس بلاحي ومثال الثالث: اللاحي ليس بلاجماد، وغير المعدولة بخلافها وتسمى غير المعدولة في الموجبة بالمحصلة<sup>(٢)</sup> وفي السالبة بالبسطة.

## فصل: وقد تذكر الجهة في القضية فتسمى موجهة ورباعية أيضاً<sup>(٣)</sup>، والوجهات خمسة عشر، ثمانية منها بسيطة<sup>(٤)</sup> وبسبعة منها مركبة، أما البساطة فإذاها: الضرورية المطلقة<sup>(٥)</sup>

(١) أعلم أنَّ حرف السلب موضوع لرفع النسبة الإيجابية فإذا جعل جزءاً من أحد الطرفين أو منهما عدل عن معناه الأصلي فسميت القضية التي جعل حرف السلب جزءاً منها معدولة تسمية الكل باسم الجزء، فإن جعل جزء الموضوع فالقضية معدولة الموضوع وإن جعل جزءاً من المحمول فمعدولة المحمول وإن جعل جزءاً من الطرفين فمعدولة الطرفين والأمثلة ظاهرة من المتن. (شرح المرقة ١٣٣)

(٢) أما تسمية الغير المعدولة في الموجبة بالمحصلة؛ فلتتحصيل طرفيها بسبب عدم وقوع حرف السلب جزءاً لشيء من طرفيها وأما تسمية السالبة الغير المعدولة بالبسطة فلعدم جزئية حرف السلب عن طرف منها كما في المعدولة. (شرح المرقة ١٣٦)

(٣) أعلم أنَّ كل نسبة بين الموضوع والمحمول لا يخلو في نفس الأمر إما أن يكون ضرورية التتحقق فهي واجبة أو ضرورية العدم فهي ممتنعة أو لم تكن ضرورية التتحقق واللاتتحقق فهي مسكتة؛ فكل نسبة لا تخلو في نفس الأمر عن تلك الكيفيات الثلاث وتلك الكيفيات لها اعتبار أنفسها مع قطع النظر عن حكاية الحاكي واعتبار تعلقها فهي بالاعتبار الأول تسمى مواداً وعناصر وبالاعتبار الثاني تسمى جهات، فالمادة هي تلك النسبة في نفس الأمر والجهة هي ما يفهم عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها إلى موضوعها سواء تلفظ بها أو لم يتلفظ والقضية التي اشتملت على الجهة تسمى موجهة لاشتمالها عليها ورباعية أيضاً لاشتمالها على أربعة أجزاء رابعها الجهة. (شرح المرقة، ١٣٦)

(٤) إن كانت حقيقة الموجهة مشتملة على إيجاب وسلب فهي مركبة كقولنا: كل كاتب متحرك الأصابع مادام كتاباً لا دائماً، وإن كانت مشتملة على حكم إيجابي فقط أو سلبي فقط بسيطة كقولنا كل إنسان حيون بالضرورة ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة. (المرضة حاشية المرقة ٧١)

(٥) سميت هذه القضية ضرورية، لاشتمالها على الضرورة، ومتطلقة؛ لأنَّ الضرورة ليست مقيدة بقيد الالادوم. (المرضة ٧١)

وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه<sup>(١)</sup> مadam ذات الموضوع موجودة، كقولك: الإنسان حيوان بالضرورة والإنسان ليس بحجر بالضرورة، والثانية: الدائمة المطلقة<sup>(٢)</sup>، وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه كقولك: كل ذلك متحرك بالدوام ولا شيء من الفلك بساكن بالدوام والثالثة: المشروطة العامة<sup>(٣)</sup>، وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه مadam ذات الموضوع موصوفاً بالوصف العناني، والوصف العناني<sup>(٤)</sup> عندهم ما عبر به عن الموضوع كقولنا: كل كاتب متتحرك الأصابع بالضرورة مadam كاتباً ولا شيء من

(١) اعلم أن الإيجاب مقيد بالضرورة في الموجة الضرورية وكذا السلب مقيد بقيد الضرورة في السالبة فلهذا ليست الضرورية السالبة نقضا للضرورية الموجة؛ لأن كلًا منها مقيد بقيد الضرورة والمقييد لا يكون نقضا لمقييد آخر بل إنما يكون نقضا المقييد رفع المقييد ورفع الإيجاب الضروري يكون في الممكنة العامة السالبة فتكون نقضا للضرورية الموجة العامة، هكذا في باقي الموجهات، فانفهم ولا تغفل. (المرضة حاشية المرقة/٧١)

(٢) والنسبة بينها وبين الضرورية أن الضرورية أخص منها مطلقاً؛ لأن مفهوم الضرورة امتلاع انفكاكها عن الموضوع ومفهوم الدوام شامل النسبة في جميع الأوقات، ومنى كانت النسبة ممتنعة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع أوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة ممتنعة الانفكاكها عن الموضوع؛ لجواز إمكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه؛ لأن الممكن لا يجب أن يكون واقعاً. واعلم أن النسبة بين المفردات إنما تكون بحسب الصدق والحمل وأمن النسبة بين القضايا فهي باعتبار التتحقق والوجود لا بحسب الصدق؛ لأن القضية لكونها مستقلة لا تحمل على قضية أخرى ولها يقال: إن النسبة بين الضرورية والدائمة عموم وخصوص مطلق يعني كلما تحققت الضرورية تحققت الدائمة من غير عكس كلي. (المرضة حاشية المرقة/٧١)

(٣) سميت مشروطة لاشترطت الضرورة بالوصف العناني وعامة لعمومها عن المشروطة الخاصة الآتية. (المرضة/٧١)

(٤) ذات الموضوع عبارة عن أفراده والوصف العناني ما عبر به عن ذات الموضوع وهو قد يكون عن حقيقة الموضوع نحو كل إنسان حيوان وقد يكون جزءاً لحقيقة نحو كل حيوان جسم وقد يكون وصفاً لها نحو كل كاتب متتحرك الأصابع مadam كاتباً. (المرضة حاشية المرقة/٧١)

الكاتب بساكن الأصابع بالضوررة مادام كاتباً، والرابعة: العرفية العامة، وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنوانى كقولنا: بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وبالدوام لا شيء من دائم بمستيقظ مادام نائماً والخامسة: الواقعية المطلقة، وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه في وقت معين من أوقات الذات كما تقول: كل قمر منخسف بالضرورة وقت حلوله الأرض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربع<sup>(١)</sup>، والسادسة: المنتشرة المطلقة، وهي التي حكم فيها بوجود ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه في وقت غير معين من أوقات الذات، نحو: كل حيوان متفس بالضرورة وقتاً ما ولا شيء من الحجر بمتفس بالضرورة وقتاً ما، والسابعة: المطلقة العامة، وهي التي حكم فيها بوجود المحمول للموضوع أو سلبه عنه -أي في أحد الأزمنة الثلاثة- كقولك: كل إنسان ضاحك بالفعل ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل والثامنة: الممكنة العامة<sup>(٢)</sup>، وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة الجانب معناه سلب الحرارة عن النار ليس بضروري ١٢. المخالف كقولك: كل نار حارة بالإمكان العام ولا شيء من النار ببارد بالإمكان العام.

(١) التربع كون القمر في البرج الرابع من البرج الذي فيه الشمس فلا ينخسف القمر في هذا الوقت وإنما ينخسف عند حلوله الأرض بينه وبين الشمس وهو وقت المقابلة وذلك بأن يقع ظل الأرض على وجه القمر فظلم؛ لأنّ نور القمر ليس ذاتياً بل هو مستفاد من الشمس فحرم القمر كادر. (حاشية المرقة ١٨)

(٢) واعلم أنّ الإمكان العام هو سلب ضرورة جانب المخالف والإمكان الخاص هو سلب ضرورة الطرفين. (حاشية ١٩)

وهي تحصيل بتقييد البسيطة باللادوام أو الاضرورة ١٢.

## فصل في المركبات:

المركة قضية ركبت حقيقتها من إيجاب وسلب، والاعتبار<sup>(١)</sup> في تسميتها موجبة أو سالبة للجزء الأول، فإن كان الجزء الأول موجباً كقولك: بالضرورة كل كاتب متتحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً، سميت موجبة وإن كان الجزء الأول سالباً كقولنا: بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً سميت سالبة، ومن "المركبات" "المشروطة الخاصة" وهي المشروطة العامة<sup>(٢)</sup> مع قيد اللادوام بحسب الذات ومر مثالها إيجاباً وسلباً ومنها "العرفية الخاصة" وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات<sup>(٣)</sup> كما تقول: دائماً كل كاتب متتحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً، دائماً لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً، ومنها "الوجودية الاضرورية" وهي المطلقة العامة مع قيد الاضرورة بحسب الذات، كقولنا: كل إنسان كاتب بالفعل لا بالضرورة، في الإيجاب ولا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل لا بالضرورة، في السلب ومنها "الوجودية اللادائمة"<sup>(٤)</sup> وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، كقولك:

(١) دفع لما يرد أن المركة لما كانت حقيقتها مشتملة على الإيجاب والسلب كليهما، فإما أن تسمى موجبة أو سالبة وعلى كل تقدير يلزم الترجيح بلا مرجع، حاصل الدفع: أنَّ الاعتبار للجزء الأول فإن كان الجزء الأول موجباً كانت المركة موجبة وإن كان الجزء الأول سالبة كانت سالبة ولا يلزم الترجح بلا مرجع؛ إذ تقدم الجزء الأول مرجع والأمر في الممكنة الخاصة ظاهر. (المرضاة حاشية المرقة/٧٣)

(٢) يعني أنَّ المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي مشروطة خاصة ومعنى اللادوام الذاتي أنَّ النسبة المذكورة في القضية ليست بدائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون إشارة إلى مطلقة عامة. (شرح المرقة/١٤٧)

(٣) المشروطة والعرفية العامتان لا تقييدان باللادوام الوصفي وإلاً يلزم اجتماع النقيضين؛ إذ العرفية العامة قد حكم فيها باللادوام الوصفي والمشروطة العامة وإن كان قد حكم فيها بالضرورة بحسب الوصف لكنها مستترمة لللادوام الوصفي. (المرضاة حاشية المرقة/٧٤)

(٤) وتسمى المطلقة الإسكندرية أيضاً؛ لأنَّ أكثر أمثلة المعلم الأول للمطلقة في مادة اللادوام تحرزاً عن فهم الدوام ففهم الإسكندر من هذه الأمثلة اللادوام. (شرح المرقة/١٤٧)

في الإيجاب كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما، وقولك: في السلب لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائما، ومنها "الوقتية" وهي الوقتية المطلقة إذا قيد باللادوام بحسب الذات، كقولنا: بالضرورة كل قمر منخسف وقت حلوله الأرض بينه وبين الشمس لا دائما، وبالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربع لا دائما، ومنها "المنتشرة" وهي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام بحسب الذات، مثالها بالضرورة كل إنسان متتنفس في وقت ما لا دائما وبالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس وقتا ما لا دائما، ومنها "الممكنة الخاصة"<sup>(١)</sup> وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جنبي الوجود والعدم جميعاً كقولك: بالإمكان الخاص كل إنسان ضاحك وبالإمكان الخاص لا شيء من الإنسان بضاحك.

**فصل:** "اللادوام" إشارة إلى مطلقة عامة، و"اللاضرورة" إشارة إلى ممكنة عامة، فإذا قلت: كل إنسان متعجب بالفعل لا دائما، فكأنك قلت كل إنسان متعجب بالفعل ولا شيء من الإنسان بمعجب بالفعل، وإذا قلت: كل حيوان ماش بالفعل لا بالضرورة، فكأنك قلت: كل حيوان ماش بالفعل ولا شيء من الحيوان بماش بالإمكان.

## باب الشرطيات

١٢. بحذف أدوات الاتصال والاتصال.

قد عرفت معنى الشرطية وهي التي تتحلل إلى قضيتين<sup>(٣)</sup> والآن نهديك إلى أقسامها

(١) سميت ممكنة لاشتمالها على الممكنة العامة وخاصة لخصوصها عن الممكنة العامة، أو نقول: سميت هذه القضية ممكنة خاصة لاشتمالها على الإمكان الخاص وهو سلب ضرورة الطرفين. (المرحة حاشية المرقة/٧٤)

(٢) ولا فرق فيها بالإيجاب والسلب إلا في اللفظ لا في المفهوم؛ لأنّ مفهوم الإيجاب والسلب فيها هو سلب ضرورة الطرفين. (شرح المرقة/١٤٧)

(٣) معنى انحلال القضية هو إسقاط الحكم الرايلي عنها فالشرطية هي التي يكون طرفاها بعد الانحلال قضية بالقوءة، ولا يرد النقض المشهور بأنّ قولنا: زيد كاتب يضاده زيد ليس بكاتب فطرفاها بعد حذف الرابط تبقى قضيتين؛ لأنّ كل

ونرشدك إلى أحكامها، فاعلم أيها الفطن الليب! والذكي الأريب! أن الشرطية قسمان،

أحدهما: المتصلة، وثانيهما: المنفصلة، أما المتصلة<sup>(١)</sup> فهي التي حكم فيها بثبوت نسبة أي نسبة الغالي، ١٢.

على تقدير ثبوت نسبة أخرى في الإيجاب وينفي نسبة على تقدير نسبة أخرى في السلب أي نسبة المقدم.

كقولنا في الإيجاب: إن كان زيد إنساناً كان حيواناً<sup>(٢)</sup> وقولنا في السلب: ليس البتة إذا

كان زيد إنساناً كان فرساً<sup>(٣)</sup>، ثم المتصلة صنفان<sup>(٤)</sup> إن كان ذلك الحكم لعلاقة بين المقدم

وال التالي سميت لزومية كما مر وإن كان ذلك الحكم بدون العلاقة سميتاتفاقية كقولك:

حملية مركبة من قضيتيں يكون طرفاها بعد حذف الرابطة بينهما قضيتيں بالفعل، وفي الشرطية على ما قرأتنا يقى الطرفان قضيتيں بالقوة القريبة لا قضيتيں بالفعل لأن حروف الشرط قد أبطلت خبريهما وبعد الانحلال لا تعود الخبرية إلا بموجب فافهم، ١٢ (حاشية المرقة/٢٠)

(١) هذا التعريف يشمل قسمي المتصلة أعني اللزومية والاتفاقية؛ لأن ثبوت نسبة على تقدير ثبوت نسبة أخرى أعم من أن يكون لزوماً أو اتفاقاً. (شرح المرقة/١٤٨)

(٢) هذا مثال للشرطية الموجبة التي كل جزء من جزئيها إيجابي، وقد يكون كل جزء سلبياً كقولنا: إن لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً، وقد يكون الجزء الأول إيجابياً والجزء الثاني سلبياً كقولنا: إن كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً، وقد يكون بالعكس كقولنا: إن لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجوداً. (المرضاة/٧٦)

(٣) مثال لكون كل من النسبتين إيجابياً وقد يكون كل منهما سلبياً كقولنا: ليس البتة إذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجوداً، وقد تكون النسبة الأولى إيجابية والثانية سلبية كقولنا: ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً، وقد يكون بالعكس كقولنا: ليس البتة كلما لم تكن الشمس طالعة كان النهار موجوداً، والحاصل: أن المتصلة الموجبة قضية حكم فيها باتصال النسبتين وإن كان طرفاها سلبيين، والسلبية قضية حكم فيها بسلب اتصال النسبتين وإن كان طرفاها إيجابيين، فالاتصال معتبر في الموجبة وجوداً وفي السلبية عندما فلذا صبح تسمية السلبية متصلة. (المرضاة حاشية المرقة/٧٦)

(٤) بل المتصلة ثلاثة أصناف؛ لأنه إن كان الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى لزوماً فلزومية وإن كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير أخرى بالاتفاق فاتفاقية وإن كان الحكم فيها أعم من أن يكون لزوماً أو اتفاقاً فمطلقة.

(شرح المرقة/١٤٨)

إذا كان الإنسان ناطقا فالحmar ناهق والعلاقة في عرفهم<sup>(١)</sup> عبارة عن أحد الأمررين إما أن يكون أحدهما<sup>(٢)</sup> علة لآخر أو كلامهما<sup>(٣)</sup> معلومين ثالث وإما أن يكون بينهما علاقة التضائف والتضائف هو أن يكون تعقل أحدهما موقوفا على تعقل الآخر كالابوة والبنوة فإذا قلت: إن كان زيد أبا لعمرو كان عمرو ابنا له يكون شرطية متصلة بين طرفيها علاقة التضائف وأما المفصلة فهي التي حكم فيها بالتسافي بين شيئاً في موجبة وبسلب التسافي بينهما في سالبة.

**فصل:** "الشرطية المفصلة" على ثلاثة أضرب؛ لأنها إن حكم فيها بالتسافي أو بعدهم<sup>(٤)</sup> بين النسبتين في الصدق والكذب معاً كانت المفصلة حقيقة<sup>(٥)</sup> كما نقول: هذا العدد إما

(١) تفصيل المقام أنهم قالوا: التلازم بين الشيئين إما يكون إذا كان أحدهما علة موجبة لآخر؛ فإن العلة لا ينسليخ عن المعلوم وكذا المعلوم لا ينسليخ عن العلة الموجبة، أو يكونا معلومي علة ثلاثة، ولما أورد عليه النقض بالمتضادين فإنهما ليسا معلومي علة ثلاثة ولا أحدهما علة لآخر مع كونهما متلازمين، قال بعضهم: لا بد من المتلازمين من علاقة العلية أو التضائف وقد اختاره المصنف العالمة حيث قال: وإنما أن يكون علاقه التضائف .إلخ. (شرح ١٤٩، بحذف) مثاله قوله: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فطلع الشمس علة لوجود النهار، وقولنا: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، فإن وجود النهار معلوم لطلع الشمس، فقول المصنف "أحدهما علة لآخر" أعم من أن يكون المقدم علة للثاني أو يكون الثاني علة للمقدم. (حاشية مرقة/٢٠)

(٢) أي يكون المقدم والثاني معلومين ثالث، مثاله قوله: إن كان العالم مضيئاً كان النهار موجوداً؛ فوجود النهار وإضاءة العالم معلومان لطلع الشمس. (حاشية مرقة/٢٠)

(٣) أعلم أن المفصلة الحقيقة السالبة يحكم فيها بأن التسافي صدقاً أو كذباً متنفس، سواء وجد التسافي صدقاً فقط كقولنا: "ليس البتة هذا الشيء إما أن يكون شجراً أو حمراً" أو كذباً فقط كقولنا: "ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء لا شجراً ولا حمراً" أو لم يوجد التسافي أصلاً كقولنا: ليس البتة إما أن يكون العدد زوجاً أو منقساً بمتساوين، وكذا السالبة من مانعة الجمع يحكم فيها بأن المنافاة صدقاً فقط غير موجودة، والسائلة من مانعة الخلو يحكم فيها بأن المنافاة كذباً فقط متنافية، فتأمل. (المرضاة حاشية المرقة/٧٧)

(٤) لأن الانفصال في الحقيقة هو أن لا يجتمع الشيئان ولا يرتفعان وطروا هذه المفصلة كذلك. (حاشية مرقة/٢١)

زوج أو فرد<sup>(١)</sup>، فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في عدد معين ولا ارتفاعهما، وإن حكم بالتنافي أو بعده صدقاً فقد كانت مانعة الجمع<sup>(٢)</sup> كقولك: هذا شيء إما شجر أو حجر فلا يمكن أن يكون شيء معين حجراً وشجراً معاً ويمكن أن لا يكون شيئاً منهما وإن حكم بالتنافي وسلبه كذباً فقط كانت مانعة الخلو كقول القائل: إما أن يكون زيد في البحر أولاً يغرق، فارتفاعهما بأن لا يكون زيد في البحر ويغرق محال، وليس اجتماعهما محالاً لأن يكون في البحر ولا يغرق.

**فصل:** المنفصلة بأقسامها الثلاثة قسمان<sup>(٣)</sup> عنادية واتفاقية والعنادية عبارة عن أن يكون فيه التنافي بين الجزئين لذاتهما<sup>(٤)</sup> والاتفاقية عبارة عن أن يكون فيه التنافي بمجرد الاتفاق<sup>(٥)</sup>.

(١) لا بد في منفصلة أن يكون أحد الجزئين نقضاً للآخر أو مساوياً له مثل الأول قوله: هذا العدد إما زوج أو لا زوج، ومثال الثاني قول المصنف: "هذا العدد إما زوج أو فرد" فإن قوله: "أو فرد" مساوٍ لنفيض قوله: "هذا العدد إما زوج" يعني لا زوج، وكذا الجزء الأول مساوٍ لنفيض الجزء الثاني يعني لا فرد. (المرضة حاشية المرقة/٧٧)

(٢) قال شمس العلماء مولانا عبد الحق الخير آبادي قدس سره: أعلم أن مانعة الجمع والخلو تطلقان على ثلاثة معان، أما مانعة الجمع فقد تطلق على ما حكم فيها بالتنافي في الصدق فقط أي بعدم التنافي في الكذب، وقد تطلق على ما حكم فيها بالتنافي في الصدق فقط أي لم يحكم فيها بالتنافي في الكذب، سواء حكم فيها بعدم التنافي فيه أو لم يحكم بشيء منهما، وكذا مانعة الخلو قد تطلق على ما حكم فيها بالتنافي في الكذب فقط أي بعدم التنافي في الصدق وقد تطلق على ما حكم فيها بالتنافي في الكذب فقط أي لم يحكم فيها بالتنافي في الصدق سواء حكم بالتنافي في الصدق أو بعدم التنافي فيه أو لم يحكم بشيء منهما، وقد تطلق على ما حكم فيها بالتنافي في الكذب مطلقاً سواء حكم بالتنافي في الصدق أو بعدم التنافي فيه أو لم يحكم بشيء منهما، والمعنى الأول من كل منهما أخص من الآخرين منهما والأخير من كل منهما أعم من الأولين والثاني منهما أعم من الأول وكل منهما بالمعنىين الآخرين أعم من الحقيقة ومنهما بالمعنى الأول كما لا يخفى. (شرح المرقة/١٥٥)

(٣) بل ثلاثة أقسام، ثالثها: المطلقة التي لم يقييد بشيء من العناوين والاتفاق فأقسام المنفصلة تسعة، والشروطيات (بأسرها متصلات كانت أو منفصلات) إثنا عشر كما يظهر بالتأمل. (شرح مرقة، ١٥٦)

(٤) بأن يكون مفهوم أحدهما منافياً لمفهوم الآخر من غير اختصاص بمادة ما كالتنافي بين الزوج والفرد فإنه لذاتهما لا مجرد الاتفاق. (المرضة حاشية المرقة/٧٨)

(٥) بأن لا يكون التنافي بين الجزئين بحسب المفهوم بل بحسب الاتفاق في مادة مخصوصة كالسوداد والكتابة في الإنسان

**فصل: اعلم**<sup>(١)</sup> أنه كما ينقسم الحملية إلى الشخصية والمحصورة والمهملة كذلك دفع لما يتوجه أن الشرطية تكون طبيعة كالحملية وليس كذلك.  
الشرطية تنقسم إلى هذه الأقسام إلا أن القضية الطبيعية لا تتصور هاهنا<sup>(٢)</sup>، ثم التقادير في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحملية فإن كان الحكم على تقدير معين ووضع خاص سميت الشرطية "شخصية" كقولنا: إن جئتني اليوم أكرمك، وإن كان الحكم على جميع تقادير المقدم سميت "كلية" نحو: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، وإن كان الحكم على بعض التقادير كانت "جزئية" كما في قوله: قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً، وإن ترك ذكر التقادير كلاً وبعضاً كانت مهملة نحو: إن كان زيد إنساناً كان حيواناً.

**فصل في ذكر أسوار الشرطيات:** سور الموجة الكلية في المتصلة لفظ "متى" و"مهما" و"كلما"، وفي المنفصلة "دائماً"، وسور السالبة الكلية في المتصلة والمنفصلة "ليس البتة"، وسور الموجة الجزئية فيما "قد يكون"، وسور السالبة الجزئية فيما "قد لا يكون"، وبإدخال حرف السلب<sup>(٣)</sup> على سور الإيجاب الكلي، ولفظة "لو" وإن"<sup>(٤)</sup> و"إذا" في الاتصال وأو" في الانفصال تجيء في الإهمال.

الأسود الغير الكاتب؛ فإن قوله: هذا الإنسان أسود أو كاتب منفصلة حقيقة اتفاقية وقولنا: هذا إما لا أسود أو كاتب منفصلة اتفاقية مانعة الجمع وقولنا: هذا إما أسود أو لا كاتب منفصلة اتفاقية مانعة الخلو. (المرضة/٧٨)  
(١) دفع لما يتوجه أن الانقسام إلى الشخصية والمحصورة وغيرهما مختص بالحمليات ولا حظ للشرطية من هذه الأقسام، حاصل الدفع ظاهر وصدره يقوله: "اعلم" الذي هو بيان فائدة جديدة. (المرضة حاشية المرقة/٧٨)  
(٢) وذلك لأن الحملية الطبيعية ما يحکم فيها على نفس طبيعة الموضوع مع قطع النظر عن الأفراد والحكم الشرطي لا يتصور بدون ملاحظة التقادير واعتبارها واجب فيها، وهي بمنزلة الأفراد في الحملية فلا يعقل أحد طبيعة المحكوم عليه بدون اعتبار التقادير لتكون طبيعية، وبالجملة ما يحکم عليه في الشرطية لا يمكن أن يؤخذ من حيث الإطلاق والعلوم أو من حيث هي هي، فلا يتصور فيها الطبيعية والمهملة القدمية. (شرح المرقة/١٥٦)  
(٣) وهو "ليس" وسور الإيجاب الكلي كلما ومتى ومهما في المتصلة دائمًا وأبداً في المنفصلة نحو ليس كلما أو متى أو  
مهما كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس دائمًا أو أبداً إما أن يكون العدد زوجاً أو منقساً بمتتساريين.  
(٤) مثال المهملة في الاتصال قوله: لو أو إن أو إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً وفي الانفصال قوله: العدد

لما كان كل من أطراف الشرطية قضية في ظاهر النظر وليس كذلك دفعه. ١٢

**فصل:** طرفا الشرطية أعني المقدم والتالي لا حكم فيهما حين كونهما طرفين، وبعد التحليل يمكن أن يعتبر فيهما حكم، فطرفاها<sup>(١)</sup> إما شبيهتان بحمليتين أو متصلتين أو منفصلتين أو مختلفتين وعليك باستخراج الأمثلة.

**فصل:** وإذا قد فرغنا عن بيان القضايا وذكر أقسامها الأولية والثانوية فحان لنا أن نذكر شيئاً من أحكامها فنقول: من أحكامها التناقض والعكس، فلنعقد لبيانها فصولاً ونذكر فيها أصولاً.

**فصل:** التناقض هو اختلاف<sup>(٢)</sup> القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما كذب الأخرى أو بالعكس كقولنا: زيد قائم وزيد ليس بقائم، وشرط لتحقق

إما أن يكون زوجاً أو فرداً، وقول النبي صلى الله عليه وسلم في المنافق: ((إذا حدث كذب)) متصلة مهملة فلا يرد أن المنافق قد يصدق؛ لأن المهملة تكون في قوة الجزئية. (المراضة حاشية المرقة/ ٧٩)

(١) اعلم أن أطراف الشرطيات ليست قضايا بالفعل كما عرفت مما سبق لكنها شبيهة بالحمليتين بحيث لو اعتبر الحكم فيها يكونان جملتين كقولنا: كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان، أو منفصلتين كقولنا: كلما كان دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فدائماً إما أن يكون منقسمًا بمتتساوين أو غير منقسم بهما، أو متصلتين نحو إن كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان فكلما لم يكن حيواناً لم يكن إنساناً، أو مختلفتين بأن يكون إحداهما حملة والأخرى متصلة أو منفصلة أو إحداهما متصلة والأخرى منفصلة، فالأول كقولنا: إن كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والثاني إن كان هذا إما زوجاً أو فرداً فهو عدد، والثالث نحو إن كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً. (شرح/ ١٥٨)

(٢) قوله: "اختلاف" جنس يشمل اختلاف القضايا واختلاف المفردات، كالنار والماء، واختلاف القضية والمفرد نحو عمرو قاعد وزيد، قوله: "قضيتين" فضل بخرج اختلاف غير القضايا؛ لأن التناقض وإن كان واقعاً في المفردات كما هو الصحيح لكن الكلام ه هنا في القضايا فيكون "اللام" في قوله: "التناقض" للعهد الخارجي يعني التناقض المعهود عند المناطقة يقع في القضايا، قوله: " بالإيجاب والسلب" بخرج الاختلاف الواقع بين الحملية والشرطية والمتصلة والمنفصلة وغير ذلك، قوله: " بحيث يقتضي...إلخ" بخرج الاختلاف الذي لا يكون كذلك، نحو زيد ساكن وزيد

التناقض بين القضيتيين المخصوصتين وحدات ثمانية<sup>(١)</sup> فلا يتحقق بدونها وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المكان ووحدة الزمان ووحدة القوة والفعل ووحدة الشرط ووحدة الجزء والكل ووحدة الإضافة، وقد اجتمعت في هذين البيتين:

در تناقض بثت وحدت شرط دار وحدت موضوع ومحمول ومكان

وحدة شرط و اضافت جز و كل قوت و فعل است در آخر زمان

مثال لاختلاف الموضوع ١٢. مثال لاختلاف المحمول ١٢.

إذا اختلفتا فيها لم تتناقضنا نحو: زيد قائم وعمرو ليس بقائم، وزيد قاعد وزيد ليس

مثال لاختلاف الزمان ١٢. مثال لاختلاف المكان ١٢.

بقائم، وزيد موجود أي في الدار وزيد ليس بموجود أي في السوق، وزيد نائم أي في الليل

مثال لاختلاف الشرط ١٢.

وزيد ليس بنائم أي في النهار، وزيد متحرك الأصابع أي بشرط كونه كاتبا وزيد ليس

ليس بمتحرك؛ لأنَّ السلب لم يقع على الإيجاب المعين، وقوله: "لذاه صدق إدحاماً" يخرج الاختلاف المقتضي لكن لا لذاه بل بالواسطة أو بخصوص المادة كما في إيجاب قضية وسلب لازمها المادي، كقولنا: زيد إنسان وزيد ليس بناطق، فإنَّ الاختلاف بينهما وإن كان يقتضي صدق إدحاماً كذب الأخرى لكن لا لذاه بل لأجل أنَّ قولنا: "زيد ليس بناطق" في قوله: "زيد ليس بإنسان" أو لأنَّ قولنا: "زيد إنسان" في قوله: "زيد ناطق"، وكما في إيجاب قضية كلية موضوعها الأ شخص ومحملها الأ عم وسلب تلك الكلية، كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان؛ فإنَّ اقتضاء هذا الاختلاف؛ لصدق إدحاماً وكذب الأخرى إنما هو بخصوص المادة وإلزوم ذلك في كل كليتين مختلفتين بالإيجاب والسلب مع أنه ليس كذلك، فإنَّ قولنا: كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان كاذبيان. (المرضة حاشية المرقة/٨٠)

(١) قيل: هنا شرط آخر أهملوه ويجب رعياته وإدراجه في جملة الشروط وهو وحدة الحمل؛ فإنَّ قولنا الجزئي جزئي والجزئي ليس بجزئي يصدقان ويذبذبان معاً عند اختلاف الحملين؛ إذ مفهوم الجزئي يطلق على نفسه بالحمل الأولي ويكتفى بالحمل الشائع بل يصدق تقسيمه بهذا الحمل فيصدق التقى والإثبات جميعاً عند اختلاف الحمل، وأجيب عنه بأنه بعد اعتبار الوحدات الثمانية لا حاجة إلى اعتبار وحدة الحمل؛ لأنَّه إذا اتحد الموضوع والمحمول من كل وجه اتحد الحمل لا محالة، والتحقيق أنَّ المقصود بيان شرائط التناقض في القضايا المتعارفة التي حملتها شائع صناعي ولذا لم يتعرضوا لوحدة الحمل. (شرح المرقة ١٦١)

مثال لاختلاف القراءة والفعل. ١٢

مثال لاختلاف الكل والجزء. ١٣

بمتحرك الأصابع أي بشرط كونه غير كاتب، والخمر في الدن مسكر أي بالقوة والخمر ليس بمسكر في الدن أي بالفعل، والزنجي أسود أي كله والزنجي ليس بأسود أي جزءه يعني أسنانه، وزيد أب أي لبكر وزيد ليس بأب أي لخالد وبعضهم اكتفوا بوحدتين أي وحدة الموضوع والمحمول لاندراج الباقي فيما وبعضهم قعوا<sup>(١)</sup> بوحدة النسبة فقط لأن وحدتها مستلزمة لجميع الوحدات.

شروع في شرائط الشاقص في المحصورتين بعد ذكرها في تناقض المخصوصتين. ١٤

**فصل:** لا بد في الشاقص في المحصورتين من كون القضيتيين مختلفتين في الكم –أعني الكلية والجزئية– فإذا كان إحداهما كلية تكون الأخرى جزئية؛ لأن الكليتين<sup>(٢)</sup> قد تكذبان، كما تقول: كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان إنسان، والجزئيتين قد تصدقان، كقولك: بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس إنسان، ويكون ذلك في كل مادة يكون الموضوع أعم فيها، ولا بد في تناقض القضايا الموجهة من الاختلاف في الجهة<sup>(٣)</sup> ففيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة ونقيض الدائمة المطلقة العامة

(١) وهو مختار شارح المطالع حيث قال: يمكن رد جميع الوحدات إلى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية بحيث يكون السلب وارداً على النسبة الإيجابية التي ورد الإيجاب عليها، لأنه من اختلاف تلك الأمور اختلف النسبة الحكمية باختلاف الموضوع أن نسبة شيء إلى أحد المتغيرين غير نسبة إلى الآخر وباختلاف المحمول؛ إذ نسبة أحد المتغيرين إلى الشيء غير نسبة الآخر إليه، وباختلاف الزمان لأن نسبة أحد الشيئين إلى الآخر في زمان غير نسبة إليه في زمان آخر، وعلى هذا القياس في باقي الأمور. (شرح المرقة، ١٦٢، باختصار)

(٢) دليل لاشتراك الاختلاف في الكم لشاقص المحصورتين، حاصله: أن الكليتين قد تكذبان والجزئيتين قد تصدقان كما يظهر من أمثلة المصنف مع أن المتناقضين لا بد فيما من الاختلاف بحيث يقتضي صدق أحدهما كذب الآخر فلا بد من أن يكونا مختلفين في الكلية والجزئية. (البرهان حاشية المرقة/٨٢)

(٣) "المطلقة العامة" ليست نقضاها صريحا للدائمة بل نقضاها الصريح هو رفعها وسلب الدوام عن جانب يساوئه فعلية الجانب المقابل. (شرح المرقة/١٦٣)

ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة<sup>(١)</sup> ونقىض العرفية العامة الحينية المطلقة<sup>(٢)</sup> وهذا في البسائط الموجهة، ونفائض المركبات منها مفهوم مردود<sup>(٣)</sup> بين نقىضي بسائطها والفصيل يطلب من مطولات الفن.

(١) وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية، وهذه قضية بسيطة لم تعتبر في القضايا البسيطة المشهورة واحتياج إليها في نقىض بعض البسائط المشهورة كما نص عليه السيد المحقق قدس سره ونسبتها إلى المشروطة كنسبة الممكنة إلى الضرورية فكما أنَّ الضرورة بحسب الذات وسلبياتها متناقضان كذلك الضرورة بحسب الوصف وسلبيها متناقضان. (شرح المرقة/١٦٣، باختصار)

(٢) وهي التي حكم فيها بالثبوت أو بالسلب بالفعل في بعض أوقات وصف الموضوع ونسبة العرفية العامة إلى الحينية المطلقة كنسبة الدائمة إلى المطلقة العامة. (شرح المرقة/١٦٤)

(٣) لا ريب أنَّ القضية المركبة من جزئين؛ لأنها عبارة عن مجموع قضيتين مخالفتين في الإيجاب والسلب فرفعها رفع أحد الجزئين على سبيل منع الخلو ضرورة أنَّ نقىض كل شيء رفعه، فنقىض المركبة رفع ذلك المجموع سواء كان برفع أحدهما لا على التعيين أو برفع المجموع لكن الكليات من المركبات لما لم تكن متفاوتة تحليلاً وتركيباً فرفع أحد جزئيها مساوٍ لرفع المجموع، فطريقأخذ نقىضها أن يحلل إلى سبيطتها ويؤخذ نقىض كل منهما ويتركب منفصلة مانعة الخلو ضرورة أنَّ رفع المجموع إنْ كان برفع جزئيها فيتحقق نقىضاهما وإنْ كان برفع جزء يتحقق نقىض هذا الجزء فيتحقق أحد جزئي الانفصال وهو مساوٍ لرفع المجموع فيكون نقىضاً له، (مثلاً قولنا: كل كاتب متتحرك الأصابع بالفعل لا بالضرورة وجودية لا ضرورية، مركبة من مطلقة عامة موجبة كلية صريحاً وممكنة عامة سالبة كلية التراما)، ونقىض الأول: "بعض الكاتب ليس متتحرك الأصابع دائمًا" سالبة جزئية دائمة ونقىض الثاني: "بعض الكاتب متتحرك الأصابع بالضرورة" ضرورية مطلقة موجبة جزئية، فإذا ردّتنا بين هذين النقضين يحصل قولنا: إما بعض الكاتب ليس متتحرك الأصابع دائمًا وإما بعض الكاتب متتحرك الأصابع بالضرورة منفصلة مانعة الخلو. [المراضة حاشية المرقة/٨٣] وأما الجزئية فإنها تتفاوت عند التحليل والتركيب فإنَّ موضوع الإيجاب والسلب فيها عند التركيب واحد، وأما عند التحليل فيجوز أن يكون موضوع أحدهما غير موضوع الآخر، فلا يكفي في أحد نقىضيها المفهوم المردود بين نقىضي الجزئين لجواز كذب المركبة (الجزئية) مع كذب نقىض جزئها إذا كان المحمول ثابتاً لبعض أفراد الموضوع دائمًا ومسلوباً عن الأفراد الباقية دائمًا فيكون المركبة الجزئية كاذباً لكذب اللادوام ويكون كل نقىض من جزئها أيضاً كاذباً، أما الموجبة الكلية فلدوام سلب المحمول عن البعض، وأما السالبة الكلية فلدوام إيجاب المحمول للبعض، فإذا قلنا: "بعض الإنسان حيوان لا دائماً" يكذب المركبة الجزئية ويكتذب أيضاً قولنا: "كل حيوان إنسان دائمًا" أو "لا شيء

لما فرغ عن بيان نفائض الحميليات شرع في بيان نفائض الشرطيات. ١٢.

**فصل: ويشترط<sup>(١)</sup>** فيأخذ نفائض الشرطيات الاتفاق في الجنس والنوع والخالفة في أي اللزوم والعناد والاتفاق. ١٢.

**الكيف** فنقىض المتصلة للزومية الموجبة سالبة متصلة لزومية ونقىض المنفصلة العنادية

متصلة لزومية موجبة كلية. ١٢.

**الموجبة** سالبة منفصلة عنادية وهكذا فإذا قلت دائمًا كلما كان "آ" "ب" "ف" "ج" "د" كان

متصلة لزومية سالبة جزئية؛ لأنَّ ليس كلما من أسور اسلب الجزئي. ١٢.

نقىضه ليس كلما كان "آ" "ب" "ف" "ج" "د" وإذا قلت دائمًا إما أن يكون هذا العدد زوجاً

منفصلة عنادية سالبة جزئية. ١٢.

أو فرداً فنقىضه ليس دائمًا إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً.

**فصل: العكس المستوي** ويقال له: العكس المستقيم أيضًا، وهو عبارة عن جعل الجزء

الإيجاب والسلب. ١٢.

الأول من القضية ثانياً والجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف، فالسالبة الكلية تنعكس

كنفسها، كقولك: لا شيء من الإنسان بحجر ينعكس إلى قوله: لا شيء من الحجر بانسان،

**بدليل الخلف<sup>(٢)</sup>** تقريره أنه لو لم يصدق لا شيء من الحجر بانسان عند صدق قوله: لا

من الحيوان بانسان دائمًا، فالطريق فيأخذ نقىضها أن يردد بين نقىضي محمولي الجزيئين بالنسبة إلى كل فرد من أفراد الموضوع؛ فيكون النقىض في قوله: "بعض الحيوان إنسان لا دائمًا" كل فرد من أفراد الحيوان إما إنسان دائمًا أو ليس بانسان دائمًا، وهي حملية مرددة المحمول؛ لاتتساب محمولها إلى كل واحد واحد من أفراد الموضوع إيجاباً وسلباً وبجهتي نقىض جزئي المركبة الجزئية. (شرح المرقة ١٦٤، ١٦٥)

(١) هذا إذا أريد النقىض الصريح وأما إذا أريد أعم منه ومن اللازم المساوي فلا يشترط أصلًا؛ لأنَّ قد عرفت آنفاً أنَّ نقىض الحملية المركبة منفصلة مانعة الخلو والتناقض من الطرفين فيكون تلك الحملية نقىضاً لمانعة الخلو أيضاً. (شرح المرقة ١٦٥)

(٢) وهو مطلقاً عبارة عن إثبات المطلوب بإبطال نقىضه، وفي هذا المقام عبارة عن ضم نقىض العكس مع الأصل ليتحقق المحال وهو سلب الشيء عن نفسه، مثلاً متى صدق قوله: "لا شيء من الإنسان بحجر" يجب أن يصدق لا شيء من الحجر بانسان ولا يصدق نقىضه وهو قوله: "بعض الحجر إنسان" فتحجعله لإيجابه صغرى وأصل القضية لكتلتها كبيرة، ونقله: بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر يتحقق بعض الحجر ليس بحجر وهو محال فصدق النقىض مع الأصل محال؛ لأنه مستلزم للمحال والمستلزم للمحال محال، فيجب صدق الأصل معه وهو المطلوب، وما قيل: إنه يجوز أن يكون كل من الطرفين صادقاً ويكون منثلاً المحال هو المجموع، ساقط؛ لأنَّ هذا الاحتمال لا ينافي المطلوب وهو امتناع صدق النقىض مع الأصل ولزوم العكس له. (شرح المرقة ١٦٦)

شيء من الإنسان بحجر لصدق نقشه، أعني قولنا: بعض الحجر إنسان فنضمنه مع الأصل ونقول: بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر فيلزم سلب الشيء عن نفسه وذلك محال.

والسالية الجزئية لا تتعكس لزوماً لجواز عموم الموضوع في الحملية والمقدم في الشرطية مثلاً يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان وليس يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان، والموجبة الكلية<sup>(١)</sup> تعكس إلى موجبة جزئية فقولنا: كل إنسان حيوان ينعكس إلى قولنا: بعض الحيوان إنسان ولا ينعكس إلى موجبة كليلة؛ لأنه يجوز أن يكون المحمول أو التالي عاماً كما في مثالنا، فلا يصدق كل حيوان إنسان، وه هنا شك<sup>(٢)</sup> تقريره أن قولنا: كل شيخ كان شاباً موجبة كليلة صادقة مع أن عكسه بعض الشاب كان شيخاً ليس بصادق وأجيب عنه بأن عكسه ليس ما ذكرت بل عكسه<sup>(٣)</sup> بعض من كان شاباً شيخ، وقد يجاب بوجه

(١) اعلم أن الموجبة الكلية كانت أو جزئية تعكس إلى موجبة جزئية بدليل الحلف وهو أن يضم نقشه العكس إلى الأصل ينتج سلب الشيء عن نفسه مثلاً متى صدق كل ج أو بعضه ب فلا بد أن يصدق بعض ب ج وإلا لصدق نقشه وهو لا شيء من ب ج، ف يجعله كبرى وأصل القضية صغرى فينتج بعض ج ليس ج. (شرح المرقة/ ١٦٧، ملخصاً)

(٢) إبراد على انعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية، حاصله أن هذا الانعكاس غير لازم؛ إذ صدق العكس لازم لصدق الأصل مع أن قولنا: "كل شيخ كان شاباً" صادق، وعكسه: "بعض الشاب كان شيخاً" كاذب. (المرضة/ ٨٥)

(٣) فيه نظر ظاهر، فإن كان رابطة وهي لعدم استقلالها لا تصح للمحمولة ولا لوقوعها جزء من المحمول فالمحمول هو الشاب فقط فهي العكس لا بد أن يكون موضوعاً، وأما الوجه الآخر من الجواب فهو وإن كان مختار بعض أهل التحقيق لكنه فاسد جداً؛ لما أفاد بعض الأعلام قدس سره أن الأصل مطلقة وقية وهي لا تعكس إلى مطلقة وقية، فالصواب أن يقال: إن هذه القضية حكم فيها بثبوت المحمول ثبوتاً موقتاً بزمان الماضي فهي مطلقة وقية إن لم يعبر فيها الضرورة ووقية مطلقة إن اعتبرت وهما تعكسان مطلقة عامة فعكسها بعض الشاب شيخ بالفعل وهي صادقة لا محالة؛ لأن بعض ما يصدق عليه الشاب في أحد الأزمنة أعني الماضي شيخ في أحد الأزمنة أعني المستقبل. فافهم (شرح المرقة/ ١٦٧)

آخر وهو أن حفظ النسبة ليس بضروري في العكس فعكسه بعض الشاب يكون شيئاً وهو صادق لا محالة، والموجبة الجزئية تعكس إلى موجبة جزئية كقولنا: بعض الحيوان إنسان ينعكس إلى قولنا: بعض الإنسان حيوان، وقد يورد على انعكاس الموجبة الجزئية كنفسها إبراد وهو أن بعض الوتد في الحائط صادق وعكسه يعني بعض الحائط في الوتد غير صادق والجواب أنا لا نسلم أن عكس هذه القضية ما قلت من بعض الحائط في الوتد بل عكسه<sup>(١)</sup> بعض ما في الحائط وتد ولا مرية في صدقه وبافي مباحث العكس من عكس الموجهات والشروطيات فمذكور في المطولات.

**فصل:** عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الأول من القضية ثانياً ونقيض الجزء الثاني

أولاً مع بقاء الصدق والكيف<sup>(٢)</sup>، هذا أسلوب المتقدمين<sup>(٣)</sup> فتتعكس الموجبة الكلية بهذا وعند المتأخرین ينعكس إلى قولنا: لا شيء من اللاحيوان يناسب.  
العكس كنفسها، كقولنا: كل إنسان حيوان ينعكس إلى قولنا: كل لاحيوان لا إنسان والموجبة الجزئية لا تعكس بهذا العكس لأنّ قولنا: بعض الحيوان لا إنسان صادق وعلى طريق المتأخرین ليس بعض الإنسان بحيوان.  
وعكسه يعني: بعض الإنسان لا حيوان، كاذب، والسالبة الكلية تعكس إلى سالبة جزئية،

(١) لأن العكس المستوى عبارة عن جعل الموضوع محمولا وبالعكس كما عرفت والحائط جزء المحمول لا كله؛ إذ كله في الأصل في الحائط فيكون عكسها "بعض ما في الحائط وتد"، قال المحقق الطوسي في "شرح الإشارات": بعض المحمول لا يكون محمولا وبعض الموضوع لا يكون موضوعا واشترط حفظ الكيفية واجب في العكس اصطلاحا. (شرح المرقة/١٦٨)  
(٢) وإن كان فرضياً، إذ لو اشترطنا كون الصدق واقعياً لا يشمل التعريف عكس القضايا الكاذبة، ثم أعلم أن بقاء الكذب ليس شرطاً في هذا العكس أيضاً؛ لأنّ قولنا: "لا شيء من الحيوان يناسب" كاذب وعكسه "بعض اللاإنسان ليس بلا حيوان" صادق. (المرضاعة حاشية المرقة/٨٧)

(٣) وعند المتأخرین عكس النقيض عبارة عن جعل نقيض الثاني أولاً وعين الأول ثانياً مع بقاء الصدق ومخالفته الكيف، فقولنا: كل إنسان حيوان ينعكس عندهم إلى قولنا: لا شيء من اللاحيوان يناسب. (المرضاعة حاشية المرقة/٨٧)

وعلى طريق المتأخرین بعض اللافرس إنسان ١٢.

تقول: لا شيء من الإنسان بفروس وتقول: في عكسه بهذا العكس بعض اللافرس ليس بلا إنسان، ولا تقول: لا شيء من اللافرس بلا إنسان لصدق نقشه أعني بعض اللافرس لإنسان كالجدار والسالية الجزئية تعكس إلى سالية جزئية قوله: بعض الحيوان ليس عند المتأخرین تعكس إلى قوله: بعض الإنسان حيوان ١٢.  
إنسان تعكس إلى قوله: بعض الإنسان ليس بالحيوان كالفرس، وعكس الموجات (١) مذكورة في الكتب الطوال وهاهنا قد تم مباحث القضايا وأحكامها.

**فصل:** وإذا قد فرغنا عن مباحث القضايا والعكس التي كانت من مبادي الحجة فحري بنا أن نتكلم في مباحث الحجة، فنقول: الحجة (٢) على ثلاثة أقسام (٣) أحدها: القياس وثانيها: الاستقراء، وثالثها: التمثيل، فلنبين هذه الثلاثة في ثلاثة فصول.

(١) أعلم أن حكم الموجات كلية كانت أو جزئية في عكس النقض مثل حكم السوالب في العكس المستوي فالموجات الكلية تعكس بعض النقض إلى نفسها فالدائمن تعكسان كنفسهما وأما العامتان عرفية والخاصتان عرفية خاصة مقيدة باللادوم في البعض ولا عكس للواقي ومن الموجات الجزئية لا تعكس إلا الخاصتان فإنهما تعكسان عرفية خاصة وحكم السوالب في عكس النقض حكم الموجات في المستوى فمن السوالب كلية كانت أو جزئية تعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لا دائمة والوجوديتان والوقيتان والمطلقة العامة مطلقة عامة والممكتنان ممكتنة عامة. (شرح المرقة/١٧٣)

(٢) هي في اللغة بمعنى الغلبة، وفي اصطلاح أهل المنطق هي المعلومات التصديقية الموصلة بالنظر والفكر إلى المجهولات التصديقية ولما كانت تلك المعلومات سبباً للغلبة على الخصم في الأكثر سميت حجة تسمية السبب باسم المسبب، وما قال صاحب الشرح الفارسي: "ولهذا يُسمى أذْقِيلَ تسمية مسبب باسم سبب باشِد" ليس بشيء. (المرضة/٨٨)  
لأن الاحتجاج إما بالكلي على الجزئي أو بالجزئي على الكلي أو بالجزئي على الجزئي فالأول القياس والثاني الاستقراء والثالث التمثيل، ويمكن أن يقال: الحجة إما أن يكون مشتملاً على المطلوب أو مستلزمًا له وهو القياس، أو كانت بحيث يشتمل عليها المطلوب فهو الاستقراء، أو كانت الحجة والمطلوب يشتمل عليهما ثالث فهو التمثيل. (شرح المرقة/١٧٣)

## فصل في القياس:

وهو قول مؤلف من قضايا يلزم عنها قول آخر بعد تسليم تلك

لاشتغاله على أدلة الاستثناء عند الناطقة وهو الظن.<sup>١٢</sup>  
 وإن كانت كاذبة في الواقع فيشمل الحد القياس الكاذب المقدمات.<sup>١٢</sup>

**القضايا فإن كان النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه<sup>(١)</sup> يسمى استثنائياً، كقولنا: إن كان زيد  
 بصورتها وما دلائلها.<sup>١٢</sup>**

إنساناً كان حيواناً لكنه إنسان ينبع فهو حيوان وإن كان زيد حماراً كان ناهقاً لكنه ليس

بناهق ينبع أنه ليس بحمار وإن لم تكن النتيجة ونقيضها مذكورة يسمى اقتضانياً كقولك:

زيد إنسان وكل إنسان حيوان ينبع زيد حيوان.

لاقتضان حدوده وهي موضوع المطلوب ومحموله والحد الأوسط من غير فاصلة أدلة الاستثناء.<sup>١٢</sup>

## فصل في القياس الاقترافي:

وهو قسمان حملي وشرطي وموضوع النتيجة في

وقد يكون الموضوع أعم نحو بعض الحيوان إنسان لكنه قليل.<sup>١٢</sup>

**القياس الحملي يسمى أصغر لكونه أقل أفراداً في الأغلب، ومحموله يسمى أكبر لكونه**

وإن كان أحصى في بعض الأوقات.<sup>١٢</sup>

**أكثراً أفراداً غالباً، والقضية التي جعلت جزء قياس يسمى مقدمة، والمقدمة التي فيها**

**الأصغر تسمى صغيراً والتي فيها الأكبر كبرى والجزء الذي تكرر بينهما يسمى حداً**

لتوسيطه بين طرق المطلوب.<sup>١٢</sup>

**أوسط<sup>(٢)</sup> واقتضان الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضروباً والهيئة الحاصلة من كيفية وضع**

بأن يكون الأوسط موضوعاً لهما أو محمولاً لهما أو موضوعاً للأصغر ومحمولاً للأكبر أو بالعكس.<sup>١٢</sup>

**الأوسط عند الأصغر والأكبر يسمى شكلاً والأشكال أربعة، وجه الضبط أن يقال: الحد**

أي وجه حصر الأشكال.<sup>١٢</sup>

**الأوسط إما محمول الصغرى وموضوع الكبرى كما في قوله: العالم متغير وكل متغير**

**حدث ينبع العالم حادث فهو الشكل الأول وإن كان محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني**

**كما تقول: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فالنتيجة لا شيء من الإنسان**

**بحجر وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث نحو: كل إنسان حيوان وبعض الإنسان**

(١) المراد بالذكر بالفعل؛ لأنَّ الذكر بالقوة من لوازم القياس المطلق ضرورة أنَّ الكبرى الكلية مشتملة على النتيجة بالقوة.

(شرح المرقة/١٧٦)

(٢) لأنَّه بمنزلة الدلالة؛ إذ فعله التوسيط بين الطالب والمطلوب أي الأصغر والأكبر، ومن المعلوم أنه لا يتصور اجتماع الطالب

والمطلوب بدون الواسطة وعندما حصل اجتماعهما تسقط الواسطة ولهذا يسقط الحد الأوسط من النتيجة. (المرضة/٨٩)

كاتب ينتج بعض الحيوان كاتب وإن كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو قولنا: كل إنسان حيوان وبعض الكاتب إنسان ينتج بعض الحيوان كاتب.

**فصل:** وأشرف الأشكال من الأربعة الشكل الأول ولذلك كان إنتاجه بينما بدريها يسبق الذهن فيه إلى النتيجة سبقاً طبعياً من دون حاجة إلى فكر وتأمل وله شرائط وضروب وأما الشرائط فاثنان أحدهما إيجاب<sup>(١)</sup> الصغرى وثانيهما كلية الكبرى<sup>(٢)</sup> فإن يفقدا معاً أو يفقد أحدهما لا يلزم النتيجة كما يظهر عند التأمل، وأما الضروب فأربعة لأن الاحتمالات

(١) هنا إشكال مشهور وهو أن الاستدلال بالشكل الأول دوريٌّ فضلاً عن أن يكون بياناً لأن العلم بالنتيجة موقوف على العلم بكلية الكبرى والعلم بكلية الكبرى إنما يحصل إذا علم ثبوت الحكم أي الأكبر لكل واحد من أفراد الأوسط التي من جملتها الأصغر فالعلم بالكبرى موقوف على النتيجة والعلم بها موقوف على العلم بالكبرى، والجواب أن الحكم في الكبير على جميع ما يندرج في الأوسط اجمالاً فهذا الحكم الإجمالي يتوقف عليه العلم بالنتيجة التي حكم فيها على الأصغر تفصيلاً ولا يتوقف هذا الحكم على هذا العلم بل صدق هذا الحكم في نفس الأمر يتوقف على صدق النتيجة فالتفصيل موقوف على الإجمال فلا دور. (المراضة حاشية المرقة/٩٠)

(٢) يعني يشترط في الشكل الأول بحسب الكيفية أن يكون صغيراً موجبة؛ إذ بإيجابه يعرف دخول الأصغر في الأوسط وأما على تقدير كون الصغرى سالبة فلم يصل الحكم من الأوسط إلى الأصغر فلم يندرج تحته، وأيضاً الأوسط ليس الأوسط باعتبار ذاته بل باعتبار نسبته إلى الحدين وفي الكبير إنما نسبته إلى ما صدق عليه من أفراده بالإيجاب ولو كانت الصغرى سالبة كانت نسبته إلى الأصغر سلباً فلم يتكرر الأوسط حقيقة فيلزم عدم تتحققه؛ لأنه عبارة عن الأمر المتكرر. (شرح المرقة/١٧٨)

(٣) يعني يشترط في الشكل الأول بحسب الكمية أن تكون كبيرة كلية؛ ليلزم اندراج الأصغر تحت الأوسط إذ على تقدير كون الكبير جزئية يحتمل أن يكون الأفراد التي حكم عليها بالأكبر مغایرة للأصغر لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط، ولو لاه لما علم أنَّ الجزئي الذي وقع عليه الحكم من الأوسط هل هو الأصغر أم لا؟ فإنَّ كلاً الأمرين محتمل كما أنَّ الحكم بالإنسان الأكبر على بعض الحيوان الأوسط يقع على الناطق الأصغر ولا يقع على الناطق الأصغر وهو داخلان فيه، فإذا قلت: كل ناطق حيوان وبعض الحيوان إنسان فالحق بعض الناطق إنسان وإذا قلت: كل ناطق حيوان وبعض الحيوان إنسان فالحق لا شيء من الناطق إنسان. (شرح المرقة/١٧٨، بحذف)

في كل شكل ستة عشر لأن الصغرى أربعة والكبرى أيضاً أربعة أعني الموجة الكلية والموجة الجزئية والسايحة الكلية والجزئية، والأربعة في الأربعة ستة عشر، وأسقط شرائط الأول إلى عشر وهو الصغرى السايحة الكلية مع الكبريات الأربع والصغرى السايحة الجزئية مع تلك الأربع وهذه ثمانية والكبرى الموجة الجزئية والسايحة الجزئية مع الصغرى الموجة الجزئية والكلية وهذه أربعة فبقي أربعة ضروب منتجة، الضرب الأول: مركب من موجة كلية صغرى وموجة كلية كبرى ينتج موجة كلية نحو: كل ج ب، وكل ب د ينتج كل ج د، والضرب الثاني: مؤلف من موجة كلية صغرى وسايحة كلية كبرى ينتج سايحة كلية نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الإنسان بحجر، والضرب الثالث: ملائم من موجة جزئية صغرى وموجة كلية كبرى والنتيجة موجة جزئية نحو بعض الحيوان فرس وكل فرس صهال ينتج بعض الحيوان صهال، والضرب الرابع: مزدوج<sup>(١)</sup> من موجة جزئية صغرى وسايحة كلية كبرى ينتج سايحة جزئية كقولنا:

بعض الحيوان ناطق ولا شيء من الناطق بناهق فالنتيجة بعض الحيوان ليس بناهق.

هذا قطعة من الكلام لإيقاظ المتعلمين من الغفلة ١٢. أي الصورات الأربع

**تنبيه:** إنتاج الموجة الكلية من خواص الشكل الأول كما أن الإنتاج للنتائج الأربع أيضاً

أي وقوع الموجة الكلية نتيجة ١٢.

من خصائصه والصغرى الممكنة<sup>(٢)</sup> غير منتجة في هذا الشكل، فقد وضح بما ذكرنا أنه

أي يحسب الإيجاب والسلب ١٢. أي لا تكون ممكنة

بد في هذا الشكل كيماً إيجاب الصغرى وكماً كلية الكبرى وجهة فعلية الصغرى.

بحسب الكلية والجزئية ١٢.

(١) لم تقلب الواو ألفاً مع تحركها وافتتاح ما قبلها لفقدان شرط انقلاب وهو أن لا يكون الافعال بمعنى التفاعل كما في "علم الصيغة" وغيرها، وهبنا الإزدواج افتعال بمعنى التفاعل؛ لأن الاحتمام يكون من الجانبيين. (المراضة/٩٢)

(٢) أعلم أن نسبة المحمول إلى الموضوع قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية ونسبة الوصف العتوني إلى ذات الموضوع لا تكون إلا إيجابية، ثم نسبة المحمول إلى الموضوع تتصف بجهات مختلفة كالأمكان والتعمية والضرورة وغير

**فصل:** ويشترط في إنتاج الشكل الثاني بحسب الكيف –أي الإيجاب والسلب-

اختلاف المقدمتين فإن كانت الصغرى موجبة كانت الكبرى سالبة وبالعكس وبحسب  
أي اختلاف النتيجة.<sup>١٢</sup> الكم –أي الكلية والجزئية– كلية الكبرى وإلا يلزم الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج أي  
صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى ونتيجة هذا الشكل لا يكون إلا  
سالبة<sup>(١)</sup> وضروريه الناتجة أيضاً أربعة.

أحدها: من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا: كل "ج" "ب" ولا شيء  
من "ا" "ب" فلا شيء من "ج" "ا"، والدليل<sup>(٢)</sup> على هذا الإنتاج عكس الكبرى، فإنك إذا

ذلك، ونسبة الوصف العناني إلى ذات الموضوع لا تتصف إلا بجهة واحدة هذا بالاتفاق بين أبي نصر الفارابي وأبي علي سينا لكن اختلف في تعين تلك الجهة، فذهب الفارابي إلى أنها الإمكان وذهب الشيخ إلى أنها الفعلية، وهو الصحيح الموافق للعرف واللغة، وبعد هذا نقول: إن الصغرى الممكنة غير متحدة في هذا الشكل، لأنّ الكبرى قد حكم فيها أنّ نسبة الأكبر ثابتة لما ثبت له الأوسط بالفعل فإذا كانت الصغرى فعلية يدخل الأصغر تحت الأوسط  
ويثبت له الحكم ويحصل النتيجة بخلاف ما إذا كانت الصغرى ممكنته فيكون الأصغر مما يمكن ثبوت الأوسط له  
والفعلية غير لازمة للإمكان فلا يدرج الأصغر تحت أفراد الأوسط المحكوم عليها فلا يحصل النتيجة، مثلاً إذا فرضنا  
أنّ مرکوب زید فرس دائمًا فيمكن أن يكون الحمار مرکوبه مع أنه لم يركب عليه قط ولا يركب قطعاً وعلى هذا  
قولنا: "كل حمار مرکوب زید بالإمكان" (صغرى) و"كل مرکوب زید بالفعل فرس بالضرورة" (كبرى) صادق  
والنتيجة "كل حمار فرس بالإمكان" كاذب؛ لأنّ معنى الكبرى أنّ مرکوب زید بالفعل فرس بالضرورة والحمار ليس  
مرکوبه بالفعل بل بالإمكان فكيف يحكم عليه بالفرس. (المرضة حاشية المرقة، ٩٢:٩٢، بتصرف)

(١) لأنّ محمولاً واحداً إذا كان ثابتًا لموضوع غير ثابت لموضوع آخر وجوب أن يكون هذا الموضوع مسلوباً عن ذلك  
الموضوع وإلاً لكان الشيء الواحد ثابتًا لشيءٍ غير ثابت له. (شرح المرقة: ١٨٢)

(٢) هذا إنما يجري في الضرب الأول والثالث؛ فإنّ كبراهما سالبة كلية وهي تعكس كنفسها فيصلح لكبروية الشكل  
الأول ولا يجري في الثاني والرابع فإنّ كبراهما موجبة كلية وهي تعكس إلى موجبة جزئية فيصلح لكبروية الشكل  
الأول. (شرح المرقة: ١٨٢)

عكست الكبري صار لا شيء من "ب" "ا" وبانضمامه إلى الصغرى انتظم الشكل الأول  
ويتحقق النتيجة المطلوبة.

**الضرب الثاني:** من موجبة كلية كبرى وسالبة كلية صغرى كقولنا: لا شيء من "ج"  
فيحصل الأوسط موضوعاً فيها.<sup>١٢</sup>

"ب" وكل "ا" "ب" يتحقق لا شيء من "ج" "ا"، والدليل<sup>(١)</sup> على الإنتاج عكس الصغرى  
فيحصل الشكل الأول.<sup>١٢</sup>  
وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة.

**الضرب الثالث:** من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى يتحقق سالبة جزئية  
كقولك: بعض "ج" "ب"، ولا شيء من "ا" "ب"، فليس بعض "ج" "ا".

**الضرب الرابع:** من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى يتحقق سالبة جزئية، تقول:

بعض "ج" ليس "ب" وكل "ا" "ب" بعض "ج" ليس "ا".

**فصل:** شرط إنتاج الشكل الثالث كون الصغرى موجبة<sup>(٢)</sup> وكون إحدى المقدمتين كلية  
مركب من موجتين كلتين.<sup>١٢</sup>

فضروبه الناتجة ستة أحدها: "كل ب ج وكل ب ا بعض ج ا" ، وثانيها: "كل ب ج ولا

(١) هذا إنما يجري في الثاني فقط؛ فإن صغراه سالبة كلية تعكس كنفسها فتصلح لكبروية الشكل الأول فيحصل بعكس الترتيب شكل أول سالبة كلية منعكسة إلى المطلوب ولا يجري في الثلاثة الباقية؛ لأن الأول والثالث ينعكس صغراهما جزئية وهي لا تعكس، وعلى تقدير الانعكاس إنما تعكس جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الأول، اعلم أنَّ الخلف وهو أن يجعل نقيس النتيجة لإيجابه صغرى وكبرى الأصل لكتيبيها كبرى ليتنظم قياس من الشكل الأول ويتحقق نقيس الصغرى جاري في الجميع. (شرح المرقة/١٨٢)

(٢) لأن الحكم في كبراه سواء كان إيجابياً أو سلباً على ما هو أوسط بالفعل كما مر (في بيان شرائط الشكل الأول) فلو لم يتعد الأصغر مع الأوسط بالفعل بأن لا يتعد أصلاً ويكون الصغرى سالبة أو يتعد لكن لا بالفعل ويكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الأوسط بالفعل إلى الأصغر، فقد ظهر بهذا التقرير أنَّ كون الصغرى فعلية شرط إنتاج الشكل الثالث بحسب الجهة. (المراضة حاشية المرقة/٩٤)

من موجة جزئية صغرى وموجة كلية كبرى. ١٢.

شيء من ب ا في بعض ج ليس ا" ، وثالثها: "بعض ب ج وكل ب ا في بعض ج ا" ، ورابعها: "بعض ب ج ولا شيء من ب ا في بعض ج ليس ا" ، وخامسها: "كل ب ج وبعض ب ا

من موجة كلية صغرى وسالة جزئية كبرى. ١٢.

"بعض ج ا" ، وسادسها: "كل ب ج وبعض ب ليس ا في بعض ج ليس ا" .

من موجة كلية صغرى وسالة جزئية كبرى. ١٢.

<sup>أي نفعها.</sup>

**فصل:** وشروط إنتاج الشكل الرابع<sup>(١)</sup> مع كثرتها وقلة جدواها مذكورة في المسوطات

فلا علينا لو ترك ذكرها وكذا شرائطسائر الأشكال بحسب الجهة لا يتحمل أمثال رسالتي هذه لبيانها.

**فائدة:** ولعلك علمت مما ألقينا عليك أن النتيجة<sup>(٢)</sup> في القياس تتبع أدون المقدمتين في

أي الإيجاب والسلب. ١٢.

الكيف والكم، والأدون في الكيف هو السلب وفي الكم هو الجزئية فالقياس المركب من

أي الكلية والجزئية. ١٢.

موجة وسالة ينتج سالة والمركب من كلية وجزئية إنما ينتج جزئية وأما المركب من

الكليتين فربما ينتج كلية وقد ينتج جزئية.

<sup>كما في الشكل الثالث. ١٢.</sup>

**فصل في الاقترانيات من الشرطيات:** وحالها في انعقاد الأشكال الأربع

والضروب المنتجة والشرطيات المعتبرة كحال الاقترانيات من العمليات سواء بسواء مثل

(١) اعلم أن للرابع شرطين على سبيل البديلة الأول إيجاب الصغرى والكبرى مع كلية الصغرى والثاني اختلافهما في الكيف مع كلية إدحافهما وضروبها الناتجة ثمانية. (المرضة حاشية المرقة: ٩٥)

(٢) اعلم أن المنطقين ذهبا إلى أن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين في الكمية والكيفية والجهة جميعا يعني إذا وقع في إحدى المقدمتين حكم جزئي أو سلبي أو غير ضروري كانت النتيجة كذلك، وقد حقق الشيخ في "الإشارات" أنه ليس كذلك مطلقا بل هي تابعة في الكمية للصغرى وفي الكيفية والجهة للكبرى إلا في موضعين أحدهما أن يكون الصغرى ممكنا وال الكبرى غير ضرورية فإن النتيجة تكون في الفعل والقوة تابعة للصغرى لا للكبرى، الثاني أن يكون الصغرى موجة ضرورية والكبرى مطلقة عريفة فإنها إن كانت عامة أنتجت كالصغرى موجة ضرورية وإن كانت خاصة لم يكن الاقتران قياسا لتناقض المقدمتين. (شرح المرقة: ١٨٤)

الشكل الأول في المتصلة كلما كان زيد إنساناً كان حيواناً وكلما كان حيواناً كان جسماً<sup>١٢.</sup>  
 ينتج كلما كان زيد إنساناً كان جسماً، مثال الشكل الثاني كلما كان زيد إنساناً كان حيواناً<sup>١٢.</sup>  
 وليس البة إذا كان حجراً كان حيواناً ينتج ليس البة إن كان زيد إنساناً كان حجراً<sup>١٢.</sup>  
 أي من الأقىء الاقترانية الاصطالية.<sup>١٢.</sup>  
 مثال الثالث منها كلما كان زيد إنساناً كان حيواناً وكلما كان زيد إنساناً كان كاتباً<sup>١٢.</sup>  
 ينتج قد يكون إذا كان زيد حيواناً كان كاتباً.

وأما الاقترانى الشرطي المؤلف من المنفصلات<sup>(١)</sup> مثاله من الشكل الأول: دائمًا إما كل أ ب أو كل ج د، دائمًا كل د ه أو كل د ز، ينتج دائمًا إما كل أ ب أو كل ج ه أو كل د ز، وأما الاقترانى الشرطي المركب من حملية ومتصلة فكقولنا: كلما كان ب ج فكل ج أ وكل ج ه، ينتج كلما كان ب ج فكل ج ه، وعلى هذا القياس باقي الترکیبات.

### فصل في القياس الاستثنائي: وهو مركب من مقدمتين<sup>(٢)</sup> أي قضيئين إحداهما

شرطية والأخرى حملية ويخلل بينهما كلمة الاستثناء أعني إلا وأخواتها ومن ثم يسمى<sup>(٣)</sup>

(١) هذا قسم ثان من أقسام القياس الاقترانى الشرطي وهو على ثلاثة أقسام، الأول: أن يشترك المقدمان في جزء تمام، والثاني: أن يشتركاً في جزء غير تمام، والثالث: أن يكون المشترك جزءاً تماماً لأحدهما وغير تمام للآخر والمطبوع من هذا القسم هو القسم الثاني ولهذا اختياره المصنف في التمثيل؛ لأنّه هنا محمول تالي الصغرى وموضع مقدم الكبير، وبهذا الاعتبار صار المثال المذكور في المتن من الشكل الأول. (المرضة حاشية المرقة/٩٦)

(٢) أعلم أنَّ القياس الاستثنائي يتركب من مقدمتين إحداهما شرطية متصلة أو منفصلة وثانيتهما دالة على الوضع أو الرفع وهي إحدى حزم تلك الشرطية أو نقىضه حملية أو شرطية باعتبار تركب الشرطية من حملتين أو شرطيتين أو حملية وشرطية، وشرط إنتاجه أمور: الأول كلية الشرطية المستعملة فيه، متصلة كانت أو منفصلة، وإلا لجاز كون وضع اللزوم والعناد مغايراً لوضع الاستثناء فلم يلزم من وضع أحد حزمها ورفعه وضع الآخر أو رفعه، الثاني كون الشرطية لزومية أو عنادية؛ لأنَّ الاتفاقية غير متجهة، كما هو مشرح في "شرح المطالع" وغيره، الثالث كون تلك

استثنائياً فإن الشرطية متصلة فاستثناء عين المقدم ينبع عين التالي واستثناء لأن التالي لازم للمقدم ويلزم من نقىض التالي ينبع رفع المقدم<sup>(١)</sup> كما تقول: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار<sup>(٢)</sup>  
 لأن عدم اللازم يلزم عدم الملزم. ١٢٠ نقىض المقدم ١٢٠  
 استثناء نقىض التالي ١٢٠ نقىض المقدم ١٢٠  
 موجوداً لكن الشمس طالعة ينبع فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود ينبع فالشمس<sup>(٣)</sup>  
 استثناء عين المقدم ١٢٠ عين التالي ١٢٠  
 ليست بطالعة وإن كانت منفصلة حقيقة فاستثناء عين أحدهما ينبع نقىض الآخر  
 وبالعكس وفي مانعة الجمع ينبع القسم الأول دون الثاني وفي مانعة الخلو القسم الثاني  
 دون الأول وهاهنا قد انتهت مباحث القياس بالقول المجمل والتفصيل موكول إلى  
 الكتب الطوال والآن نذكر طرفاً من لواحق القياس.

الشرطية موجبة لكون السلب عقيماً فإنه لو لم يكن بين أمرين اتصال أو انفصال لم يلزم من وجود أحدهما أو نقىضه وجود الآخر أو نقىضه. (شرح المرقة/١٨٦ بحذف)

(١) أعلم أن الاستثناء على أربعة أوجه وضع المقدم ووضع التالي ورفع المقدم ورفع التالي، أما الأول فمتنج والثاني غير متنج وأما الرابع أي رفع التالي فيفتح رفع المقدم؛ لأن التالي لازم وعند انتفاء اللازم يجب انتفاء الملزم؛ لأن الملزم لو تتحقق مع انتفاء اللازم لم يبق الملزم بينهما كقولنا: إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة، أما الثالث أعني رفع المقدم فلا ينبع رفع التالي؛ لجواز كونه أعم ولا يلزم ارتفاع الأعم من ارتفاع الأخص؛ إذ يجوز أن يتحقق في أحص آخر كقولنا: إن كان زيد إنساناً كان حيواناً لكنه ليس بإنسان، فلا يلزم أن لا يكون حيواناً. (المرضة حاشية المرقة/٩٧)

(٢) أي استثناء عين المقدم ينبع عين التالي وإلا لزم انفكاك اللازم عن الملزم فيبطل الملزم، وكذلك استثناء نقىض التالي ينبع رفع المقدم وإلا لزم وجود الملزم بدون اللازم فيبطل الملزم، وباستثناء عين التالي لا يكون التبيحة عين المقدم وكلما باستثناء نقىض المقدم لا يكون التبيحة نقىض التالي؛ لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم. (حاشية المرقة/٢٩) والتحقيق ما أفاد بعض الأعلام: أنا إنما ندعي أن الاستثناء إنما ينبع صادقة إذا كان مقدمة صادقين وإن ارتفاع اللازم في الواقع مستلزم لارتفاع الملزم فيه فتجويف استحالة اللازم يرجع إلى منع صدق الاستثناء فيكون غير صحيح. (شرح المرقة/١٨٧)

**فصل:** الاستقراء هو الحكم على كلي يتبع أكثر الجزئيات<sup>(١)</sup> كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لأننا استقرينا أي تتبعنا الإنسان والفرس والبغال والبعير والحمير جبريل ١٢١ والطيور والسباع فوجدنا كلها كذلك فحكمنا بعد تبع هذه الجزئيات المستقرة أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والاستقراء لا يفيد اليقين وإنما يحصل به الظن الغالب لجواز أن لا يكون جميع أفراد هذا الكلي بهذه الحالة كما يقال: إن التمساح ليس على هذه الصفة بل يحرك فكه الأعلى.

**فصل:** التمثيل هو إثبات حكم في جزئي<sup>(٢)</sup> لوجوده في جزئي آخر لمعنى جامع مشترك بينهما كقولنا: العالم مؤلف فهو حادث كالبيت، ولهم في إثبات أن الأمر المشترك علة للحكم المذكور طرق عديدة مذكورة في علم الأصول، والعمدة فيها طريقان أحدهما: الدوران<sup>(٣)</sup> عند المتأخرین، والقدماء كانوا يسمونها بالطرد والعكس وهو أن يدور الحكم

(١) الحق أن الاستقراء على نحوين، الأول: تتبع الجزئيات بحيث لا يشد عنها شيء وهو يفيد اليقين ويسمى قياسا مقسما، والثاني: تتبع أكثر الجزئيات وهو يفيد الظن ولا يجب ادعاء الحصر في هذا الاستقراء، فتأمل. (شرح المرقة/١٨٨)

(٢) أعلم أن التمثيل يسمى في عرف الفقهاء قياسا ويسمون المقيس عليه أصلًا والمقيس فرعاً والمعنى الجامع المشترك علة، والمتكلمون يسمونه استدلالاً بالشاهد على الغائب فالفرع غائب والأصل شاهد، ففي قولهم: السماء حادث لأنها متشكل كالبيت، والبيت شاهد والسماء غائب والمتشكل معنى جامع والحادث حكم، ولا بد في التمثيل من هذه الأربعية، والفقهاء لا يخالفونهم إلا في الاصطلاحات، وليعلم أن حاصل التمثيل أنه قد وجدت علة الحكم في الفرع وكلما وجدت وجده فيلزم وجوب الحكم قطعاً لو سلم مقدماته، غاية الأمر أن مقدماته لو كانت ظنية كان ظنياً كما في القياس الخطابي. فافهم (شرح المرقة/١٨٨)

(٣) احتاج بعضهم على علية الوصف بدوران الحكم معه أي ترتبه عليه وجوداً ويسمى بالطرد وبعضهم بدورانه معه وجوداً وعدمًا ويسمى العكس كالتحرير مع السكر، فإن الخمر تحرم إذا كانت مسكرةً وتزول حرمتها إذا زال إسکارها بصيرورتها خلاً. (شرح المرقة/١٨٨ بغير تغيير)

مع المعنى المشترك وجوداً وعدماً أي إذا وجد المعنى وجد الحكم وإذا انتفى المعنى انتفى الحكم، فالدوران دليل على كون المدار أعني المعنى علة للدائر<sup>(١)</sup> أي الحكم، والطريق الثاني السير والتقسيم<sup>(٢)</sup> وهو أنهم يعدون أوصاف الأصل ثم يثبتون أنّ ما وراء المعنى المشترك غير صالح لاقضاء الحكم، وذلك لوجود تلك الأوصاف في محل آخر مع تخلّف الحكم عنه<sup>(٣)</sup> مثلاً في المثال المذكور يقولون: إنّ علة حدوث البت إما الإمكان أو الوجود أو الجوهرية أو الجسمية أو التأليف ولا شيء من المذکورات غير التأليف بصالح لكونه علة للحدث وإلا لكان<sup>(٤)</sup> كل ممكناً وكل جوهر وكل موجود وكل

(١) فيه ما قيل: إنّ مجرد الدوران لا يصلح آية لكون المدار علة للدائر بل لا بد من صلاحية المدار للتاثير والعلية، والوجود عند الوجود وعدم عند عدم لا يدل على العلية لجواز أن يكون ذلك بطريق الاتفاق أو تلازم تعاكس. (شرح/١٨٨)

(٢) في "القاموس" السير امتحان غور الجروح وغيره، والمراد هنا امتحان أوصاف الأصل أي أنها تصلح لعلية الحكم وأبيها لا تصلح لها، فالتقسيم عدّ أوصاف الأصل تفصيلاً والسير امتحانها لصلاحية علية الحكم. (المرضاة/٩٩)

(٣) اعلم أنّ هذين الوجهين -أي الدوران، والسير والتقسيم- ضعيفان، أما الدوران فلأنّ الجزء الأخير من العلة التامة والشرط المساوي مداران للمعلوم مع أنه ليس بعلة، وأما السير والتقسيم فلأنّ حصر العلة في الأوصاف المذكورة ممتنع؛ لأنّ التقسيم ليس مردداً بين النفي والإثبات، فجائز أن يكون العلة غير ما ذكرت، ثم بعد تسلیم صحة الحصر لا نسلم أنّ المشترك إذا كان علة في الأصل يلزم أن يكون علة في الفرع؛ لجواز أن يكون خصوصية الأصل شرطاً للعلية أو خصوصية الفرع مانعة عنها. (المرضاة حاشية المرقة/٩٩)

(٤) أي وإن كان غير التأليف صالحًا لعلة الحدوث فهو إما الوجود فيبني أن يكون كل موجود من الواجب تعالى والجواهer المجردة والأجسام الفلكية حادثاً؛ إذ قد وجد في جميعها الوجود وبالتالي باطل؛ إذ ليس شيء من الأشياء المذكورة حادثاً عند الفلاسفة، أو الإمكان والجوهرية فيلزم أن تكون الجواهer المجردة والأجسام الفلكية حادثة؛ إذ قد وجد فيهما الإمكان والجوهرية، أو الجسمية فيلزم أن يكون الأجسام الفلكية حادثة مع أنه ليس كذلك عند الفلاسفة. (المرضاة حاشية المرقة/١٠٠)

جسم حادثاً مع أنَّ الواجب تعالى والجواهر المجردة والأجسام الأثيرية ليست كذلك<sup>(١)</sup>.

**فصل:** ومن الأقىسة المركبة<sup>(٢)</sup> قياس يسمى قياس الخلف<sup>(٣)</sup> ومرجعه إلى قياسين أحدهما:

اقتراني شرطي مركب من المتصلتين وثانيهما: استثنائي إحدى مقدمتيه لزومية أعني نتيجة القياس الأول والمقدمة الأخرى مما استثنى فيه نقىض النالى، تقريره أن يقال: المدعى

صغرى القياس الأول شرطية متصلة.<sup>١٢</sup> كبرى القياس الأول شرطية متصلة.<sup>١٢</sup> ثابت؛ لأنَّه لو لم يثبت المدعى يثبت نقىضه وكلما ثبت نقىضه ثبت المحال ينتج لو لم

هذا هو المدعى.<sup>١٢</sup> يثبت المدعى ثبت المحال، وهذا أول القياسين ثم نجعل النتيجة المذكورة صغرى ونقول:

صغرى القياس الثاني شرطية متصلة.<sup>١٢</sup> كبرى القياس الثاني.<sup>١٢</sup> لو لم يثبت المدعى ثبت المحال ونضم إليه كبرى استثنائي ونقول: لكن المحال ليس بثابت

بالضرورة ثبت المدعى وإلا لزم ارتفاع النقىضين، وإن اشتهرت فهم هذا المعنى في مثل

جزئي تقول: كل إنسان حيوان صادق لأنَّه لو لم يصدق لصدق بعض الإنسان ليس بحيوان  
أى المدعى موجبة كلية.<sup>١٢</sup> هنا هو الداعوى موجبة كلية وهو كل إنسان حيوان.

وكلما صدق بعض الإنسان ليس بحيوان لزم المحال، ينتج: كلما لم يصدق المدعى لزم  
نقىضه وهو بعض الإنسان... الخ.<sup>١٢</sup>

المحال لكن المحال ليس بثابت فعدم ثبوت المدعى ليس بثابت فالمدعى ثابت.

(١) قوله: "الجواهر المجردة" وهي موجودة ممكنة وأمور جوهرية، وقوله: "الأجسام الأثيرية" أي الفلكية، وقوله: "ليست كذلك" أي ليست بحادثة وقد وجد فيها الوجود والإمكان والجسمية، وهذا عند الفلسفة وأما عند المتكلمين فجميع ما سوى الله تعالى وصفاته حادث. (المدرسة الحاشية المرقة/١٠٠، بغير)

(٢) قد عرفت مما سبق أنَّ القياس المنتج للمطلوب لا يكون مركباً إلاً من مقدمتين لا أزيد ولا أقل من ذلك لكن قد يحتاج في حصول المطلوب إلى كسب قياس آخر كذلك حتى ينتهي الكسب إلى المقدمات البديهية فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للقياس المنتج للمطلوب ويسمى قياساً مركباً. (شرح المرقة/١٨٩)

(٣) واعلم أنه قال المحقق الطوسي في "شرح الإشارات" في وجه تسمية هذا القياس بالخلف: إنَّ الخلف (بضم الخاء) اسم للشيء الردي والمحال ولذلك سمى القياس به (يعنى يثبت المطلوب فيه بياتات استحالة نقىضه فسمى بالخلف) وهذا التفسير أشبه بما يقال: إنه إنما سمي به؛ لأنَّه يأتي المطلوب من خلفه أي من وراءه الذي هو نقىضه (هذا على تقدير كون الخلف بفتح الخاء). (شرح المرقة/١٨٩)

**فصل:** ينبغي أن يعلم أن كل قياس لا بد له من صورة ومادة<sup>(١)</sup> أما الصورة فهي الهيئة

يعني قد سبق بيان الصورة إجمالاً

الحاصلة من ترتيب المقدمات ووضع بعضها عند بعض وقد عرفت الأشكال الأربع

المتحدة وعلمت شرائطها في الإنتاج، بقي أمر المادة، والقدماء حتى الشيخ الرئيس كانوا أشد

اهتمامًا في تفصيل مواد الأقىسة وتوضيحها وأكثر اعتناء عن البحث في بسطها وتنفيتها

وذلك لأنّ معرفة هذا أتم فائدة وأشمل عائدة لطالبي الصناعة<sup>(٢)</sup> لكن المتأخرین قد طولوا

الكلام في بيان صورة الأقىسة وبسطوا فيها غاية البسط، سيماء في أقىسة الشرطيات المتصلة

والمتصلة مع قلة جدوی هذه المباحث ورفضوا أمر المادة<sup>(٣)</sup> واقتصرت في بيانها على

بيان حدود الصناعات الخمس، ولا أدرى أي أمر دعاهم إلى ذلك وأي باعث أغراهم

هناك<sup>(٤)</sup> ولا بد للفطن للبيب أن يهتم في هذه المباحث الجليلة الشان الباهرة البرهان

(١) اعلم أن الداھل في حقيقة الشيء على نحوين إما أن يحصل بسببه الشيء بالقوة فهو المادة مثلاً الصغرى والكبرى مع قطع النظر عن الهيئة المخصوصة العارضة لها، مما يقيس بالقوية فإذا رتبنا المقدمات يحصل القياس بالفعل؛ أو يحصل به بالفعل فهو الصورة. (المرضاة حاشية المرقة/١٠١، بحذف)

(٢) وذلك لأن مطلوبهم إنما هي العصمة عن الخطأ في الفكر وهو إنما يتم بطلب المادة المناسبة للمطلوب وتاليف الهيئة الموصولة إليه، والخطأ قد يقع في تاليف الهيئة وهو الأقل، والعاصم عن هذا الخطأ قوانين الصورة، وكثيراً ما يقع الخطأ في طلب المادة المناسبة؛ لأنه ربما يظن الكاذب صادقاً وغير المناسب مناسبًا، والعاصم عن هذا الخطأ قوانين المادة أعني مبحث الصناعات الخمس المشتمل على تحصيل مبادي الجدل والبرهان وسائر الحجاج وتميز بعضها عن بعض، فلا بد لطالبي الصناعة من البحث عن مواد الأقىسة على وجه البساطة والتفصيل ليعصموا عن الخطأ في الفكر على أتم وجه. (شرح المرقة/١٨٩)

(٣) اعلم أن بعضهم حذفوا ذكر البعض من الصناعات الخمس رأساً كالجدل والخطابة والشعر وأوردوا البعض تبركاً كالبرهان والمعاظلة، وبعضهم اقتصرت في بيانها على حدود الصناعات الخمس. (شرح المرقة/١٩٠)

(٤) لعل الباعث لهم على ذلك أنهما توهموا أن الحاجة إلى المنطق ليس إلا في تاليف الهيئة؛ إذ الخطأ إنما يقع في الترتيب ويستتبع هذا المعنى من كلام المحقق الطوسي في "شرح الإشارات". (شرح المرقة/١٩٠ بحذف)

غاية الاهتمام ويطلب ذلك المطلب العظيم والمقصد الفخيم من كتب القدماء المهرة وزبر الأقدمين السحرة، فعليك أيها الولد العزيز! <sup>(١)</sup> أن تسمع نصيحتي ولا تنس وصيتي وإنما ألقى عليك نبذا مما يتعلّق بهذه الصناعات متوكلاً على كافى المهمات فاستمع أنّ <sup>١٢.</sup> القياس باعتبار المادة ينقسم إلى أقسام خمسة <sup>(٢)</sup>، ويقال لها: "الصناعات الخمس" أحدها البرهاني، والثاني الجدلّي، والثالث الخطابي، والرابع الشعري، والخامس السفسيطى.

**فصل في البرهان وما يتعلّق به:** اعلم أنّ البرهان قياس مؤلف من اليقيّيات <sup>(٣)</sup>، بديهيّة كانت أو نظرية منتهية إليها، وليس الأمر كما زعم <sup>(٤)</sup> أنّ البرهان إنما يتّألف من <sup>١</sup> أي إلى البديهيّات وإنما زعم الدور أو التسلسل. <sup>٢</sup> البديهيّات فحسب ثم البديهيّات ستة <sup>(٥)</sup>.

(١) خطاب من المصنف العلامة لولده وفلذة كبده، المعلم الرابع للمنطق، شهيد الحرية، مولانا فضل حق الخير آبادي، ويمكن أن يكون خطاباً لكل متعلم على سبيل الشفقة والعناية بحيث يشمل العلامة الخير آبادي. (المرضة/٢٠٢)

(٢) وجه الضبط في هذه الأقسام على ما أفاده الذي أضاءت بأنوار فيوضه الأنوار، وجرت أنهاً علومه في الأقطار، مقدام المتفلسفين، إمام المتكلمين، المحى رسوم الفنون والعلوم، مولانا المولوي بحر العلوم (فضل حق رامپوري) فلس سره أنّ الحجة إما مفيدة لليقين الحازم المطابق فهي البرهان أو لليقين على وجه الشهادة أو التسليم فهي الجدل أو للظن فهي الخطابة أو للتمثيل فهي الشعر أو لليقين الكاذب فهي المغالطة. (المرضة حاشية المرقة/٢٠٢)

(٣) اعلم أنّ التصديق الحازم الذي يعتقد معه بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنّ المصدق به لا يمكن أن لا يكون على ما هو عليه، وهو اليقين الدائم الحق، وأما ما لا يعتقد فيه ذلك الاعتقاد فهو تصديق لا يقال إنه يقين دائمي بل هو يقين وقتاً ما كما صرّح به الشيخ في أوائل "برهان الشفاء"، فالقياس الذي يكون النتيجة فيه يقينية المقدمات أولى بأن يكون مأخوذاً في حده بخلاف يقينية النتيجة ولذا قال (المصنف العلامة): "البرهان قياس مؤلف من اليقيّيات" أي من المقدمات اليقينية. (شرح المرقة/١٩٤)

(٤) لأنّ المأخذ في البرهان قطعية المقدمات لا ضروريتها فيجوز أن يكون هي قطعية نظرية لكن النظرية لا بد لها من دليل مؤلف من مقدمات قطعية نظرية أو ضرورية ولا يتسلسل الدلائل ولا تدور فوجب الانتهاء إلى مقدمات ضرورية. (شرح/١٩٥)

(٥) وجه الضبط أنّ القضايا البديهيّة إما أن يكون تصور طيفها مع النسبة كافياً في الحكم والجزم أو لا الأول هو الأوليات

أحداها: "الأوليات" وهي قضايا يجزم العقل فيها بمجرد الالتفات والتصور ولا يحتاج

إلى واسطة <sup>(١)</sup> كقولك: الكل أعظم من الجزء.

وثانيها: "الفطريات" وهي ما يفتقر إلى واسطة غير غائبة عن الذهن أصلًا ويقال لهذه

القضايا: "قضايا قياساتها معها" <sup>(٢)</sup> نحو: الأربعة زوج، فإنّ من تصور مفهوم الأربعة وتصور

مفهوم الزوج بأنه هو الذي ينقسم بمتساوين حكم بداهة بأنّ الأربعة زوج، ونحو قولنا:

"الواحد نصف الإثنين" ، فإنّ العقل يحكم به بعد أن يلاحظ مفهوم نصف الإثنين والواحد.

أي ثالث البديهيات

وثالثها: "الحدسيات" وهي ظهور المبادي دفعة واحدة من دون أن يكون هناك حركة

أحدعما من المطالب إلى المبادي

فكريّة، والفرق <sup>(٣)</sup> بين الحدس والتفكير أنه لا بد في الفكر من الحركتين للنفس بخلاف

والثاني إما أن يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن أو لا الثاني المشاهدات وينقسم إلى حسيات ووحدانيات

وال الأول إما أن يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند حضور الأطراف أو لا يكون كذلك الأول الفطريات

ويسمى قضايا قياساتها معها والثاني إما أن يستعمل فيه الحدس وهو الانتقال الدفعي من المبادي إلى المطلوب أو لا

يستعمل الأول الحدسات والثاني إن كان الحكم فيه حاصلاً بإيجاز جماعة يمتنع عند العقل تواظفهم على الكذب

فالمتواترات وإن لم يكن كذلك بل يكون حاصلاً من كثرة التجارب فهي التجريبات. (المرضة حاشية المرقة/ ١٠٣)

<sup>(٤)</sup> خارجة وإذا توقف العقل بعد تصور الأطراف فهو إما لقصان الغريرة وإما لتدنس الفطرة بالعقائد المضادة للأوليات،

وبالجملة مجرد تصور طرفيها يكفي للحكم، سواء كان الطرفان بديهيّن أو نظريّين؛ ولذا يتفاوت الأوليات جلاءً

وخفاءً. (شرح المرقة/ ١٩٥)

<sup>(٥)</sup> مثاله قوله: "الحمد لله"؛ لأنّ اسم الحالة علم للذات الواجب الوجود المستجتمع لجميع صفات الكمال ولدلالة

على هذا الاستجماع صار الكلام في قوّة أن يقال "الحمد" مطلقاً منحصر في حق من هو مستجتمع لجميع صفات

الكمالات من حيث هو كذلك فكان كدعوى الشيء ببينة وبرهان، ولا يخفى لطفه، كما قال شارح "التهذيب"

فيترتب الوسط بهذا الوضع "الحمد" صفة من الصفات الكمالية وكل صفة من الصفات الكمالية فهي مخصصة بذات

الواجب الوجود المستجتمع لجميع الصفات الكمالية الذي هو الله فيفتح "الحمد مختص بالله تعالى". (المرضة/ ١٠٤)

<sup>(٦)</sup> الفكر قد يطلق على مجموع الحركتين أي الحركة من المطالب إلى المبادي ومن المبادي إلى المطالب وقد يطلق

الحدس، فإنّ الذهن بعد ما حصل له المطلوب بوجه ما يتحرك في المعاني المخزونة والمبادي المكونة طالباً لما يكون لها ت المناسب بالمطلوب حتى يجد معلومات مناسبة له وهاهنا تم الحركة الأولى، ثم يرجع فهقري ويتحرك ثانياً مرتباً لتلك المعلومات المخزونة الرجوع إلى الخلف التي وجدها ترتيباً تدريجياً حتى وصل إلى المطلوب وتم الحركة الثانية فمجموع هاتين الحركتين يسمى بالفكرة مثلاً إذا كنت تصورت الإنسان بوجه من الوجوه كالكاتب مثل الجوهر والجسم المطلق والضاحك مثلاً ثم صرت طالباً لماهية الإنسان فحركت ذهنك نحو المعاني التي عندك مخزونة فوجدت الحيوان والناطق مناسباً لمطلوبك فتم الحركة الأولى ومبدأ المطلوب المعلوم من وجه ومنتهاء الحيوان الناطق ثم تربت الحيوان والناطق بأن تقدم الحيوان الذي هو الجنس على الناطق الذي هو الفصل وقلت: "الحيوان الناطق" وهاهنا انقطع الحركة الثانية وحصل المطلوب، وأما الحدس فيه انتقال الذهن من المطلوب إلى المبادي دفعه منها إلى المطلوب كذلك، وأكثر ما يكون الحدس عقيب الشوق والتعب وقد تكون بدونهما، والناس مختلفون في الحدس فمنهم من هو قوي الحدس كثيرون يحصل له من

على الحركة الأولى وقد يطلق على الترتيب اللازم للحركة الثانية كما اصطلح عليه المتأخرون حيث فسروا الفكر بترتيب أمور معلومة للتأدي إلى المجهول، والحدس مقابل للمعنى الأول من الفكر فإنه انتقال من المطالب إلى المبادي دفعه ومن المبادي إلى المطالب كذلك، أعني مجموع الانتقالين الدفترين كما صرّح به المحقق الطوسي في "شرح الإشارات"، وقد يجعل الحدس مقابلاً للفكر بالمعنى الثاني بناء على أنه عبارة عن الانتقال من المبادي إلى المطالب دفعه، فيقابل الفكر مقابلاً تشبه مقاولة الصاعدة والهابطة؛ لأنّ ما هو مبدأ لأجلهما متنهى للآخر وما هو متنهى لأجلهما مبدأ للآخر والحركة الأولى مبدأها المطلوب ومتنهما المبادي والجنس مبدأ المبادي ومتنهما المطلوب، وما قيل: إنّ الحدسات نظريات؛ لأنّ أحد الانتقالين أو مجموعهما وإن كان للبعض على سبيل الدفعه لكنه على سبيل التدريج للبعض الآخر، والمعتبر في النظري توقيع مطلق حصوله على النظر، فيه ما عرفت سابقاً. (شرح المرقة/١٩٦)

الذى يحصل له المجهولات بغير نظر وفکر ١٢٠  
**المطالب أكثرها بالحدس كالمؤيد بالقوة القدسية كالحكماء والأولياء والأنبياء**<sup>(١)</sup> ومنهم من هو قليل الحدس ضعيفه ومنهم من لا حدس له كالمنتهي في البلادة، ومن هذا يعلم أنَّ البداهة والنظرية مختلفان بالأشخاص والأوقات<sup>(٢)</sup>، فرب حدسي عند فقد القوة القدسية يكون نظرياً وبديهياً عند صاحبها.

(١) قال العلامة العلي القاري عليه رحمة الله الباري: إذا تدور الروح القدس وازداد نوريتها وإشراقها بالإعراض عن ظلمة عالم الحسن وتحلية مرآة القلب عن صدأ الطبيعة والمواطبة على العلم والعمل وفيضان الأنوار الإلهية حتى يقوى النور وينبسط في فضاء قلبه فتتعكس فيه النقوش المرسمة في اللوح المحفوظ ويطلع على المغيبات ويتصرف في أحجام العالم السفلي بل يتحلى حينئذ القياض الأقدس بمعرفته التي هي أشرف العطايا فكيف بغيرها. (المرضاة/ ١٠٥)

(٢) اعلم أنَّ اختلاف البديهية والنظرية باختلاف الأشخاص والأوقات على تقدير كونهما صفتين للمعلوم ظاهر فإنَّ معلوماً واحداً يمكن أن يكون حصوله لشخص متوفقاً على النظر فيكون نظرياً بالنسبة إليه وحصوله لآخر غير متوفقاً عليه فيكون بديهياً بالنسبة إليه وكذا في الوقتين، لا يقال يلزم على هذا توارد العلتين المستقلتين على معلوم واحد، قلت: للشيء حوصلات متعددة وحصوله لصاحب القوة النظرية غير حصوله لصاحب القوة القدسية فالشيء المعلوم للحدس والنظر واحد بالعموم ولا استحالة في تعدد العلل المستقلة لمعلوم واحد بالعموم، وأما على تقدير كونهما صفتين للعلم فمعنى اختلافهما باختلاف الأشخاص والأوقات أنَّ العلم المتعلق بمعلوم واحد ربما يكون بعض أنحاءه ضرورياً وبعضه نظرياً، يعني أنَّ معلوم هذا العلم قد يكون بديهياً بالعرض بواسطة علم وقد يكون نظرياً بواسطة علم آخر، نعم من عرف البديهي بما لا يتوقف حصوله المطلق على النظر والنظرى بما يتوقف مطلق حصوله على النظر وجعل البديهية والنظرية من أوصاف المعلوم فلا يختلف البديهية والنظرية عنده باختلاف الأشخاص والأوقات أصلًاً، ولعلهم أنهم اختلفوا في أنَّ البديهية والنظرية هل هما صفتان للعلم بالذات أو المعلوم بالذات فذهب الأكثرون إلى أنهما صفتان للمعلوم، ظناً منهم أنَّ المترتب على النظر ما هو المقصود منه وليس المقصود تحصيل حقيقة العلم فالبديهية والنظرية ليس من أعراض العلم أولاً بالذات، وفيه نظر لأنَّ إريد أنَّ المقصود من النظر ليس تحقيق حقيقة العلم بالوجود الظاهري فمسلم لكنه بمعزل عن المعزل، وإن أريد أنه ليس المقصود تحصيل حقيقة العلم القائم بالمدرك بالوجود الأصلي فممنوع بل المقصود من النظر هو العلم بالأشياء لا نفس تلك الأشياء، فإنَّ قلت: المقصود من التحديد حصول كنه المحدود بأي فرد من أفراد العلم كان فالمرتب على النظر هو المعلوم، قلت: المقصود من التحديد هو العلم بكل المحدود وانكشافه للمدرك لا وجوده وحصوله بلا انكشاف، فالحق أنَّ البديهية والنظرية

أي رابع البديهيات.

ورابعها: "المشاهدات" وهي قضايا يحكم فيها بواسطة المشاهدة والإحساس، وهي

تنقسم إلى قسمين، الأول: ما شوهد بإحدى الحواس الظاهرة، وهي خمس: البصرة

والسامعة<sup>(١)</sup> والشامة<sup>(٢)</sup> والذائقة<sup>(٣)</sup> واللامسة<sup>(٤)</sup>، ويسمى هذا القسم بالحسينيات، والثاني:

ما أدرك بالمدركات من الحواس الباطنة التي هي أيضاً خمس، الحس المشترك<sup>(٥)</sup> المدرك

صفتان للعلم حقيقة وبالذات والمقصود بالنظر هو العلم بالأشياء أو انكشافه لا وجود نفس المعلومات إلا بالعرض، فعلى هذا لا يمكن أن يكون علم واحد بديهياً ونظرياً معاً بل بما مختلفان شخصاً، نعم ذات المعلوم قد تكون بديهية وقد تكون نظرية معَّاً بمعنى أنه قد يتعلق بها علم لا يتوقف على النظر فتكون بديهية وقد يتعلق بها علم يتوقف على النظر ف تكون نظرية بالعرض. فتأمل (شرح المرقة/١٩٧)

(١) اعلم أنَّ البصر قوة حاصلة في ملتقى العصبين المخوفيَن النابتين من مقدم الدماغ تتلاقيان وتتصير تجويدهما واحداً ثم تفترقان منه إلى العينين بالانعطاف يدرك بها الألوان والأضواء. (شرح المرقة/١٩٨)

(٢) السمع قوة مترتبة في العصبة المفروشة في معقر الصماخ، بها تدرك الصوت ويتوقف إدراكها على وصول الهواء المنضغط المتكيف بكيفية الصوت بسبب توجهه الحاصل من قرع أو قلع وهما موجبان لتموج الهواء، والمراد بوصول الهواء الحامل للصوت إلى الصماخ ليس أنَّ هواءً واحداً يعني يتموج ويتكيف بالصوت بل إنما ما يجاور ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت أيضاً وهكذا إلى أن يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في صماخ فيدركه السامعة. (١٩٨/٢)

(٣) الشم قوة مودعة في الرائدتين النابتين في العيشوم الشبيهتين بحلحتي الثدي، بها تدرك الروائح بوصول الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة إلى آللة الشم . (شرح المرقة/١٩٩)

(٤) الذوق قوة مبنية في العصب المفروش على جرم اللسان، بها تدرك الطعوم التسعة وتقتصر إلى توسط الرطوبة اللعابية الحالية عن المثل والضد بل عن الطعوم كلها لتؤدي طعم المذوق إلى الذائقة. (شرح المرقة/١٩٩)

(٥) اللمس قوة سارية بواسطة الأعصاب في جميع البدن، بها يدرك الحرارة والبرودة، والرطوبة والببوسة، والخشونة واللامسة، والصلابة واللين، والخففة والثقل. (شرح المرقة/١٩٩)

(٦) وهي قوة مودعة في مقدم البطن الأول من الدماغ، يجتمع فيها صور المحسوسات بالحواس الخمس الظاهرة بالتادي إليها فيطالع النفس صورها فيها؛ ولذا يسمى باليونانية بـ"نطاسيَا" أي لوح النفس، واستدل على وجود هذه القوة بوجوهه منها أنَّ النائم قد يشاهد صوراً لا وجود لها في الخارج فيكون وجودها في قوة من القوى الباطنة وهي المسماة بالحس المشترك. (شرح المرقة/٢٠٠)

الجزئية المحسوسة يأخذى الحواس الظاهرة ١٢.

للصور والخيال<sup>(١)</sup> التي هي خزانة له، والوهم المدرك للمعنى<sup>(٢)</sup> الشخصية والجزئية

والحافظة التي هي خزانة لمعاني الجزئية<sup>(٣)</sup>، والمتصرفة<sup>(٤)</sup> التي تتصرف في الصور والمعاني

بالتحليل والتركيب، ويسمى هذا القسم بالوجوديات، ومدركات العقل الصرف -أعني

الكلائيات- غير مندرجة في هذا القسم، مثال القسم الثاني كما حكمنا بأنّ لنا جوعاً أو عطشاً

أي خامس البدويات ١٢.

وخامسها: "التجربيات"<sup>(٥)</sup> وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة تكرار المشاهدة

وعدم التخلّف حكماً كلياً كالحكم بأنّ شرب السقمونيا مسهل للصراء.

(١) اعلم أنّ الخيال قوة مرتبة في آخر التجويف المقدم من الدماغ، وهي خزانة للصور المدركة للحس المشترك حافظة

للصور المنطبعة فيه، وذلك لأنّه لو لم يكن تلك القوة لا تحتل نظام العالم؛ فإنّا إذا أبصرنا الشيء ثانية فلو لم نعرف

أنّه هو المبصر أولاً لما حصل التمييز بين الضار والنافع والصديق العدو وهو معاير للحس المشترك؛ لأنّ الحافظ

غير القابل، وأيضاً الصور الحاصلة في الحس المشترك قد تزول بالكلية بحيث يحتاج إلى إحساس جديد كما في

النسيان وقد تزول لا بالكلية بحيث تحضر بأدنى التفاتات كما في الذهول فلو لم يكن مخزونة في قوة أخرى بحيث

يستحضرها الحس المشترك من جهتها لما بقي فرق بين الذهول والنسيان. (شرح المرقة/٢٠٠)

(٢) الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كالعداوة الجزئية التي تدركها الشاة من الذئب فنهره عنه والصادقة الجزئية التي

تدركها السحلية من أنها فتيميل إليها ولا تدركها القوة العاقلة بلا واسطة آلة جزئية ليست الآلة هي الحس المشترك؛

لأنّه مدرك للصور المدركة بالحواس الظاهرة ولا الخيال لأنّ حافظ للصور لا مدرك لها فمدركها قوة أخرى هي

المسممة بالوهم وهي قوة مرتبة في أول التجويف الآخر من الدماغ. (شرح المرقة/٢٠١)

(٣) فهي للوهم كالخيال للحس المشترك، والمحل لها آخر التجويف الآخر من الدماغ. (شرح المرقة/٢٠١)

(٤) وهي قوة مودعة في التجويف الأوسط، من شأنها تركيب الصور والمعاني والتفصيل فيها وهذه القوة تسمى باعتبار

استعمال العقل إليها مفكرة وباعتبار استعمال الوهم إليها متخيلة. (شرح المرقة/٢٠١)

(٥) قال المحقق الطوسي في "شرح الإشارات" المحربات تحتاج إلى أمرين أحدهما المشاهدة المكررة والثاني القياس

الحفي، وذلك القياس هو أن يعلم أنّ الواقع المتكرر على نهج واحد لا يكون انتهاياً، فإذاً هو إنما يستند إلى سبب

فيعلم أنّ هناك سبباً وإن لم يعلم مهية ذلك السبب وكلما علم حصول السبب حكم بوجود المسبب، والفرق بين

التجربة والاستقراء أنّ التجربة يقارن هذا القياس والاستقراء لا يقارنه. (شرح المرقة/٢٠١)

أي سادس البديهيات ١٢.

وسادسها: "المتوارات"<sup>(١)</sup> وهي قضايا يحكم بها بواسطه إخبار جماعة يحيل العقل تواظؤهم على الكذب، واحتلوا في أقل عدد هذه الجماعة، قيل: إن أله أربعة، وقيل: عشرة، وقيل أربعون، والأشبه أن هذا العدد يختلف باختلاف حال الذين أخبروه واحتلوا

الواقعة فلا يتعين عدد، والضابطة أن يبلغ إلى حد يفيد اليقين، فهذه الستة هي مبادي أي ينقطع الدليل عندما لأن الدليل إذا اشتملت عليها فلا يحتاج إلى دليل آخر ١٢. البراهين ومقاطع الدليل ومنتهي اليقين.

أي مرتبة أخيرة لليقين إذ لا مقام لليقين بعدها ١٢.

**فائدة:** زعم قوم أن المقدمات النقلية لا تستعمل في القياس البرهانى ظنا منهم أن النقل يتطرق إليه الغلط والخطأ من وجوه شتى فكيف يكون مبادي القياس البرهانى الذي يفيد القطع، وإن هذا الطن إثم؛ لأن النقل كثيراً ما يفيد القطع إذا روعي فيه شرائط وانضم إليه العقل نعم لو قيل: إن النقل الصرف بلا اعتبار انضمام العقل معه لا يعتبر ولا يفيد لكن له وجه.

**فصل:** البرهان قسمان<sup>(٢)</sup> لمي وإني، أما اللمي فهو الذي يكون الأوسط فيه علة لثبوت

(١) اعلم أنه قد اشترط في المسوارات شرائط الأول كون المخبر به ممكن الواقع الثاني أن يكون تعدد المخبرين بحيث يبلغ في الكثرة إلى حد يمتنع تواظؤهم على الكذب عادة الثالث أن يكون ذلك الخبر مستندا إلى الحس فإن التواتر في الأمور العقلية كحدوث العالم وقدمه لا يفيد اليقين الرابع استواء الطرفين والوسط أعني بلوغ جميع طبقات المخبرين في الأول والآخر والوسط بالغا ما بلغ عدداً يستحيل اتفاقهم على الكذب عادة. (شرح المرقة/٢٠٢)

(٢) اعلم أن العمدة من هذه المبادي الأوليات؛ إذ لا يتوقف فيها إلا ناقص الغريبة كالبله والصبيان أو مدننس الفطرة بالعقائد الباطلة المضادة للأوليات كما في بعض العوام والجهال، ثم القضايا بالفترية القياس ثم المشاهدات، وأما الحدسات والمحريات والمتوارات فهي وإن كانت حجة للشخص مع نفسه لكنها ليست حجة له مع غيره إلا إذا شاركه في الأمور المقتضية من التجربة والحدس والتواتر، فلا يمكن أن يشنع جاحدها على سبيل المناكرة. (شرح المرقة/٢٠٢)

(٣) قد عرفت أن القياس الذي يكون مقدماته يقينية هو البرهان، فلا بد أن يكون حده الأوسط معطياً للتصديق بثبوت الأكبر للأصغر فهو علة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب وإلا لا يكون برهاناً على ذلك الحكم، فإن كان مع ذلك علة لثبوت الأكبر للأصغر في نفس الأمر أيضاً يسمى برهان إيمان؛ لأن اللمية هي العلية وهو يفيد علية الحكم ذهنا وخارجاً وإنما يفيد ثبوت الحكم في نفس الأمر لا عليه. (شرح المرقة/٢٠٣)

الأكبر للأصغر في الواقع كما أنه واسطة في الحكم<sup>(١)</sup>، يسمى به لإفادته اللمية والعلية وأما عطف تفسيري ١٢٠

الإني فهو الذي يكون الأوسط فيه علة للحكم في الذهن فقط ولم يكن علة في الواقع بل

قد يكون معلولا له مثال اللمي<sup>(٢)</sup> قوله: زيد محموم لأنه متعمق الأخلاط وكل متعمق

الأخلاط محموم فزيد محموم فكما أن في هذا القياس الأوسط علة لثبوت الحمى لزيد في

ذهنك كذلك هو علة لوجود الحمى في الواقع، ومثال الإني قوله: زيد متعمق الأخلاط لأنه

محموم وكل محموم متعمق الأخلاط فزيد متعمق الأخلاط فوجود الحمى علة لثبوت كونه

متعمق الأخلاط في ذهنك وليس علة في نفس الأمر بل عسى أن يكون الأمر في الواقع بالعكس.

**فصل:** القياس الجدللي قياس مركب من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الخصم

أي القياس المركب من مقدمات مشهورة.<sup>١٢١</sup>

صادقة كانت أو كاذبة والأول ما تطابق فيه آراء قوم إما لمصلحة عامة نحو العدل حسن

والظلم قبيح وقتل السارق واجب أو لرقة قلبية كقول أهل الهند: ذبح الحيوان مذموم أو

انفعالات خلقية أو مزاجية فإن للأمزجة والعادات دخلا عظيمًا في الاعتقادات فأصحاب

(١) اعلم أن ثبوت الأكبر أي محمول النتيجة للأصغر أي موضوعها على نحوين خارجي وذهني مثلاً عروض الحمى لزيد في الواقع ثبوت خارجي وثبوت الحمى له في الذهن أي العلم بأنه محموم ثبوت ذهني والحد الأوسط لا بد أن يكون علة لثبوت الذي في كل قياس ليحصل العلم بثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علة لثبوت الخارجى الواقعى يسمى برهاناً لمباً مذكور في المتن، وإن لم يكن الأوسط علة لثبوت الخارجى فيسمى القياس برهاناً إنما سواء كان معلولاً للحكم كقولك: زيد متعمق الأخلاط لأنه محموم وكل محموم متعمق الأخلاط فزيد متعمق الأخلاط فوجود الحمى معلول لثبوت الأخلاط لزيد، أو كانوا معلولين لثالث كما يقال: هذه الحمى تشتد غباً وكل حمى تشتد غباً محروقة فهذه الحمى محروقة، فإن اشتدادها غباً ليس معلولاً للإحراق ولا بالعكس بل كلامهما معلولان للصفراء المتعمقة الخارجدة من العرق. (المراضة حاشية المرقة ١٠٩)

(٢) اعلم أن الاستدلال بوجود المعلول على أن له علة تامة كقولنا: كل جسم مؤلف من الهيولى والصورة وكل مؤلف له مؤلف برهان لعي؛ لأنَّ الأوسط فيه يعني المؤلف علة لثبوت المؤلف للجسم وإن كان معلولاً للأكبر في المثال المذكور والمعتبر في برهان اللئم أن يكون الأوسط علة لثبوت الأكبر للأصغر لا أن يكون علة لوجود الأكبر في نفسه. (المراضة ١١٠)

الأمزجة الشديدة يرون الانتقام من أهل الشرارة حسنا وأصحاب الأمزجة اللينة يرون العفو خيرا ولذلك ترى الناس مختلفين في العادات والرسوم ولكل قوم مشهورات خاصة بهم وكذا لكل صناعة فمن مشهورات التحويين الفاعل مرفوع والمفعول منصوب أني القياس المركب من والمضاف إليه مجرور، ومن مشهورات الأصوليين الأمر للوجوب، والثاني ما يؤلف من المسلمين بين المتخاصمين <sup>(١)</sup> وللمشهورات شبه بالأولياء <sup>(٢)</sup> وتجريد الذهن وتدقيق النظر يفرق بينهما، والغرض من صناعة الجدل <sup>(٣)</sup> إلزام الخصم أو حفظ الرأي.

### فصل: القياس الخطابي <sup>(٤)</sup> قياس مفيد للظن ومقدماته مقبولات مأخذات ممن يحسن

(١) وتلك المسلمات مندرجة في المسلمات الخاصة وبناء الكلام عليها يوجب الاقناع للمتخاصمين وإن لم تصلح لكونها حجة على من لا يسلّمها. (شرح المرقة/٢٠٧)

(٢) اعلم أنه ربما التبس المشهورات بالأولياء كما وقع للمعترلة حتى قالوا: الصدق منج عن النار والكذب موقع فيها ضروريان وليس كذلك بل إنما علما بالشرع فليكت أن تعلم الفرق بينهما وهو يحصل بتجريد العقل عماده بحيث يخيل أنه حلق الآن فيحتاج في المشهورات إلى البرهان كما أن رجلا قطع النظر عن الشرع لا يعلم النار فضلاً عن كون الصدق منجيا عنها والكذب موقعها فيها، وبأن المشهورات قد تكون باطلة والأولياء لا تكون إلا حقة. (المرضة/١١١)

(٣) صناعة الجدل ملكرة يقدر بها على تاليف قياسات جدلية، والغرض من هذه الصناعة إلزام الخصم أو حفظ الرأي، وذلك لأن الجدلي إما محيي يحفظ رأياً ويسمى ذلك الرأي وضعاً وغاية سعيه أن لا يلزم وأما سائل يهدى وضعاً وغاية سعيه أن يلزم، فالمحيي يؤلف قياسات من المشهورات المطلقة أو المحدودة حقاً كانت أو غير حق والسائل يؤلفها مما يتسلمه من المحيي مشهوراً كان أو غير مشهور، واعلم أنه كما أن مواد الجدل مسلمات ومتسلمات فصورها أيضاً ما ينتج بحسب التسليم والتسليم قياساً كان أو استقراء، ولما كانت غاية الجدل هي الإلزام أو رفعه لا يتقيئ حاز وقوع الأصناف الثلاثة من القضايا أعني الواجد والممكן والممتنع في موادها. (شرح المرقة/٢٠٧)

(٤) اعلم أن القياسات الخطابية مؤلفة من المظنوّنات والمقبولات والمشهورات في بادي الرأي التي تشبه المشهورات الحقيقة حقة كانت أو باطلة وتشترك الجميع في كونها مقنعة فكان موادها هي ما يصدق بها بحسب الظن الغالب فصورها أيضاً ما ينتج بحسب الظن الغالب سواء كان قياساً أو استقراء أو تمثيلاً متتحاً كان القياس في الواقع أو عقيماً وغايتها الإقناع، ولما كان الغرض من هذه الصناعة تحصيل أحکام ضارة أو نافعة في المعاش والمعاد فلا بد أن تكون المقدمات المستعملة مقنعة للسامعين، فلا يجوز استعمال الصوادق الأولية الغير المقنعة وأن تكون العبارة ظاهرة الدلالة على المعنى وإلا يخل بالمفهوم فيفوت الغرض. (شرح المرقة/٢٠٨)

لأنَّ نفوسهم مرتاضة والغالب فيهم الصدق<sup>١٢</sup>.  
**الظن فيهم**<sup>(١)</sup> كالأولياء والحكماء وأما المأحوذات من الأنبياء<sup>(٢)</sup> على نبنا وعليهم الصلاة  
 والسلام فليست من الخطابية؛ لأنها أخبارات صادقة من مخبر صادق دل على صدقه  
 المعجزة ولا مجال للوهم فيها حتى يتطرق إليه الخطأ والخلل، فالقياس المركب منها  
 عطف على "مقبولات"<sup>١٢.</sup>  
 برهاني قطعي المقدمات<sup>(٣)</sup> أو مظنومن يحكم فيها بسبب الرجحان ويندرج فيها الحدسيات  
 والتجربيات والمتواترات التي لم تبلغ إلى حد الجزم بسبب عدم شعور العلة أو عدم بلوغ  
 عدد المخبرين إلى مبلغ التواتر وهذه الصناعة منفعة عظيمة في تنظيم أمور المعاش وتنسيق  
 أي باستعمال هذه الصناعة.<sup>١٢.</sup>  
 أحكام المعاد إما باستعمالها أو بالاحتراز عنها ولذلك كبار الحكماء يستعملون تلك  
 الصناعة كثيراً ويعظون بالكلام الخطابي جماً غفيراً ولا بد أن تكون المقدمات المستعملة  
 فيها مقمعة للسامعين مفيدة للواعظين.

**فصل:** القياس الشعري<sup>(٤)</sup> قياس مؤلف من المخيلات الصادقة أو الكاذبة المستحيلة أو  
 الممكنة المؤثرة في النفس قبضاً وبسطاً ولنفس مطاوعة للتخييل كمطاوعته للتصديق بل

(١) وذلك إما لكونه مؤيداً بأمور السماوية كالكرامات أو لاختصاصه بمزيد عقل فيما بين الناس فقوله: "الأولياء" مثال للأول وقوله: "الحكماء" مثال للثاني لكن من يحسن الظن فيهم بالمعجزات -هم الأنبياء- خارج عن هذا القسم كما قال المؤلف قيس سره. (حاشية المرقة/٣٥)

(٢) اعلم أنَّ بعضهم لم يفرقوا بين القضايا المأحوذة من الأولياء والحكماء وبين القضايا المأحوذة من الأنبياء فعدوا جميعها من المقدمات الخطابية، والله در المصنف العلامة قيس سره حيث أظهر الفرق وردة عليهم رداً بليغاً. (المرضة/١١٢)

(٣) أي من الفطريات التي قياساتها معها عند أهل العقول الزركي، كما تقول: هذا أخبار مخبر صادق قطعاً وكل خبر يكون كذلك حق، وعند العقول الضعيفة إما مبرهنات وبرهانها القياس المذكور أو حدسنيات. (المرضة/١١٢)

(٤) اعلم أنَّ القياس الشعري مركب من المقدمات المختلقة من حيث هي مخيلة سواء كانت مصدقاً بها أو لا وسواء كانت صادقة في نفسها أو لا فتتأثر النفس عنها قبضاً أو بسطاً فإنَّ النفس أطوع للتخييل من التصديق فإذا قيل للعسل: "إنه حمر" اشتاق الشارب إليه وسهل عليه شربه وإذا قيل للعسل: "إنه مُرّة" تفرط الطبع عنه وكروه أن ينوق عنه مع أنهما كاذبان. (شرح/٢٠٨)

أشد منه، والغرض من هذه الصناعة أن ينفعل النفس بالترهيب والترغيب<sup>(١)</sup> واشترط في

الشعر أن يكون الكلام جارياً على قانون اللغة مشتملاً على استعارات<sup>(٢)</sup> بدعة رائفة  
بحيث ينتقل ذهن السامعين إلى المعانى على الفور.<sup>١٢</sup>

وتشبيهات أنيقة فائقة بحيث يؤثر في النفس تأثيراً عجياً ويورث فرحاً أو يوجب ترحاً، ومن

ثم لا يجوز فيه استعمال الأوليات الصادقة ويستحسن استعمال المخيلات الكاذبة<sup>(٣)</sup>، كما

قال العارف الگنجوي<sup>(٤)</sup> مخاطباً بولده فلذة كبده: بيت

مولانا نظام الدين گنجوي رحمة الله تعالى صاحب "سكندر نامہ" و "مشوی لمیہ چون"<sup>١٢</sup>.

(١) كقولنا: "العسل مرّة" فتفر عن النفس، وإذا قلت: "عين المعشوق نرجس وخده ورد وساقه سيمي ووجهه بدر وأسنانه

لولو" فترغب النفس إليه بهذه الأمور. (المرضاة حاشية المرقة/١١٣)

(٢) وهي في اللغة "عارضت خواستن چیزئے" وفي الاصطلاح: المحاجز الذي علاقته مشابهة، كقولك: «فلان يتكلم بالدرر»،

ويسمى الشيء الأول مشابها والثاني مشابها به، والاستعارة على أربعة أنواع لأنه إن ذكر وأريد به نفسه مع الانتقال إلى المشبه به أي تنبئه المحاطب على أنها شبيهنا هذا الشيء بذلك وجعلناه من الأفراد الغير المشهورة للمشهبه به فاستعارة مكنية وإن ذكر المشبه به وأريد به المشبه فمصرحة وإثبات لوازم المشبه به للمشهبه تخيلية وإثبات مناسباته له ترشيح.

(المرضاة حاشية المرقة/١١٣، بتغير)

(٣) لأن الناس أطوع للتخييل منهم للتصديق كما عرفت ومداره غالباً على الأكاذيب، ومن ثم قيل: "الحسن الشعر أكذبه"

فلا يليق بالصادق المصدقوك كما يشهد به قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلِمْتُمُ السُّعُودَ مَا يَكْنِيُنَّهُ﴾ [بس: ٦٩]. (شرح المرقة/٢٠٩)

(٤) اعلم أن ما قاله العارف الگنجوي مأخوذه مما قاله المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿الْمُتَرَاهُمُ فِي كُلِّ دَوْلَتٍ يَهْبِطُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٥]

أي الشعراء يترددون في كل فن من فنون الكذب فيهجون الصلحاء ويمدون الأشتبهاء وينشدون المعانى

المذمومة المضامين المستهجنة ولا ياليون بتعريف الباطل والحرام، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنُ آيَةٌ يُبَيِّنُهُمُ الْعَاقُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]

، ومع ذلك لا قباحة في ذات الشعر وليس كل شعر مذموماً كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم:

((كلام حسن وقبيحه قبيح)). يعني أن الشعر كالنشر فكل كلام معناه ومطلبـه حسن فهو حسن وما يكون مبنـاه

ومرامـه قبيـحـه فهو قـبيـحـه، ويـشهدـ على ما قـلـناـ قولـهـ تعالىـ: ﴿الَّذِينَ أَمْنَوْا عَمَلُوا الصِّلْطَتِ وَذَرُوا لَهُ كُلُّهُ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]

قال البيضاوي في تفسيره تحت هذه الآية: استثناء للشعراء المؤمنين الصالحين الذين يكتـرون ذكر الله ويـكونـونـ أكثرـ

أشـعـارـهـمـ في التـوـحـيدـ وـالـشـاءـ عـلـىـ اللـهـ تـعـالـىـ وـالـحـثـ عـلـىـ طـاعـتـهـ، وـلـوـ قـالـواـ هـجـواـ أـرـادـواـ بـهـ الـاتـصـارـ مـنـ هـجـاـهمـ وـمـكـافـحةـ

هـجـاـهـ الـمـسـلـمـينـ كـعـبـدـ اللـهـ بـنـ رـوـاـحـةـ وـحـسـانـ بـنـ ثـابـتـ وـالـكـعبـيـنـ، وـكـانـ عـلـىـ الـصـلـوةـ وـالـسـلـامـ يـقـولـ لـحـسـانـ: ((قلـ

وـرـوحـ الـقـدـسـ مـعـكـ)). [تفسير البيضاوي، ٤/٢٥٧] (المرضاة حاشية المرقة/١٤)

در شعر ميچ و در فن او چون اکذب او ست احسن او

هو الشيخ سيدي عمر بن القارش قدس سره العزيز.

**وَكَفُولُ الْقَائِلِ يَصْفُ الْحَمْرَ  
أَيْ حَمْرَ الْمَعْرِفَةِ ١٢.**

لَهَا الْبَدْرُ كَأسٌ وَهِيَ شَمْسٌ يُدِيرُهَا هَلَالٌ، وَكَمْ يَلْدُو إِذَا مُرْجَتْ نَجْمٌ

وقال الشاعر شعر:

لا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غَلَالِهِ قَدْ رُزَّ أَزْرَارُهُ عَلَى الْقَمَرِ

فشبه المحبوب بالقمر<sup>(١)</sup> وقال: لا تعجبوا من انشقاق غالاته؛ لأنّ قمر زر عليه الغاللة وكل قمر كذلك فغالاته تشق ينتج غاللة المحبوب تشق، وقد تنتج اجتماع النقيضين نحو أنا مضمّر الحوائج باللسان مظاهرها بالمداعع وكل مضمّر الحوائج صامت وكل مظاهرها متكلّم ينتج أنا صامت متتكلّم<sup>(٢)</sup>، ولا يشترط الوزن في الشعر عند أبواب الميزان<sup>(٣)</sup> نعم يفيده حسناً، والكلام الشعري إذا أنشد بصوت طيب ازداد تأثيره في النفوس حتى

(١) إن قلت: لا يذكر المشبه في الاستعارة المصرحة مع أنه مذكور في الشعرتين، لأنّ ضمير لها في الشعر الأول راجع إلى الحمر

المتشبه بالشمس وضمير "غالاته" في الشعر الثاني راجع إلى المحبوب المشبه بالقمر، قلنا: ذكر المشبه على وجه التشبيه مناف للاستعارة المصرحة وإلاّ كما قيل: صبحه چوئی نمودی شدنماز من قسا<sup>☆</sup> سجهه ک باشد رواچو آقتاپ آمدبرون؛ إذ ذكر الشمس ليس على وجه التشبيه، فكما أنّ ذكر المشبه به في هذا الشعر ليس على وجه التشبيه كذلك ذكر الشمس والمحبوب المشبهين لكنه لا على وجه التشبيه ليس منافي للاستعارة. فافهم واستقم. (المرضة حاشية المرقة/١١٥)

(٢) وهما نقopian بحسب الظاهر أما بحسب الحقيقة فليس كذلك؛ لأنّ معناه أنا صامت باللسان متكلّم بالمداعع. (المرضة/١١٥)

(٣) والحق ما قال الشيخ في "الشفاء": إنّ الشعر كلام مخيّل مؤلف من أقوال موزونة متساوية وعند العرب مقفاة، ومعنى كونها موزونة أن يكون لها عدد إيقاعي، ومعنى كونها متساوية هو أن يكون كل قول منها مؤلفاً من أقوال إيقاعية فإنّ عدد زمانه مساوٍ بعدد زمان الآخر، ومعنى كونها مقفاة هو أن يكون الحرف الذي به يختتم كل قول منها واحدة، ولا نظر للمنطق في شيء من ذلك إلاّ في كونه كلاماً مخيّلاً. (شرح المرقة/٩٠٩)

ربما يزيل فرط البهجة العمائم عن الرؤوس، والأوائل من الحكماء اليونانيين كانوا أحقر الناس على الشعر.

### **فصل: القياس السفسطي<sup>(١)</sup>** وهو قياس مركب من الوهميات<sup>(٢)</sup> الكاذبة المختبرعة للوهم

لما كان بعض الموجودات أي المحسوسات كذلك حكم الوهم كقياس غير المحسوس على المحسوس نحو: "كل موجود مشار إليه"، وللهوميات مشابهة

لغلبة الوهم على باقي القوى<sup>١٢٠</sup>.

شديدة بالأوليّات ولو لا رد العقل والشرع حكم الوهم لدام الالتباس بينهما<sup>(٣)</sup> أو من الكاذبة

المشبهات بالصادقة وهي قضايا يعتقدها العقل بأنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة

لوجود الاشتباه<sup>١٢١</sup>. تلك القضايا المعتقدة

لمكان الاشتباه بها لفظاً أو معنى<sup>(٤)</sup> فتوقع في الغلط، وهذه الصناعة كاذبة مموهة غير نافعة

أي السفسطة<sup>١٢٢</sup>.

(١) وهو مركب من سوفا بمعنى الحكمة واسطا بمعنى الباطل والتمويه ومعنى المجموع الحكمة الباطلة المموهة التي تجعل كالحكمة الصادقة بالخدع والتزوير، وهي ملكة يحصل بها القدرة على تأليف الحجة الباطلة. (المرضة/١١٦)

(٢) قد عرفت أنَّ الوهم قوة مرتبة في أول التجويف الآخر من الدماغ بها يدرك المعانى الجزرية الموجودة في الجزيئات كالاعداوة والحفادة الجزرية، ولها سلطان عظيم ومن ثم يقال: إنها سلطان القوى الجسمانية ومستخدمتها وهي تفهر قوة العاقلة في أكثر القضايا والأحكام، فيحكم على المعقولات بأحكام المحسوسات وتوقع النفس في الغلط فتحكمها في المحسوسات صادق نحو كل جسم في جهة ولا يترك منه السفسطة بل الوهميات المحسوسة اعتبرت في مبادي البرهان لكون أحكامها صادقة يصدقها العقل بخلاف حكمها في المعقولات؛ إذ يحكم عليها بالمحسوسات ف تكون كاذباً قطعاً كحكمه أنَّ كل موجود مشار إليه والسفسطة يتركب عنها. (شرح المرقة/٢١٠)

(٣) ولذا ترى أكثر الناس منهمكاً في الأوهام الباطلة ولا يتصور النجاة عنها إلاً بتأييد من الله تعالى، قال الشيخ في "عيون الحكم": الفارق بين الأوليات والوهميات وجذان التناقض في حكم الوهم دون العقل، وتفصيله أنَّ الوهم قد يساعد على التصديق بما ينتج نقىض حكمه والعقل ليس كذلك فعلم أنَّ حكم الوهم كاذب، مثلاً يقول: ما حصل في حيز وجهة لا بد أن يتميز بيمينه عن يساره وفوقه عن تحته وكلما كان كث فهو مرکب وكل مرکب ممکن وكل ممکن ليس بواجب الوجود لذلك، فلو حكم بعد ذلك بأنَّ واجب الوجود لذاته يجب أن يكون مختصاً بجهة فهمنا حكم الوهم بحكم ونقىضه أيضاً، فعلم أنَّ حكمه في غير المحسوس كاذب، وأما حكم العقل فليس كذلك فعلم أنه صادق. (شرح المرقة/٢١١)

(٤) مثال الأول قوله مشيراً إلى عين الماء: "هذه عين وكل عين يستضيء بها العالم فهذه العين يستضيء بها العالم" فقد وقع الاشتباه فيه لاشتراك لفظ العين بين عين الماء والشمس، ومثال الثاني قوله مشيراً إلى صورة الفرس المتقوша على الجدار: "هذا فرس وكل فرس صاحل لهذا صالح"، فإنَّ صورة الفرس ليس بفرس. (المرضة/١١٦، بتغير)

بالذات، نعم نافعة بالعرض بأنّ صاحبها لا يغلط ولا يقدر على أن يغالط غيره أو أن يمتحن بها أو يعاونه<sup>(١)</sup> وصاحب هذه الصناعة إن قابل الحكم يسمّى سفسطائياً وهذه الصناعة سفسطة أي حكمة مموهة ملمعة، وإلاً فيسمّى مشاغباً وهذه مشاغبة وعلى التقديررين فصاحب غالط في نفسه مغالط لغيره وصناعته مغالطة<sup>(٢)</sup> وهي قياس فاسد إما من جهة المادة فقط أو من جهة الصورة فقط أو كليهما.

**فصل في أسباب الغلط:** اعلم أنّ أسباب الغلط مع كثرتها راجعة إلى أمرین أحدهما سوء الفهم فقط، وثانيهما اشتباہ الكواذب بالصوادق، والأول إنما يكون بسبب انغماس النفس في ظلمات الوهم حتى يستيقن الكواذب صادقة بل ضرورية نحو الهواء ليس بمبصر<sup>(٣)</sup> وكل ما ليس بمبصر ليس بجسم فألهواء ليس بجسم وأما الثاني فيه تفصيل على ما سيأتي،  
أي أسباب الغلط.<sup>(٤)</sup>

وقال بعض المحققين: ترجع إلى أمر واحد وهو عدم التمييز بين الشيء وشبهه فقط.

(١) إذا كان الباعث عليه الأغراض الفاسدة والاعتقادات الباطلة الناشئة من قلة المادة وعدم تهذيب النفس وتأديبها بالسياسات العقلية والآداب الشرعية. (شرح المرقة/٢١١)

(٢) قال بعض المحققين: المغالطة لها سبب فاعلي هو العقل الناقص أو الوهم الزائف وسبب غائي هو شهرة عند الناس بمراعاة وتعظيمهم إياها والنظر إليها بعين التوقير والرياسة والسبب الصوري لها هو الكذب والخيانة في الباطن والتشبه بزري العلماء والحكماء في الظاهر بالكلام المزخرف والمنطق المزور. (شرح المرقة/٢١٢)

(٣) إن قلت: الصغرى في هذا المثال سالبة مع أنه قد اشترط في إنتاج الشكل الأول إيجاب الصغرى، فقلنا: الجواب عن قولهم: "الخلاء ليس موجود وكل ما ليس بموجود ليس بمحسوس" كما في شروح "السلم" وهو أنّ الصغرى موجبة سالبة المحمول (أي سلب النسبة محمول فيها) وليس سالبة كما تدل عليه الكبرى، حيث جعل النسبة السالبة أي "كل ما ليس بموجود" مرآة لأفراد الموضوع فيها لا يقال: إن الموجبة السالبة المحمول والسالبة البسيطة سببان في عدم اقتضاء الموضوع فيستلزم إنتاج الصغرى الموجبة السالبة المحمول إنتاج السالبة بالذات ممتوّع لأنها غير متنجة بالواسطة أيضاً، والموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة في عدم اقتضاء وجود الموضوع لكن قد وجد فيها ثبوت أيضاً، وباعتباره ينبع سالبة المحمول لا باعتبار عدم اقتضاء وجود الموضوع. (المرضاة/١١٨)

**فصل:** عدم التميّز بين الشيء وشبيهه ينقسم إلى ما يتعلق بالألفاظ وإلى ما يتعلق بالمعنى

القسم الأول -أعني ما يتعلّق بالألفاظ- قسمان، الأول: ما يتعلّق بالألفاظ لا من جهة التركيب، والثاني: ما يتعلّق بها من حيث التركيب، ثم المتعلق بالألفاظ من جهة الأول أي لا من قسمان، الأول: ما يتعلّق بالألفاظ أنفسها، وذلك لأن تكون الألفاظ مختلفة في الدلالة.

فيع فيها الاشتباه فيما هو المراد كالغلط الواقع بسبب كون اللفظ مشتركاً لفظياً بين معينين أو أكثر وكون أحد معانيه حقيقة والآخر مجازياً ويندرج فيه الاستعارة وأمثالها وكل ذلك يسمى بالاشتراك اللفظي كما تقول لعين الماء: هذه عين وكل عين يستضيء بها العالم فهذه العين يستضيء بها العالم، أو تقول: زيد أسد وكل أسد له مخالب فزيد له مخالب، والغلط في الأول كون لفظ العين مشتركاً لفظياً بين عين الماء والشمس، وفي الثاني كون إطلاق لفظ الأسد على زيد مجازياً وعلى الحيوان المفترس حقيقياً.

**والثاني ما يتعلّق بالألفاظ بسبب التصريف كالاشبه الواقع في لفظ المختار فإنه إذا كان بمعنى الفاعل كان أصله مختيراً بكسر الياء وإذا كان بمعنى المفعول كان أصله مختيراً بفتحها أو بسبب الإعجماء والإعراب كما يقول القائل: "غلام حسن" من غير**

(١) قال الشيخ: أما مثال التبكيت المغالطي لاشترك الاسم، كمن يقول للمتعلم: إنه يعلم أو لا يعلم فإن لم يعلم فليس بمتعلم وإن علمه فليس يحتاج إلى أن يتعلم، والمغالطة في هذا أن قوله: "يعلم" يعني به أنه يحصل له العلم ويعني به حصل له والذي يعلم ليس يتعلم بصدق إذا كان "ليس يعلم" يعني أنه لا يحصل له العلم ويكتذب إذا كان بمعنى حصل له العلم. (شرح المرقاة/ ٢٤١، بحذف)

(٢) أي بسبب عدم النقطة كقولنا: "حر الحر حر حر" بدون النقط يتحمل غير المقصود فإذا وضعنا النقط في مواضعها المناسبة هكذا "خبر الخبر خير خبر" زال الخفاء واتضح المقصود بلا مزية، وهكذا حال عدم التمييز بسبب رسم الخط كقولك: "مثل الشطرنج أبي حنيفة وهو الشافعى" وليس له معنى محصل، نعم يظهر المعنى المطلوب إذا كتبنا على وفق رسم الخط وهو هكذا "مثل الشطرنج أبي حنيفى وهو الشافعى" إذ معناه حينئذٍ في الفارسية "جوانة مثل شطرنج مراميج گردانید و آلام شافعی سست" رضي الله تعالى عنه. (المرضاعة حاشية المرقة ١١٩)

إعراب فيطن تارةً تركياً توصيفياً والأخرى تركياً إضافياً<sup>(١)</sup>، والمتعلق بالألفاظ من جهة التركيب فإذا بالنظر إلى اختلاف المرجع<sup>(٢)</sup> نحو: "ما يعلمه الحكيم فهو يعمل بما يعلمه" أي ضمير الفاعل بما يعلمه. فإن عاد الضمير إلى الحكيم صدق وإلاً كذب، وإنما يأفراد المركب نحو: "التاريخ حلو وإن لم يرجع ضمير الفاعل إلى الحكيم بل إلى الموصولة أو الموصفة.<sup>١٢</sup> حامض" صادق، وإن أفرد وقيل: "هذا حلو وحامض" لم يصدق، وإنما بجمع المنفصل<sup>١٢</sup> نحو: "زيد طيب وماهر" صدق، وإن جمع وقيل: "طبيب ماهر" كذب.

**فصل في الأغاليط التي تقع بسبب المعنى:** وهذا أيضاً أقسام؛ لأنها إما من جهة المادة أو من جهة الصورة أما التي من جهة المادة كما يكون بحيث إذا رتب المعاني فيه على وجه يكون صادقاً لم يكن قياساً وإذا رتب على وجه يكون قياساً لم يكن صادقاً كقولك: كل إنسان ناطق من حيث هو ناطق ولا شيء من الناطق من حيث

(١) وقد يكون عدم التمييز بسبب العطف، كقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بِرَىٰ مِنْ أَسْفُرِ كُبَيْنُ ۝ وَرَسُولُهُ ۝﴾ [الثوبان: ٣] ومعناه أنَّ الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بريئان من المشركين، هذا على تقدير عطف رسوله على اسم الحالة أما على تقدير عطفه على المشركين فيكون معناه أنَّ الله تعالى بريء من المشركين وبريء من رسوله وهذا كفر، وهذا السبب داخل في سبب الإعراب؛ إذ رسوله على تقدير عطفه على اسم الحالة مرفوع حملاً على السحل وعلى تقدير عطفه على المشركين مجرور، ولذا لم يذكره المصنف العالمة قدس سره. (المرضاة حاشية المرقة/ ١١٩)

(٢) ومن هذا القبيل قول ابن الجوزي خطيباً على المنبر - حين طلبوا منه المحاكمة بين أهل السنة والشيعة الرافضة وقالوا: من أفضل البشر بعد نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم؟ -: "من بنته في بيته" فرضي الفريقيان عليه؛ إذ حسبت الشيعة أنَّ ضمير بنته راجع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وضمير بيته راجع إلى "من" فمعناه الذي بنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أي فاطمة رضي الله تعالى عنها في بيته وهو مدينة العلم سيدنا علي رضي الله تعالى عنه، وأهل السنة حملوا على أنَّ ضمير بنته راجع إلى من وضمير بيته راجع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فمعناه الذي بنته أي عائشة رضي الله تعالى عنها في بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، كذا في مقدمة "أشعة المعانات" للشيخ المحقق الشيخ عبد الحق المحدث الدلهوي، أستاذ أساتذة المحدثين في الهند. (المرضاة/ ١٢٠)

هو ناطق بحيوان فلا شيء من الإنسان بحيوان إذ مع اعتبار قيد من حيث هو ناطق يكذب الصغرى<sup>(١)</sup> ومع حذفه عنها يكذب الكبرى وإن حذف من الصغرى وأثبت في الكبرى يلزم اختلال هيئة القياس لعدم الاشتراك وأما التي من جهة الصورة فكما يكون على هيئة غير ناتجة وجميع ذلك سوء التأليف كقول القائل: الزمان محيط بالحوادث والفلك محيط بها أيضاً ينتج فالزمان هو الفلك وهو شكل ثان وقد فات فيه شرط أعني اختلاف المقدمتين إيجاباً وسلباً لكونهما موجبتين هاهنا.

والآن نذكر بعض المغالطات التي سبب وقوعها فساد الصورة، فنقول: من المغالطات الصورية المصادرية على المطلوب نحو زيد إنسان؛ لأنّه بشر وكل بشر إنسان.

ومنها: أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، نحو: الحالس في السفينية متحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد. ومنها: أن لا يتكرر الأوسط تماماً كما يقال: الإنسان له شعر وكل شعر يثبت ينتج الإنسان يثبت فإنّ الأوسط له شعر ولم يجعل تماماً موضوعه الكلّي. ومنها: أن لا يكون الأوسط متشابهاً في المقدمتين لاختلافه بالقوة والفعل، نحو قوله: الساكت متكلّم والمتكلّم ليس بساكت ينتج الساكت ليس بساكت.

أي من المغالطات الصورية<sup>(٢)</sup>. ومنها: اختلال التركيب بسبب شك وقع بأنّ القيد من الموضوع أو من المحمول كقولهم الإنسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان ينتج الإنسان وحده حيوان والغلط إنما نشأ من توهّم أن لفظة وحده جزء من الموضوع ولو جعل جزء من المحمول، وقيل:

(١) لأن الناطق ذاتي للإنسان وثبوت الذاتي للذات ضروري من غير دخل للحيثية والإلزام تحلل الجعل بين الذات والذاتي، والكبرى على تقدير اعتبار الحيثية فيها صادقة؛ لأنّ ثبوت الحيوان للناطق باعتبار كونه إنساناً فإذا اعتبر الناطق من حيث هو ناطق مع قطع النظر عن سائر الأمور التي منها الإنسان لا يثبت له الحيوان. (المراضة حاشية المرقة/١٢١)

الإنسان هو وحده ضاحك وكل ما هو وحده ضاحك فهو حيوان لصدق النتيجة؛ لأنها

إذا ذاك الإنسان حيوان فالغلط في هذا المثال بسبب سوء اعتبار الحمل<sup>(١)</sup>.

لكون الكبri طبيعية أو مهملة.

ومنها: أن لا يكون الأكبri محمولا على جميع أفراد الأوسط في الكبri وذلك كما

تقول: كل إنسان حيوان والحيوان عام أو جنس أو مقول على كثيرين مختلفي الحقيقة

فيستج كل إنسان عام أو جنس أو مقول على كثيرين مختلفي الحقيقة وهو باطل قطعا

والسبب في الغلط إنما هو إهمال كليّة الكبri إذا الكبri طبيعية فلا يتعدي الحكم<sup>(٢)</sup>.

جمع سلب.

ومنها: ما يقع بسبب تقدم الروابط وتأخرها عن السلوب وكذا تقدم الجهة على

أي على أدوات السلوب.

السلوب وتأخرها عنها نحو زيد هو ليس بقائم وزيد ليس هو بقائم وبالضرورة أن لا يكون

وليس بالضرورة<sup>(٣)</sup> أن يكون ولا يلزم أن لا يكون وتحشر السلوب من هذا

(١) يمكن أن يقال: الصغرى مركبة من موجة وسالية بسبب انضمام الوحدة إلى الإنسان، فالموجة "الإنسان ضاحك"

والسالية "لا شيء غير الإنسان ضاحكا" فالقضية الموجة يتبع مع الكبri نتيجة صادقة والثانية مع الكبri ليست على

تاليف منتج، فالغلط إنما نشأ من القضية الثانية، والحاصل أن الصغرى قضيان وأخذت واحدة فوق الغلط، وهذا

الغلط يسمى باعتبار الحدود سوء اعتبار الحمل وباعتبار المقدمة جمع المسائل في مسئلة واحدة وباعتبار القياس

وضع ما ليس بعلة علة. فافهم (شرح المرقة/٢١٥)

(٢) أي حكم الأكبri من الأوسط إلى الأصغر؛ لأن الحكم في الصغرى هو جميع أفراد الإنسان أفراد للحيوان والحكم في

الكبri بالعام أو الجنس أو مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو، إنما هو على نفس طبيعة الحيوان

فلا يتعدي الحكم بهذه الأمور إلى أفراده. (المرضة حاشية المرقة/١٢٤)

(٣) قد يظن أن قولنا بالضرورة أن لا يكون وليس بالضرورة أن يكون سواء مع أن الثاني يصدق على الممكن كقولنا:

ليس بالضرورة كل إنسان كتاب دون الأول لكتاب قولنا بالضرورة ليس كل إنسان كتاب، فسلب الضرورة غير ضرورة

السلب فأأخذ أحدهما مكان الآخر خطاء لتغايرهما لفظاً ومعنى، وكذا قولنا: لا يلزم أن يكون ويلزم أن لا يكون لصدق

الأول على الممكن وصدق الثاني على الممتنع. (شرح المرقة/٢٦)

الباب<sup>(١)</sup>، فإنّ مراتب الشفاعة كسلب سلب وسلب سلب سلب إثبات، والوترية كسلب سلب وغيرها سلب.

ومنها: أخذ الاعتبارات الذهنية والمحمولات العقلية أموراً عينية كما إذا قيل: إنّ الإنسان كلي فيظن أنه في الأعيان كذلك وليس هذا الظن بصواب فإنّ الكلية إنما تعرض الأشياء في الذهن دون الخارج، ومن هذا التحقيق ينحل أغلوطة أخرى تقريره أن يقال: الممتنع موجود؛ لأنّه إن امتنع شيء في الخارج لكان امتناعه حاصلاً في الخارج<sup>(٢)</sup> فيكون الممتنع موجوداً في الخارج فيلزم وجود الممتنع وهو باطل قطعاً، وجه الانحلال<sup>(٣)</sup> أنّ الامتناع اعتبار ذهني لا يلزم من اتصف شيء به وجوده في الخارج ليلزم وجود المتصف به في الخارج.

ومنها: أخذ مثال الشيء مكانه كما تقول لمثال النار إنه نار وكل نار محرق فهو محرق وهذا الاشتباه هو الذي احتاج به المنكرون للوجود الذهني حيث قالوا لو حصلت الأشياء

(١) أي من المغالطات الصورية فأأخذ السلوب الوترية مقام السلوب الشفيعية خطأ؛ لأنّ الأولى سالبة والثانية موجبة. (حاشية/٣٩)

(٢) هذه صغرى القياس وكثيراً كل ما كان امتناعه حاصلاً في الخارج كان موجوداً في الخارج، ولم يذكرها المصنف العلامة قيس سره لظهوره ينتج إن امتنع شيء في الخارج كان موجوداً في الخارج، وقول المصنف العلامة قيس سره: "فيكون الممتنع موجوداً في الخارج" محصل النتيجة. (المرضاة حاشية المرقة/١٢٥)

(٣) هذا مأخوذ مما قال العلامة الشيرازي في "شرح حكمية الإشراق" أنّ الغلط في قولنا: لو كان الشيء ممتنعاً في الخارج لكان امتناعه حاصلاً في الخارج فيكون الممتنع موجوداً، أنّ الامتناع اعتبار ذهني ولا يلزم من اتصف شيء به وجوده في الخارج ليلزم وجود المتصف به فيه، وهو من باب سوء اعتبار الحمل، وأنت تعلم أنّ الامتناع ليس من العوارض الذهنية والمحمولات العقلية بمعنى أن يكون مصادق عروضها وحملها نحو وجود الشيء في الذهن حتى يكون القضايا التي محمولاتها الامتناع ذهنيات بل حقائق وحمليات غير بذية، ولعل التحقيق ما عرفت سابقاً أنّ القضايا التي محمولاتها الامتناع سوالب، والحاصل من الممتنع في الذهن هو عنوانه لا حقيقته فالعقل يتصوره بذلك العنوان ويسلب الأحكام عن معونه، فتقذر. (شرح المرقة/٢١٦)

بأنفسها لزم احتراق الذهن عند تصور النار واحتراقه عند تصور الجبل واتصافه بالبياض والسوداد عند تصورهما وهكذا، وحله أنه من بابأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات يعني أن الإحرق والخرق وغيرهما من العوارض التي تلحق الشيء إذا وجد بوجود أصلٍ خارجي وليس من العوارض للوجود الظلي الذهني<sup>(١)</sup>.

ومنها أخذ جزء العلة مكان العلة<sup>(٢)</sup> كما إذا حمل سبعون رجلاً حجراً ثقيلاً سبعين

فرستخا مثلاً فيتوهم أن الواحد منهم يحمله فرستخا واحداً.

أي اختلاف أمر بين في الماهية.

ومنها: إجراء طبق الأولوية عند الاختلاف كما تقول: الإنسان ليس بأولى باضافة

النفس الناطقة من العصفور بعد ما اشتراكا في الحيوانية.

(١) تحقيقه أن للشيء وجودين وجود يترتب عليه الآثار وجود لا يترتب هي عليه، والوجود الأول يقال له: "الوجود الخارجي"، وليس المراد به الخارج عن المشاعر فإنّ من الأشياء ما ليس لها وجود خارج المشاعر، والثاني يقال له: "الوجود الظلي الذهني"، فالشيء إذا كان موجوداً في الذهن وقام به قياماً أصلياً خارجياً على التحو الأول يكون الذهن متتصفاً به وإن قام ظلياً غير خارجي فذلك لا يوجب الاتصال فلا يرد ما قبل إنّ هذا الجواب مخصوص بما إذا ادعى الخصم لزوم اتصاف الذهن بالصفات الموجودة في الخارج ولا يجدي لو تثبت بوازيم الماهية كالزوجية والفردية وبصفات المعدومات كلاميّة إذ لا وجود لها في الخارج، والحق أنّ الموجودات الخارجية لا تحصل بأعيانها في الأذهان بل إنما يحصل صورها المحاكية له وهي مغایرة لذويها إما بالماهية والتتشخص معاً (كما هو عند القائلين بحصول الأشياء بأشباحها) كما هو الحق الحقائق بالقبول، أو بالشخص فقط (كما هو عند القائلين بحصول الأشياء بأنفسها) كما هو زعم الأكثرين، والاستحالة ليس إلا في حصول أعيان الأجسام فيما دونها من الأمكنة والظروف، وأما حصول صورها وأشباحها فليس بمحال. (شرح المرقة/٢١٧,٢١٨، بحذف وزيادة)

(٢) سواء كان أخذ جزء العلة مكان العلة في إسناد الحكم إليه كما يقال: إنّ علة السمع والبصر حيota لا غير مع أنها حيota مع الآلات البدنية المخصوصة فهذا تعليل الحكم بجزء علة أو أخذ جزء العلة مكانها في إسناد حصته من الحكم إليه كما إذا حمل سبعون رجلاً حجراً ثقيلاً سبعين فرسخاً فيظن أنّ الواحد منهم يحمله من تلك المسافة بنسبة الواحد إلى السبعين وذلك ليس باللازم بل قد لا يمكن للواحد أن يحركه أصلاً وهذا تعليل جزء الحكم بجزء عنته. (شرح المرقة/٢١٨)

ومنها: ما وقع من قلة المبالغات بالحيثيات وترك الاعتناء بها كقول القائل: كل أبيض داًخِل في حقيقته البياض، وزيد أبيض فيلزم دخول البياض في حقيقته، ومنشأ الغلط فيه أنَّ البياض داًخِل في مفهوم الأبيض من حيث إنه أبيض لا من حيث إنه حيوان وإنسان.

ومنها: قولهُم: "مماثل المماثل مماثل" نحو: الإنسان مماثل للنخلة والنخلة مماثلة للحجر في كونه غير ذي نفس فيلزم كون زيد جماداً، ووجه التغليط أنَّ مماثلة النخلة للإنسان في أمر وهو الطول مثلاً، ومماثلتها للحجر في شيء آخر وما يوقع في الغلط أخذ العدم المقابل للملكة مكان الصد والنقيض كالسكون فإنه عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك، وكالعمى فإنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً فيظن أنَّ المجردات ساكنة والجدار أعمى<sup>(١)</sup>.

ومن المغالطات المشهورة قولهُم: لا يمكن تحصيل مجھول لأنَّ ذلك المجھول إذا حصل فيم يعرف أنه مطلوبك فلا بد من بقاء الجهل أو وجود العلم قبله حتى تعرف أنه هو وعلى التقديرین يمْتَنِع تحصيله أما على الأول فلاستحالة معرفته إذا وجد، وأما على الثاني فلامتناع تحصيل الحاصل، والجواب<sup>(٢)</sup> أنَّ المطلوب معلوم من وجه مجھول من

(١) وجه الفساد أن يظن بين الحركة والسكن تقابل التضاد وبين البصر والعمى تقابل الإيجاب والسلب كالفرس واللافرس، فيقال: الحركة خروج القوة إلى الفعل بالتدریج والسكن قرار الشيء في موضع فيكونان متضادين وعلى هذا تكون المجردات ساكنة، ويقال: العمى هو عدم البصر مطلقاً فيكون الجدار أيضاً عمى، والحق أنَّ التقابل بين الحركة والسكن وبين البصر والعمى الدعم والملكة فلا تكون المجردات ساكنة؛ لأنَّ السكون عدم الحركة عما من شأنه الحركة وليس من شأن المجردات الحركة إنما هي من شأن الأجسام، وكذلك الجدار لا يكون عمى؛ لأنَّ العمى عدم البصر عما من شأنه البصر والجدار ليس من شأنه البصر إنما هو من شأن الحيوانات. (البرهان حاشية المرقة ١٢٧/١٢٧)

(٢) محصله أنا لا نسلم أنَّ المطلوب إما معلوم مطلقاً أو مجھول مطلقاً حتى يلزم تحصيل الحاصل أو طلب المجھول

وجه فبعد حصول المجهول يعلم بالوجه المعلوم المخصوص أنه المطلوب وهذا كمثل عبد آبق إذا وجد فإنه كان معلوم الذات مجهول المكان فبعد ما وجد عرفت بما كنت عارفا به من ذاته وصورته أنه آبك.

عظيمة ١٢.

**أغلوطة:** لو لم يصدق قضية لم يصدق زيد قائم وكلما لم يصدق زيد قائم صدق نقيضه أعني زيد ليس بقائم ينبع كلما لم يصدق قضية صدق زيد ليس بقائم مع أنها قضية من القضايا والحل أن التقادير الماخوذة في الكبرى أعني قوله: كلما لم يصدق زيد قائم أي حل هذه الأغلوطة. ١٢. أي الأصغر ليس متدرجاً صدق نقيضه أعني زيد ليس بقائم إن كانت واقعية فصدقها مسلم لكن لا اندراج؛ إذ الحكم في الصغرى إنما هو على التقادير الفرضية الغير الواقعية ضرورة أن عدم صدق قضية من القضايا من الممتنعات ضرورة أن قولنا: الواجب موجود أو سميح أو بصير واجب الصدق فيكون عدم صدقها محلا وإن كانت تقادير الكبرى أعم منعنا الكلية إذ كذب الشيء إنما يستلزم صدق نقيضه بحسب الواقع فإنه جاز على تقدير المحال أن يكذب النقيضان معا؛ لأن المحال جاز أن يستلزم محالا آخر ويقرب من هذه الأغلوطة المغالطة العامة الورود<sup>(١)</sup>

المطلق بل يجوز أن يكون معلوما من وجه ومجهولا من وجه أي من حيث نفس حقيقته فيطلب العلم بها بالكتاب كما إذا علمنا الإنسان بوجه الكاتب وبعد علمه بهذا الوجه قصدنا علم حقيقته فهو معلوم من وجه وصالح لأن يطلب حقيقته فإذا انتقلنا منه إلى مباديه ثم منها إليه حصل لنا العلم بحقيقة وصار الوجه المجهول معلوما فلا يلزم تحصيل الحاصل ولا طلب المجهول المطلق. (شرح المرقة/٢١٩)

(١) قال بعض أهل التحقيق: هذه المغالطة ليست عامة الورود بل إنما يرد على القاعدة القائلة "الموجبة الكلية تعكس عكس النقيض إلى موجبة كلية" ويكتفي في جوابه أنَّ مبناه على تساوي نقيضي المتساوين وعموم نقيض الأخص من نقيض الأعم وأنه مخصوص بما سوى نفائض الأمور العامة أو على إنتاج لزومتين لزومية، والسر فيه أنَّ بطلان عكس النقيض المذكور إنما يستلزم بطلان النتيجة الموجبة بطلان إحدى مقدمتي القياس لا بطلان نقيض المدعى حتى يثبت المدعى. (شرح المرقة/٢٢٠)

التي يمكن أن يثبت بها أي مطلوب أردت صادقاً كان أو كاذباً فنقول المدعى ثابت؛ لأنَّه لو لم يكن المدعى ثابتاً كان نقيضه ثابتاً وكلما كان نقيضه ثابتاً كان شيء من الأشياء ثابتاً ينبع لو لم يكن المدعى ثابتاً كان شيء من الأشياء ثابتاً، ويعكس عكس النقيض لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً كان المدعى ثابتاً مع أنه شيء من الأشياء هذا خلف وتحير العقلاً في حله فمن قائل يقول: إنَّا لا نسلم أنَّ تلك الشرطية تعكس بهذا العكس إلى هذه الشرطية، كيف والشَّيْئان في الأصل والعكس مختلفان بالعلوم والخصوص بل عكس هذه الشرطية قولنا: كلما لم يكن ذلك الشيء ثابتاً كان المدعى ثابتاً وهو حق.

وإن شئت قلت بتقرير آخر: إنَّ عكس تلك الشرطية لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً وَمَا لِ التَّقْرِيرَيْنِ وَاحِدٌ

أَيْ بَابُ الْمُعَالَةِ في ضمن نقيض المدعى كان المدعى ثابتاً، ومن مجيب يجيب بأنَّ المقدم في العكس محال والمحال جاز أن يستلزم نقيضه فلا خلف وقد وقع الإطناب في تفصيل هذا الباب لما أنَّ الرسائل المدونة في هذا الفن التي جرت في زمانِي هذا عادةً فرأيتها خالية عن تفصيل باب المغالطة فرأيت أنَّ أوضح بذكره رسالتي هذه لتكون نافعة للمتعلمين مفيدة للطالبين.

**فصل:** ولا بد <sup>(١)</sup> أن يعلم أنه إذا كان إحدى مقدمتي القياس غير برهانية بل كانت جدلية أو خطأية أو شعرية أو غيرها كان القياس أيضاً غير برهاني وكذا الكلام في القياس الجدلية كالخطابي والشعري <sup>(٢)</sup> ونظائره وبالجملة المؤلف من الراجع والمرجوح مرجوح وهاهنا قد تم بحث الصناعات الخمس وبه تم مقاصد الفن بنوعيه أعني الموصل إلى التصور والموصل إلى التصديق.

(١) لما كان يخلج أنَّ الصناعات غير منحصرة في الخمس لأنَّ المركب من مختلفين مثلاً من المقدمة البرهانية والجدلية لا يدخل في شيء من الأقسام الخمسة ولا يجوز أن يسمى هذا المركب ببرهاناً لوجود المقدمة الجدلية ولا جدلاً لوجود المقدمة البرهانية، أراجه بقوله: ولا بد أن يعلم... إلخ، ومحصلته أنَّ العبرة للمرجوح فالمركب المذكور قياس جدلية وهكذا في باقي المركبات. (المرضة حاشية المرقة/١٣١)

**خاتمة:** لكل علم ثلاثة أمور، أحدها: الموضوع وهو ما يبحث في العلم عن عوارضه

ولوائحه الذاتية كيدن الإنسان لعلم الطب، والكلمة والكلام لعلم النحو، والمقدار المتصل لعلم الهندسة، والمعلوم التصوري<sup>(١)</sup> والمعلوم التصديقي لصناعتي هذه، وينبغي أن يعلم أنه لا يبحث عن وجود الموضوع ولا يبحث عن ماهيته في العلم الذي هو موضوع له، فلا يبحث الطبيب عن بدن الإنسان من حيث إنه موجود أو جسم نام أو حيوان ناطق، ولا النحوي عن حقيقة الكلمة والكلام، ومن ثم لما كان موضوع علم الطبي<sup>١٢</sup> الجسم المطلق وكان صاحب هذا الفن يورد مباحث الهيولي<sup>(٢)</sup> والصورة في الطبيعتيات أشكال عليه أنّ الهيولي والصورة من أجزاء الجسم ومقوماته فكيف يورد هذه المباحث في الطبيعتيات؟ واعتذر من قبله أنّ هذه المباحث استطرادية.<sup>١٣</sup>

وثانيها: مباديه، والمبادئ "ما يبتي عليه المسائل"، وهي إما تصورية أي حدود تورد كالجسم الطبيعي في العلم الطبيعي<sup>١٤</sup> أو الجسم البسيط<sup>١٥</sup> لموضع الصناعة وأجزائه وجزئياته وأعراضه الذاتية أو تصديقية وهي المقدمات التي تؤلف كالهيولي والصورة<sup>١٦</sup> كالحركة والسكنون<sup>١٧</sup> منها قياساته إما بدائية وتسمى العلوم المتعارفة أو غير بدائية بالنظرية مسلمة فإن كان التسليم على سبيل حسن الظن من ألقاه إليه تسمى أصولاً موضوعة فإن كان التسليم مع الاستكثار تسمى مصادرة، وثالثها: المسائل وهي التي اشتمل العلم عليها ويحاول إثباتها بالدليل.

(١) أعلم أنّ الموضوع إما أن يكون جوهراً كيدن الإنسان لعلم الطب أو يكون عرضاً فهو إما من الموجودات الحقيقية كالقدر المتصل لعلم الهندسة أو من المفهومات الاصطلاحية، فهو إما أن يكون لفظاً كالكلمة والكلام أو يكون معنى كالمعلوم التصوري والتصديقي للميزان، ولا يخفى ما في ترتيب أمثلة الموضوع من حسن ولطافة. (المرضة/١٣٢)

(٢) وهو جوهر مستعد بقبول الصورة، وإنما سمي بالهيولي لأنّ الهيولي في اللغة القبطية وكما أنها محل للصور المختلفة كالكريابس وغيره فذلك الهيولي قابلة للصورة والهيئات المختلفة والصورة جوهر بها فعلية الجسم وبوسطتها تتصرف الهيولي بالاتصال والانفصال والوحدة والكثرة وغير ذلك. (المرضة حاشية المرقة/١٣٣)

## فصل في الرؤوس الثمانية:

اعلم أن القدماء كانوا يذكرون في مبادي الكتب أشياء

ثمانية، ويسمونها "الرؤوس الثمانية" أحدها: "الغرض"<sup>(١)</sup> أعني الغلة الغائية لثلا يكون الناظر عابنا، وثانيها: "المفعة"<sup>(٢)</sup> لتسهيل عليه المشقة في تحصيله، وثالثها: "التسمية" أعني عنوان العلم ليكون عند الناظر إجمالاً ما يفصله الغرض، ورابعها: "المؤلف" ليسكن قلب المتعلم، وخامسها: "أنه في أي مرتبة هو" ليعلم على أي علم يجب تقديمها وعن أي علم يجب تأخيره، وسادسها: "أنه من أي علم هو" ليطلب ما يليق به، سابعاً: "القسمة" وهو أبواب العلم والكتاب، وثامنها: "أنحاء التعليم" وهي التقسيم والتحليل والتحديد والبرهان<sup>(٣)</sup> ليعرف

أي كان القدماء  
ذات  
ذكرون  
أول  
ثانية  
ثالثة  
رابع  
خامس  
سادس  
سابع  
ثامن

أن الكتاب مشتمل على كلها أو بعضها.

أقول وأنا محمد فضل إمام الخير آبادي: هذا آخر ما أردنا جمعه وتأليفه في هذه الرسالة من كتب الأقدمين وكلمات المتأخرین، والغرض من هذا التأليف ليس إلا تعليم المبتدئين وتسهيل الأمر على الطالبين، فإن نفعك أيها الطالب الراغب! هذه العجالة نفعاً ولا يخفى ما في طلب دعاء حسن الخاتمة في خاتمة الكتاب من حسن ولطافة.  
 يسيراً فلا تسنني بدعاء حسن الخاتمة والجاه من حر الحاطمة وصلى الله تعالى على سيدنا محمد خاتم النبيين أولاً وآخرأً ظاهراً وباطناً، والحمد لله رب العالمين.

(١) اعلم أنّ هنالك أربعة لفاظ متقاربة المعنى، الغاية والفائدة والغرض والغلة الغائية، أما الأولان فمتحداً ذاتاً ومتغايران اعتباراً بأنّ الأول من حيث إنه على طرف الفعل والثاني من حيث الترتيب عليه، ولا يلاحظ في شيءٍ منهما كونه باعثاً للفاعل على الفعل، أما الآخرين فيلاحظ فيهما الباعثة وفي الاتحاد بالذات والتغاير بالاعتبار مثل الأولين؛ إذ الأول بالقياس إلى الفاعل والثاني بالقياس إلى الفعل، فإنَّ التأديب غلة غائية للضرب للضارب. (شرح المرقة/٢٢٢)

(٢) اعلم أنّ بين الغاية والمنفعة فرقاً وهو أنّ ما يترتب على الفعل إنْ كان باعثاً على صدور هذا الفعل من الفاعل يسمى: غرضاً وغايةً، وإن لم يكن باعثاً فهو المنفعة. (حاشية المرقة/٤٣)

(٣) التقسيم عبارة عن التكثير من فوق إلى أسفل كتقسيم الجنس إلى الأنواع والنوع إلى الأصناف والذاتي إلى الجنس والنوع والفص والعرض إلى الخاصة والعرض العام، والتحليل هو التكثير من السفل إلى فوق، والتحديد فعل الحد وهو ما يدل على الشيء بما به قوامة دلالة منفصلة، والبرهان طريق موثوق به موصى إلى الوقف على الحق. (شرح المرقة/٢٢٢)

## الكتب الدراسية (المدينة العلمية)

صفحات	أسماء الكتب	رقم	صفحات	أسماء الكتب	رقم
203	نور الإيضاح مع حاشية النور والضياء نمير مع حاشية نمير	27	392	نور الإيضاح مع حاشية النور والضياء	01
55	صرف بهائي مع حاشية صرف بهائي	28	384	شرح العقائد مع حاشية جمع الفرائد	02
45	تعريفات نمير	29	392	شرح مائة عامل مع حاشية الفرج الكامل	03
141	هداية التحو مع حاشية عناية التحو خاصيات ابواب الصرف	30	280	هداية التحو مع حاشية عناية التحو	4
228	أصول الشاشي مع أحسن الحواشي فيض الأدب	31	299	أصول الشاشي مع أحسن الحواشي	05
95	نصاب اصول حدیث	32	155	الأربعين النووية في الأحاديث السنية	06
288	نصاب الخوا	33	325	ديوان الحماسة مع شرح اتقان القراءة	07
343	نصاب الصرف	34	241	مراوح الأرواح مع حاشية ضياء الإيمان	08
79	نصاب التبويه	35	364	الجاللين مع حاشية أنوار الحرمين (المجلد الأول)	09
168	نصاب المقطق	36	241	دروس البلاغة مع شموس البراءة	10
184	نصاب الأدب	37	317	قصيدة البردة مع شرح عصيدة الشهدة	11
240	خلاصة الخوا (حمد اول و دوم)	38	175	نخبة الفكر مع شرح نزهة النظر	12
161	فيضان تجويد	39	119	مقدمة الشيخ مع التحفة المرضية	13
374	الجاللين مع حاشية أنوار الحرمين (المجلد الثاني)	40	451	التعليق الرضوي على صحيح البخاري	14
230	شرح الفقه الأكبر (للمقاري)	41	170	مستحب الأبواب من احياء علوم الدين	15
28	ما يعمال مثليوم (فارسي مع ترجمة و ترجمة)	42	252	الكافية مع شرحه الناجية	16
104	حاشية المرقة في المقطق	43	419	شرح العجمي مع حاشية الفرج النامي	17
<b>سيطبع إن شاء الله عزوجل</b>		466		أنوار الحديث	18
-	الجاللين مع حاشية أنوار الحرمين (المجلد الثالث)	44	131	الحق المبين	19
200	تيسير مصطلح الحديث	45	64	كتاب العقائد	20
123	حاشية رياض الصالحين	46	128	فيضان سورة نور	21
-	حاشية ديوان المتنبي	47	352	خلافة راشدين	22
-	حاشية تلخيص المفتاح	48	22	قصيدة برد سے روحاں علاج	23
-	حاشية ديوان الحماسة	49	44	شرح مائة عامل	24
-	حاشية الفقوري	50	101	المجادلة العربية	25
-	حاشية البيضاوي	51	144	توضیح اصول الشاشی	26

## دعوة للسنن

يتم بحمد الله تعالى تعليم وتعلم السنن والأداب في البيئة المتدنية لمركز الدعوة الإسلامية العالمي الغير السياسي، الرجاء منكم الحضور في الاجتماعات الأسبوعية المليئة بالسنن التي تعقدها مركز الدعوة الإسلامية في بلادكم عقب صلاة المغرب كل يوم الخميس، وقضاء الليل كله فيها بالنيات الحسنة بقصد إرضاء الله وابتغاء وجهه، والسفر في قوافل المدينة مع عشاق الحبيب المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم بقصد حصول الشواب، ومحاسبة النفس يومياً بطريق ملة كتب جوائز المدينة (جدول الأعمال التربوية)، وتسليمها إلى المسؤول خلال العشرة الأيام الأولى من كل شهر، وذلك سيجعلكم تطبقون السنة، وتكرهون المعاصي وتفكرن في الثبات على الإيمان إن شاء الله عزوجل،

وعلى كل مسلم أن يضع هذا الهدف نصب عينيه: علي محاولة إصلاح نفسي وجميع أنساب العالم إن شاء الله عزوجل، حيث يلزمني العمل بجوائز المدينة للإصلاح النفسي، والسفر مع قوافل المدينة لمحاولة إصلاح جميع الناس في العالم إن شاء الله عزوجل.



ISBN 978-969-631-568-1



0126090



فيضان مدینہ سوق الخضار السا بق حی سودا غران کراتشی، باکستان.

۱۲۸۴ UAN +۹۲۲۱۱۱۲۵ ۲۶ ۹۲ التحويلة:

[www.dawateislami.net](http://www.dawateislami.net) Email: ilmia@dawateislami.net